جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محددات الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم السياسية تخصص: نظم سياسية مقارنة وحكم راشد

إعداد الطالبتين:

– فضيلة مالك

– إيمان دركي

إشراف الدكتور:

– الصادق جراية

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ/ حسن بوخزنة	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
د/ الصادق جراية	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
أ/ فرج عبد الحميد	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 – 2018

جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محددات الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم السياسية تخصص: نظم سياسية مقارنة وحكم راشد

إعداد الطالبتين:

– فضيلة مالك

– إيمان دركي

إشراف الدكتور:

– الصادق جراية

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ/ حسن بوخزنة	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
د/ الصادق جراية	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
أ/ فرج عبد الحميد	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 – 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ
عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

سـورة التوبة الآية (105)

الإهداء

إلى وَالِدَايَّ الكريمين أطال الله في عمرهما وأدامهما شمعة تنير حياتي

إلى زوجي وبناتي الأحبَّة كل واحد باسمه

إلى كل أفراد عائلتي الكبيرة فردًا فردًا

إلى زميلاتي وصديقاتي

إلى كل من عرفني من قريب أو بعيد

أهدي هذا العمل

فضيلة

الإهداء

إلى وَالِدَايَّ الكريمين أطال الله في عمرهما وأدامهما شمعة تنير حياتي

إلى أخوتي الأحبَّة كل واحد باسمه

إلى كل أفراد عائلتي الكبيرة فردًا فردًا

إلى زملائي وأصدقائي

إلى كل من عرفني من قريب أو بعيد

أهدي هذا العمل

إيمان

شكر وعرفان

الحمد لله الذي تتم بفضله النعم الصالحات والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والرسالات؛

وبعد :

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى سيادة الدكتور الفاضل **الصادق جراية** على إشرافه على إتمام هذا العمل الذي كانت لنا فيه نعم المشرف والمُوَجِّهْ والناصح الأمين في إرشاداته وتوجيهاته .

ونتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة التي سوف تتفضل بمناقشة عملنا هذا كما نتقدم بالشكر لجميع أساتذتنا الكرام وكل الطاقم الإداري الفاضل بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

سائلين الله عز وجل أن يديمكم ذخر للوطن وفخرا للجامعة ورمزا وقدوة لكافة طلبة العلم

فضيلة وإيمان

مـــقـــــدمـــــــة

يعد الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، فهو مفهوم نسبي ومتغير ومركب وذو أبعاد عنه ومستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجاتها وأنواعها وأبعادها وتوقعتها سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو الإقليم.

ولقد احتلت القضية الأمنية وضعا مركزيا في سياسات بعض الدول التي عادة ما تتخذ الأمن هدفا من أهدافها، يتم تحقيقه بإتباع إجراءات وقائية وأخرى علاجية، وتهدف من ورائه إلى تغيير البيئة المحيطة، إذ لم يعد الأمن يقتصر على الفهم التقليدي المعني بحماية الحدود الإقليمية أو معناه العسكري وإنما اتخذ أبعاد أشمل تشمل المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وتتصدر مسألة الأمن قائمة الأهداف الإستراتيجية الرئيسية لإسرائيل منذ قيامها وإلى يومنا هذا، حيث يجري تصوير وتحليل الأوضاع والمتطلبات الخاصة بهذه المسألة على أنها تشكل مرادفا لوجود الدولة اليهودية، ويرتبط ذلك بالحفاظ على أمنها إزاء المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية من خلال العمل باتجاه تحليل المتغيرات الداخلية والخارجية سواء كانت إقليمية أو دولية.

فالأمن من القضايا الرئيسية في الفكر الإسرائيلي نظرا لارتباطه بوجودها في المنطقة حيث تعاني من أزمة وجود حقيقية بعد تصاعد التحديات الإستراتيجية التي تواجهها، خصوصا بعد فشلها في محاولة ترسيخ وجودها في أذهان الأمة العربية والإسلامية.

1. أهـــمـيـة الدراســة:

تتبع أهمية الدراسة من عدّة اعتبارات علمية وعملية، وذلك على النحو التالي:

أولا: الأهمية العلمية:

– تكمن أهمية الموضوع من الناحية العلمية في إضفائه لمفاهيم عصرية وجديدة نظرا لقلة وجود دراسات عربية كافية تتطرق لهذا الموضوع، ومن خلال ما تسهم فيه لمحاولة فهم نظرية الأمن الإسرائيلي في ضوء المستجدات الداخلية والإقليمية والدولية والتي حدثت في العقد الأخير وما قد يرتبط بذلك من أزمات يمكنها التأثير في مجريات الصراع العربي الإسرائيلي.

ثانيا: الأهمية العملية:

وتظهر أهمية الموضوع العملية من خلال دراسة دور المحددات الداخلية والخارجية في بناء الفكر الأمني الإسرائيلي، ومدى قدرة إسرائيل على التكيف مع متغيرات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية في ظل ما تشهده من توتر وصراعات تهدد أمن إسرائيل.

2. أسباب اختيار الموضوع:

أ. أسباب ذاتية:

الاهتمام الشخصي بقضايا المنطقة، ولاسيما موضوع الصراع العربي الإسرائيلي والهاجس الأمني الإسرائيلي وكشف الأهداف الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية ونقاط ضعفها.

ب. أسباب موضوعية:

تعود الدوافع الموضوعية إلى كون هذه الدراسة تعالج موضوعا حيويا من صميم العلوم السياسية والدراسات الإستراتيجية الأمنية ويتمثل في معرفة المحددات الداخلية والخارجية في للفكر الأمني الإسرائيلي وانعكاساتها عليه.

3. حدود الدراســــــة:

في إطار الدراسة المقدمة حول" **محددات الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية** " قمنا بتحديد إطار زماني ومكاني.

أ. الإطار الزماني:

في طبيعة هذه الدراسة بالضبط لا يمكن حصر دراستنا بإطار زمني محدد نظرا لطبيعة المحددات الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية والتي تعتبر كدولة احتلال.

ب. الإطار المكاني:

إسرائيل – دول الجوار – المحيط الدولي.

4. الإشكالية:

تعاني إسرائيل من أزمة وجود حقيقية، خاصة بعد تصاعد التحديات التي تواجهها سواء على مستوى الجبهة الداخلية أو على مستوى التطورات الإقليمية والدولية وما تشهده من صراعات، حيث لعبت هذه المتغيرات دورا رئيسيا في إعادة توجهاتها الأمنية خصوصا بعد فشلها في ترسيخ وجودها في أذهان الأمة العربية والإسلامية.

ومن هنا جاءت إشكالية الموضوع كالتالي:

كيف ساهمت المحددات الداخلية والخارجية في بلورة الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية؟

ومن هذا التسؤال الرئيسي تتفرع التساؤلات التالية:

- كيف تشكل النمط الفكر الإسرائيلي؟ وفيما تتمثل أهم محدداته؟
- ما مدى تأثير العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية على الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية؟
- فيما تتمثل مصادر تهديد الأمن الإسرائيلي؟

5. فرضيات الدراســـــة:

أولا: الفرضية الرئيسية:

هناك علاقة وطيدة بين المحددات الداخلية والخارجية والإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية.

ثانيا: الفرضيات الفرعية:

- ساهمت تغيرات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية في بروز تهديدات جديدة غيرت من المنظور الإسرائيلي للأمن.
- يرتبط تعزيز متطلبات الأمن الإسرائيلي بنمط التحالفات الإقليمية والدولية التي تقيمها مع الدول الأخرى.

6. منهجية الدراســـــة:

تتعدد المناهج في العلوم السياسية بتعدد وتنوع الدراسات فيه، كما أن طبيعة الموضوع المدروس هي التي تفرض علينا نوعية المنهج المستخدم من حيث أهمية الظاهرة من تحليل وتفسير وكذا ارتباطها بالمسائل المتعلقة بالدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية، وعليه اعتمدنا في بحثنا هذا على:

أولا: المنهج الرئيسي:

استخدمنا المنهج الوصفي – التحليلي كمنهج رئيسي يقوم على تحليل أبرز النقاط الرئيسية التي تميز هذه الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها والمتغيرات المؤثرة في الفكر الأمني الإستراتيجي سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي وأبرز النقاط التي تميز الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية.

ثانيا: المنهج المساعد

استخدمنا المنهج التاريخي كمنهج مساعد في دراسة الجذور التاريخية والدينية للفكر الأمني الإسرائيلي إضافة إلى محطات تطور الفكر الأمني الإسرائيلي منذ قيام إسرائيل إلى يومنا هذا، ومحاولة فهم مضمون الأمن الإسرائيلي في سياقه التاريخي.

كما اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن من أجل تتبع تحولات الأمن الإسرائيلي في ظل متغيرات البيئة الاجتماعية والإقليمية والدولية.

7. مقاربة المفاهيم:

تستعين الدراسة بمجموعة من المفاهيم في تحليل محددات الأمن في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي، وشملت هذه المفاهيم ما يلي:

– **الصراع:** المقصود بالصراع هو التعارض في المصالح، فقد يجري احتواء الصراع، بمعنى الإحاطة والسيطرة عليه وحصره ومنع انتشاره.

عرف بولدينج Bouldig الصراع بأنه " موقف يتصف بالمنافسة، حيث تصبح فيه الأطراف المتصارعة على وعي بتناقضاتها، ويسعى كل طرف منها إلى تحقيق غايته على حساب الطرف الآخر، وأن العدوانية والعنف ينتجان عن الصراع".

وعرفه روبنز Roubbins بأنه " عملية تتضمن بذل جهد مقصود من قبل شخص ما أو جماعة ما يطمس جهود شخص آخر باللجوء إلى شكل من العوائق ينجم عنها إحباطه وتثبيطه عن تحصيل أهدافه وتعزيز ميوله[1].

الإستراتيجية الأمنية: يشير هذا المفهوم إلى المادة العامة التي تهدف الدولة إلى تحقيقها في مختلف المجالات داخليا وخارجيا، فالإستراتيجية الأمنية تعكس مكونات الأمن ودراسة أساليب تحقيقه للمجتمع، كما يختلف صياغة الإستراتيجية الأمنية في حالات السلم عنه في حالات الحرب التي تضع صانع القرار أمام ضغوط يمكن أن تفرض عليه تبني أفكار جديدة والتخلي عن بعض المعتقدات السابقة تماشيا مع متغيرات الواقع.

الأمن الإسرائيلي: ثمة أكثر من مفهوم للأمن الإسرائيلي وأكثرها شمولية هو تعريف اللواء يسرائيل تال وهو " ضمان أمن الأمة والحفاظ على مصالحها الحيوية ".

التحولات الإقليمية: ويقصد بها التغيرات التي تحدث في بيئة المجتمع في أي إقليم سواء على المستوى الداخلي لهذا الإقليم بفعل العوامل الداخلية في بيئة المجتمع لهذا الإقليم أو المؤثرات الخارجية وانعكاساتها على الإقليم سواء في المجال السياسي والاقتصادي والعوامل الاجتماعية وغيرها من العوامل الأخرى لدراسة تداعياتها على الأمن القومي.

8. الدراسات السابـقــة:

من أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي:

– دراسة للدكتور الصادق جراية بعنوان " مفهوم الأمن في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي".

[1] – يسرائيل تال، **الأمن القومي: أقلية مقابل أكثرية**، بيروت: مؤسسة الدراسات العربية، 1980، ص 62.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم الفكر الإسرائيلي والتعمق فيه، بالإضافة إلى تحليل البيئة الأمنية الجديدة خاصة في ظل التحولات التي تشهدها المنطقة العربية في الوقت الراهن، وما يمكن أن ينتج عنه من أوضاع قد تشكل فرضا وقيودا للأمن الإسرائيلي.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن هناك مؤشرات يمكن أن تدعم اتجاه التغيير في التفكير الأمني الإسرائيلي الذي كان يعتمد على أهمية مبدأ الهجوم والحرب الاستباقية.

– دراسة للدكتور مصطفى عبد الواحد الولي بعنوان " أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد " صادرة عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية سنة 2001، وهدفت هذه الدراسة إلى رصد قضية الأمن المفقود في إسرائيل على حد زعم اليهود رغم تفوقها عسكريا وإستراتيجيا، وحيث تعرضت إلى مرتكزات الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، وكيف طبقت هذه الإستراتيجية، ثم عرضت التطورات الدولية وأزمة مرتكزات الأمن الإسرائيلي.

وخلصت الدراسة إلى المشاهد الإسرائيلية من الأزمات الحكومية والانتخابات المبكرة، والانشقاقات والصراعات كان يتم إخمادها بمزاعم " الخطر الخارجي المحدق بالدولة ".

– دراسة للدكتور محمد المصري بعنوان " نظرية الأمن الإسرائيلي" صادرة عن دنيا الوطن، غزة 2009، وتهدف هذه الدراسة تتبع تطور مفهوم الأمن القومي والإستراتيجي الإسرائيلي الواسع حسب الظروف والأحوال في محاولة متواصلة من القادة السياسيين والعسكريين لتصور احتمالات الأخطار التي تهدد إسرائيل في وجودها.

وخلصت هذه الدراسة بأن الأمن الإسرائيلي ونظريته قد مرّ بمراحل مختلفة ومتناقضة تبعا للتغيرات الإقليمية والدولية، ووضحت الدراسة بأن هناك قواسم مشتركة تجمع النخب الإسرائيلية الحاكمة تتعلق بالهاجس الأمني.

أما ما يتميز به موضوع الدراسة عن باقي الدراسات السابقة هو أنه تم التركيز على تحليل أهم المحددات الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية والتعمق فيها خاصة في ظل التحولات التي تشهدها البنية الداخلية والإقليمية والدولية.

9. محاور الدراســـــة:

قسمت الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول رئيسية وخاتمة.

يتطرق الفصل الأول إلى الإطار النظري والمفاهيمي للأمن بشكل عام، وذلك من خلال تحديد التعريفات اللغوية والاصطلاحية للأمن ثم التفصيل في أبرز النظريات التي فسرت الأمن حسب تصوراتها، ثم التطرق إلى مستوياته ومرتكزاته لينتهي الفصل برصد أهداف الأمن الإسرائيلي واستراتيجية تنفيذها.

أما في الفصل الثاني فهي دراسة إستراتيجية أمنية حيث عالج هذا الفصل المحددات الداخلية الأساسية والتي تشكل الإطار الذي يدور في فلكه الفكر الأمني الإسرائيلي ويستسقي منه صناع القرار توجهاتهم الأمنية والإستراتيجية ومن ثم بناء عقائدهم التي تشكل من خلالها هذا الفكر بداية بالمحددات الدينية والتاريخية ثم تليها المحددات البشرية والمحددات الجغرافية والاقتصادية، لينتهي الفصل بتحليل المحددات السياسية والعسكرية.

وفي الفصل الثالث والأخير من هاته الدراسة نستعرض فيه المحددات الخارجية بشقيها الإقليمي والدولي من خلال توضيح تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية بدول الإقليم وبالدول العظمى والصاعدة وتسليط الضوء على التهديدات التي تواجه الأمن الإسرائيلي سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي.

10. صعوبات الدراســـــة:

إن الكتابة في هذا الموضوع ليست بالأمر السهل، وإن ثمة مصاعب عديدة ومتباينة تواجه الباحث فيه، وترجع في معظمها إلى ما للأمن من مفاهيم متعددة ومتشابكة، وتباين مصادر التهديد وتداخلها، ضف إلى هذا أهمية الأمن وحضوره الفاعل وإلى حداثة الدراسات العلمية المتخصصة فيه وتصاعد وتيرة المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية وأثرها على الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية.

الـــفـــصـــل الأول

الــفـصــل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للأمن الإسرائيلي

تذهب معظم دراسات الأمن إلى مفهوم الأمن بطبيعته مفهوم نسبي، يرتبط بعوامل تتصل بالبيئة المحيطة به، داخل وخارج حدود السيادة القومية للدولة، ومن ثم فإن تحقيق الأمن يستوجب منها عملية سعي دائمة ومتصلة لإدراك ما يحيط بها من تغيرات وقياس أبعادها وتأثيرها على المصالح الحيوية وأمنها.

وعليه ستكون الدراسة في هذا الفصل على النحو الآتي:

المبحث الأول: مفهوم الأمن الإسرائيلي.

المبحث الثاني: مرتكزات الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية.

المبحث الثالث: أهداف الأمن الإسرائيلي وإستراتيجية تنفيذها.

المبحث الأول

مفهوم الأمن الإسرائيلي

يعد مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم اتساعا واختلافا بين الباحثين حول العديد من جوانبه، ولهذا نجد العديد من التعريفات، ومن أبرزها التعريف اللغوي والاصطلاحي اللذان سنتطرق إليهما بالدراسة في هذا المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأول

تعريف الأمن (لغة واصطلاحا)

سنتطرق أولا تعريف الأمن لغة، ثم التطرق إلى تعريفه اصطلاحا، وذلك على النحو الآتي:

أولا: التعريف اللغوي

يرى الفيروز آبادي في قاموسه المحيط بأن: الأُمْنُ والأمِنُ كصاحب: ضد الخوف، والأمانَةُ والأَمَنَةُ: ضد الخيانة, وقد آمنه: كسمع وآمَنَةُ تأمينا وائتمنته واستأمنه، فهو أمين وأمان، وآمن به إيمانا: صدقه، والإيمان: الثقة وإظهار الخضوع، الأمين: القوي، وناقة آمون، وثقة الخلق وأعطيته من آمن مالي أي من خالصه وشريفه[1].

ويرى الجوهري في صحاحه أن الأمان والأمانة بمعنى واحد، والتصديق مستفاد من لفظ الإيمان[2].

ويرى ابن فارس أن " الألف والميم والنون "، وهي الأحرف الثلاثة التي يتألف منها لفظ أمن، تشكل بمجموعها وتألفها أصلين متقاربين، إحداهما الأمانة والتي هي ضد الخيانة، والآخر

[1]– الفيروز آبادي أبو طاهر مجي الدين محمد بن يعقوب الشيرازي، **القاموس المحيط**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1991: ص 281.

[2]– الجوهري إسماعيل بن حماد، **تاج اللغة وصحاح العربية**، بيروت: دار العلم، ط 2، 1979، ص 2071.

التصديق والذي هو ضد التكذيب، ويعقب على ذلك بقوله بأن المعنيين متقاربين، مستشهدا بما جاء عن الخليل بن أحمد من أن الأَمنة من الأمن، والأمان إعطاء الأَمنة، والأمانة ضد الخيانة[1].

ونخلص من كل هذا أن للأمن معان متعددة تدور مجملها حول جملة من الصفات الإيجابية كالثقة والطمأنينة والتصديق، كما تحمل معنى الضدية لبعض الصفات السلبية كالخوف والخيانة، وبذلك يعكس مفهوم الأمن حالة ذهنية ونفسية وعقلية للفرد والجماعة والشعب والأمة على السواء، كما يشكل مطلبا ضروريا وملحا لكليهما، فهو إذا حاجة إنسانية دائمة لا تغيرها الظروف وليس مجرد ظاهرة عرضية[2] تزول بانتهائها.

وأدق تعريف للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: (فليعبدوا ربّ هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوفٍ)[3] فالأمن ضد الخوف والخوف هو التهديد وفي قوله أيضا: (أدخلوا مصر إن شاء الله آمنين)[4]والمقصود هو الأمن من الجوع الذي كانوا فيه.

ويقول تعالى أيضا: (وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا)[5]، أي أمنا للناس من العدو وأمانا لمن يدخل البيت.

وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم " الأمن " وشيوع استخدامه، فإنه مفهوم حديث في حقل العلوم السياسية هذه الحداثة جعلته يتسم بالغموض والاستخدام العشوائي له في الكثير من الأحيان.

[1] – أحمد بن فارس الرازي، **معجم مقاييس اللغة** (تحقيق عبد السلام هارون)، ط2، مصر: شركة مصطفى الحلبي، 1969، 3707/1 (أمن).

[2] – محمد علي التسخيري، **الأمة وخيار السلام العالمي في إطار العلاقات المتوازنة بين الحضارات**، مجلة الاجتهاد، السنة الثالثة عشرة، العدد 52–53، بيروت: دار الاجتهاد، 2001–2002، ص 71.

[3] – سورة قريش، الآية من 2 إلى 5.

[4] – سورة يوسف، الآية 99.

[5] – سورة البقرة، الآية 125.

ويعود الاستخدام الأول لمصطلح الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية[1]، حيث ظهرت تيار من الأدبيات تبحث في كيفية تحقيق الأمن.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي

إن الأمن كمفهوم يعد ظاهرة اجتماعية تضرب بجذورها في أعماق التاريخ، لكنه كدراسة وعلم ينظر إليه على أنه علم حديث ظهر بداية الحرب العالمية الثانية على شكل دراسات علمية ومع ذلك ظلت غير كافية، فقسم منها تحدث عن نشأة مفهوم الأمن القومي وتطوره وقسم آخر أفاض في الحديث عن مصادر التهديد الخارجي التي تؤثر عليه[2]، وقسم ثالث عالج الأمن بجوانبه المتعددة مع التركيز على مصادر التهديد الخارجي، مما أخضع الأمن لجملة من المفاهيم المتعددة، وهو ما أضفى عليه نوع من الغموض والصعوبة في دراسته.

وبالنظر في هذه الدراسات المتعددة، والتمعن فيها، ويظهر أن موضوع الأمن قد أُخضع لتعددية مفاهيمية، نتج عنه تباين في تحديده، مما أضفى عليه نوعا من الغموض، كما صعّب أمر دراسته وبيان حده، ففي حين أن المفهوم الأمني للدول يقوم على مبدأ حماية الوجود والحدود القائمة لكل منها ورعاية المصالح القومية العليا للأمة والدولة[3]، أما مفهوم الأمن عند الدولة اليهودية فنجده نابعا من العقيدة الصهيونية المتمثلة في (أرض إسرائيل) المتكاملة على حساب الأرض العربية[4]، أي الهجوم المستند على أساس التوسع والسيطرة.

ومن وجهة نظر أخرى نجده يقترب من معنى التنمية والرفاهية الاجتماعية[5]، أي محاربة الجوع والفقر، ويبدو هنا أنه يقترب من مفهومه اللغوي العام، ليعكس حدود قوة الجانب الاجتماعي والاقتصادي بعيدا عن القوة العسكري والإيديولوجية.

---

[1] – غازي نمار، **الأمن القومي العربي**، عمان: دار الأمل، ط1، 1993، ص 03.

[2] – نفس المرجع، ص 05.

[3] – إيجال آلون وآخرون، **تطور العقيدة العسكرية خلال 35 عاما** (ترجمة: سمير جبور)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسفية، ط1، 1983، ص 9.

[4] – نفس المرجع، ص ص 18 – 35.

[5] - Robert Mcnamara, **The Essence of Security**. Harpert and Row. New Yourk. 1968. P 150.

ويرجع هذا التباين في مفهوم الأمن القومي في معظمه إلى حداثته من جهة، ومن جهة أخرى إلى الزاوية التي ينظر فيها إليه، فثمة من يراه على أنه مفهوم عسكري، وهناك من يراه على أنه مرادفا للسياسة الخارجية، والبعض يراه أنه قضية اجتماعية، وآخرين يؤكدون على أنه لا يقصد به ليس سوى التنمية[1].

المطلب الثاني

نظريات الأمن ومستوياته

سنتطرق إلى نظريات الأمن عند كل من النظرية الواقعية والليبرالية (أولا)، ثم التطرق لدراسة مستوياته (ثانيا).

أولا: التصور الأمني عند النظرية الواقعية والليبرالية

تنطلق الواقعية الكلاسيكية كما يرى مفكروها من وترجع جذورها فرضية تستند إلى الطبيعة البشرية التي تتصف بالأنانية والشرور إلى اليونان والصين القديمة حيث تعرض لها الفيلسوف الإيطالي" نيكولا ميكيا فيلي" (Machiavelli Nicola) في كتابه "الأمير" الذي جعل فيه القوة والأمن فوق كل اعتبار، وبما أن الواقع الدولي كواقع النظام السياسي، ترى المدرسة الواقعية بأن السياسة الدولية ما هي إلاّ صراع من أجل السلطة بين الدول، لذلك فإن الدولة تسعى إلى المحافظة على نفسها بتعظيم قوتها لقناعتها بأن النظام الدولي ما هو إلاّ مجال للمنافسة، وعليه تهتم المدرسة بالنظر إلى العالم كما هو كائن في الواقع، وليس كما يجب أن يكون .

[1] – هيثم الكلاني، **مفهوم الأمن القومي العربي**، ضمن ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، ط1، مركز الدراسات العربي الأوروبي، ص 70.

وهذا يعني أن حالة الفوضى التي يشهدها النظام الدولي هي التي تشجع التنافس والصراع بين الدول، وتكبح رغباتها في التعاون حتى عندما تكون هناك مصالح مشتركة[1].

يرى "ادوارد. كار " (Carr.H.Edward) صاحب كتاب " أزمة العشرين – 1919 1939" أن الواقعية نظرية عقلانية تناقض الأفكار المثالية التي تحيط ببنية العلاقات الدولية لأن السياسة في نظره هي في جانب من الجوانب دائما سياسة القوة ، كما أن "هانس مورغانتو " " Morgenthau. J Hans" ألف كتاب سنة 1948 بعنوان " السياسة بين الأمم " Nation Among politics "حيث يعتبر أن العلاقات السياسية الدولية شبيهة بالعلاقات البشرية من حيث قوانينها الطبيعية التي تسعى إلى المحافظة عن البقاء وتعزيز أمن الذات، فالدولة عنده تسعى للقوة التي هي شيء مسلم به سواء كغاية أو وسيلة أو سبب انطلاقا من سعيها لمصلحتها الوطنية دون مبالاة للمعايير الأخلاقية فهي سيدة نفسها في ظل غياب النظام الدولي ووجود الفوضى فيه[2].

أما المدرسة الليبرالية فتسعى إلى إصلاح النظام القائم من خلال التنظيم والتعاون الدولي، ويعتبر " إمانويل كانط " أول من ساهم في بناء هذه المدرسة من خلال ما جاء به من أفكاره حول السلام الديمقراطي، والفكرة الأساسية لهذه المدرسة أن الدولة ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وأن دورها أساسيا لضمان الأمن.

ومفهوم الأمن عند أصحاب هذه النظرية يتعدى البعد العسكري إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية، وهم بهذا يخالفون المنظور الواقعي الذي يعتبر الأمن القومي والتحالفات نتاجاً لتطبيق مبادئ هذا المنظور، وعلى عكس الواقعية ترى الليبرالية أن الفرد هو الوحدة الأساسية في التحليل والمطلوب توفير الحقوق له. وأن دور الدولة هو دور جزئي، وهي تتصرف بشكل أساسي كحكم في النزاعات بين الأفراد وضمن الشروط التي يتابعون بها الحصول على حقوقهم كاملة، فعلى الرغم من اختلاف الليبراليين إلا أنهم أجمعوا على أهمية

[1] – الصادق جراية، **مفهوم الأمن في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017/2016، ص 30.

[2] – Hans J. Morgenthau, **politics Among Nation: The Struggle for Power and Peace**. New York: McGraw-Hill Companies, 7th ed, 2006 ,pp7 -14.

الفرد وعلى دور الدولة كوجود محدود لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والبيئي والاقتصادي مما يمكن الأفراد من الوصول بخياراتهم إلى النهاية.

وقد تضمنت المدرسة الليبرالية اتجاهين أساسيين، هما:

– الليبرالية البنيوية والتي اعتمدت على فكرة السلام الديمقراطي التي جاء بها " مشيل دويل " عندما تحدثا عن الالتزام بالديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والترابط والتفاعل بين الدول وغيرها في مرحلتها التجديدية، واعتبارها عوامل أساسية في ميل الدول نحو السلام والأمن.

– الليبرالية المؤسساتية والتي يعتمد أصحابها على أن النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال أمام فرص متميزة في السنوات القادمة، وأن المؤسسات الدولية تلعب دوراً في المساعدة على تحقيق التعاون والاستقرار. ويرى كل من "روبرت كوهان" و"مارتن" أنه بإمكان المؤسسات توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات، وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق والعمل على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل[1].

ثانيا: مستويات الأمن

أ. **الأمن الوطني:** يركز الأمن في مستواه الوطني في الأساس على مجمل الأخطار الداخلية والخارجية التي تمس بكيان الدولة وفق لهذا المستوى، فهي الوحدة الأساسية في التحليل، فالأمن آنذاك كان أمن الدولة، حيث لم تكن الثروة العلمية والتكنولوجية قد بلغت الحد الذي يدمج العالم اتصاليا واقتصاديا أو الذي يسمح بظهور قضايا عالمية النطاق تفرض نفسها على مفهوم الأمن الوطني[2].

ودخل موضوع الأمن الوطني حقبة جديدة وذلك من خلال ما سمّي بالعلاقات الدولية (الحرب الباردة) والتي كان خلالها العالم يعيش في فترة الثنائية القطبية وما ميزها من تسابق

[1] – الصادق جراية، مرجع سابق، ص ص 39 – 40.

[2] – نفس المرجع، ص41.

نحو التسلح وتطوير كل ما من شأنه تهديد الأمن للطرف الآخر الذي كان يقبع في ظل الصراع المحموم بين قطبي العالم[1].

ومن ناحية أخرى يعرّف الأمن الوطني على أنه: " التعبير السياسي والاجتماعي عن الحالة الحقيقية التي يعيشها المجتمع ".

ب. الأمن الإقليمي: ولقد تعددت تفسيرات أبعاد هذا المفهوم بالتركيز على عملية التنسيق العسكري لردع أي تهديد فلقد اعتبره البعض " اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها "[2].

وهناك من يراه " سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول لإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم "[3].

ووفقا لذلك فإن الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن.

إن التعاون الأمني الإقليمي يتخذ صورا وأشكالا متعددة من الترتيبات الأمنية، التي قد تتسع أو تضيق وفقا لنطاقها، وأغراضها، وآلياتها، ونوعية التهديدات التي تواجهها ومن هذه النماذج نذكر:

- **الأنظمة الأمنية:** والمقصود بها تعاون مجموعة من الدول على إدارة منازعاتها وتفادي الحروب[4].

---

[1] – حسين الطوالبة، **نظام الأمن الجماعي في النظرية والتطبيق**، أربد: عالم الكتب الحديث، 2005، ص 14.

[2] – محمد عبد السلام، **ترتيبات الأمن الإقليمي في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001: دراسات إستراتيجية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 127، 2003، ص 10.

[3] – مفيد محمود شهاب، **المنظمات الدولية**، ط4، القاهرة: دار النهضة العربية، 1978، ص 17.

[4] – مصطفى العلوي، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن الدولي، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد 04، القاهرة، 2005، ص 15.

– **المجتمع الأمني:** ويضم مجموعة من الدول يوجد بينهما تأكيد حقيقي على أن أعضاء هذا المجتمع لن يدخلوا في قتال ما بين بعضهم، وأنهم سيعمدون إلى تسوية خلافاتهم بطريقة أخرى[1].

– **الائتلاف:** هو اتفاق بين مجموعة من الدول على تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة[2].

ج. الأمن القومي: يتفق العديد من الباحثين على الحداثة النسبية للدراسات المتعلقة بظاهرة " الأمن القومي " كظاهرة علمية وكمستوى للتحليل[3]، حيث قامت تلك الدراسة بالتزامن مع الظروف السياسية والعسكرية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتوازنات التي أفرزتها بين القوى الدولية، من بروز قوى جديدة، بيد أن الاهتمام الفكري بتلك الظاهرة، قد ارتبط بظاهرة العنف على المستويين الدولي والقومي[4].

ولقد ارتبط الأمن القومي في بداية تعريفه بالقدرة العسكرية التي تفضي إلى العمل المسلح الرادع بتحقيق الأمن، حيث كان والتر ليمان من أوائل الذين وضعوا تعريفا له، فاعتبر الدولة آمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمتها إن أرادت أن تجنب الحرب، وفي ذلك يقول: " إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتعدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه "[5] فأمن الدول – وفقا لهذا – مساوٍ للقوة العسكرية ومرادف للحرب.

---

[1] – أليسون بيلز واندوركوتي، **التعاون الأمني الإقليمي في أوائل القرن الحادي والعشرين في التسلح ونزع السلاح وللأمن الدولي**، الكتاب السنوي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 237.

[2] – ممدوح منصور، **سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودو الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997، ص 253.

[3] - Richard N**. Rosecrance , International Relations : Peace or War ?**, New York: Macmillan, 1966, P33 – 35.

[4] – تيد روبرت غير، **لماذا يتمرد البشر** (ترجمة مركز الخليج للدراسات)، دبي: مركز الخليج للدراسات، 2004، ص 12.

[5] – محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات، 1989، ص ص 51 – 52.

" إن الأمن على مستوى الدولة القومية يسعى إلى التحرر من التهديد، أما في المستوى الدولي فإنه يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي "، ويقع الأمن الدولي ضمن اختصاصات المنظمات الدولية، وبالتالي فهو يسعى إلى تحقيق الأمن والسلام الدوليين عن طريق حل النزاعات الدولية بطرق سلمية.

وقد تطور مفهوم الأمن القومي نتيجة التغييرات التي شهدتها الساحة الدولية، وبروز فاعليين دوليين جدد، مما أدى إلى ظهور مصادر تهديد جديدة لأمن الدول حيث تعمقت هذه التهديدات خاصة في ظل تنامي ظاهرة العولمة، ليأخذ الأمن أبعاد جديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية، التي أصبحت تضاهي في خطورتها خطورة الحروب بين الدول.

المبحث الثاني

مرتكزات الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

يرتكز الأمن الإسرائيلي على جملة من العوامل المتداخلة والمترابطة سواء كانت اعتبارات جغرافية وسياسية والتي كانت وليدة ظروف وملابسات رافقت نشوء دولة إسرائيل في ظل غياب العمق الاستراتيجي نتيجة لضيق المساحة الجغرافية والتي تجتمع فيها غالبية السكان في إسرائيل.

المطلب الأول

الحدود الآمنة

هو مفهوم متغير قابل للتمديد بما يتماشى مع متطلبات الأمن الإسرائيلي[1]، فهو يرتبط بالعمل على ضمان أمن إسرائيل، ومع ذلك فإن هناك بعض التحديات لهذا المفهوم لم تتغير إلى يومنا هذا[2]، فنظرية الحدود الآمنة لم تكن مدرجة في المفهوم الإسرائيلي قبل حرب 1967، حيث كانت استراتيجياتها تعتمد على الحرب الاستباقية ونقل الحرب إلى أرض العدو، ولكن انتصار 1967، وتبني نظرية الحدود الآمنة دفعها إلى الاعتماد على إستراتيجية " الدفاع الثابت المرن والإيجابي مع إستراتيجية الردع " باعتبارها التبرير الوحيد لاحتفاظ إسرائيل بالأراضي المحتلة بتأمين حدودها وتحقيق فكرة التوسع في الأرض العربية يقول " ليفي اشكول"[3]: (إن الطريق الوحيد لإقامة الحدود الإسرائيلية هو بالمحافظة على الحدود الطبيعية, وليس هناك حد أفضل من قناة السويس نحن نسعى إلى سلام يؤمن لنا حدود الأمن في الشرق الأوسط أو حرية الملاحة في الغرب) كما يجب أن تكون هذه الحدود صالحة للاستخدام كقواعد للهجوم المضاد[4].

---

[1]- محمد المصري، ، **نظرية الأمن الإسرائيلي**، غزة: دنيا الوطن، 2009، ص 12.

[2]- عبد الوهاب المسيري، **الموسوعة اليهودية**، القاهرة: دار الشرق، 1999, ص22.

[3]- كريم عواد برسيم، **تطور المؤسسة العسكرية في إسرائيل وتأثيرها على الأمن القومي العربي**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2013، ص 21.

[4]- أيجال آلون، **إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي**، (ترجمة: ناجي علوش)، بيروت: دار الطليعة، 1971، ص236.

وبتدقيق النظر في أبعاد الفكر الأمني الاستراتيجي الإسرائيلي يتضح أن الاتجاه التوسعي له تبلور من خلال عناصر الأمن الثلاث، وهي[1]: (الحدود المرتكزة على موانع طبيعية والمجال الحيوي الواسع الذي يوفر إنذار لمنطقة وسط إسرائيل ثم العمق الجغرافي)، وهو ما يعني أن هذه الحدود وإن كانت حدود آمنة لإسرائيل فهي غير آمنة لجيرانها). لذلك تسعى إسرائيل على التأكيد على أهمية " الحدود الآمنة " وأن الأراضي التي احتلت سنة 1967 غير قابلة للتنازل وأن التفاوض يكون دون شروط مسبقة[2].

المطلب الثاني

سياسة القوة " الردع "

والتي تبنتها إسرائيل في إطار إستراتيجيتها الأمنية بهدف التقليل من احتمالات اندلاع الحرب بينها وبين العرب ودفعهم إلى التسليم بها كأمر واقع، فقد سيطر عامل الردع على الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي في التعامل مع جميع القضايا السابقة والحالية والمستقبلية بوصفه العنصر الرئيسي الذي قامت عليه الدولة العبرية، وحافظ على بقائها ووجودها، كما تبنت الدولة فكرة الدولة العسكرية لإقامة مجتمع عسكري يعوض النقص الديمغرافي للحفاظ على أمنها.

ما يعني ضرورة امتلاك قوة كبيرة تشكل عاملا منيعا وقويا يحمي إسرائيل، ويمنع الدول العربية من المحاولة بالقيام بأي عمل عسكري ضدها، إذ ثمة قناعة إسرائيلية لحل القضايا الإقليمية[3] بقوة الردع العسكري والنووي.

إن تاريخ إسرائيل مبني على قاعدة " استخدام القوة " ولتحقيق ذلك كانت تلجأ إلى اتباع أساليب ووسائل مختلفة لتطبيق استخدام القوة المتاحة مثل:

---

[1]- جراية الصادق، مرجع سابق، ص 143.

[2]- سمير الدبعي، **الأطروحات الإسرائيلية المناوئة لعملية السلام**، مجلة المناضل، العدد2801، بغداد، أكتوبر 1996، ص53.

[3]- نفس المرجع، ص 54.

1. استخدام التهديد من أجل فرض مطالبها على الدول العربية في إطار ظروف عامة تحقق لإسرائيل ما تريد[1]، كما تعمل على إيجاد المبررات اللازمة لاستخدام القوة ضد العرب وتستند في ذلك إلى عمليات تضليل وتزييف واسعة للحقائق والتهرب من مسؤولياتها عن النتائج المترتبة عن ذلك أمام المجتمع الدولي وتركز في هذا المجال: على حقها في الوجود وحمايتها من المخاطر والتهديدات وإبراز إسرائيل كدولة صغيرة محاطة بمحيط عربي معاد، والعمل على تحميل الدول العربية مسؤولية كل الأعمال العسكرية بالمنطقة.

2. تعمل إسرائيل على إظهار الدول العربية بمظهر الرافض لكل محاولات ومشاريع السلام معها وتحاول ربط ذلك بالمخططات التي تهدف إلى إزالة إسرائيل من الوجود.

3. حرصت إسرائيل على امتلاك قوة دائمة تتناسب مع التطورات العسكرية القائمة وتنفيذ لذلك سعت إلى تحقيق تفوق نوعي وكمي في القوة العسكرية عن طريق زيادة المساعدات الخارجية ورفع مستوى الجاهزية ونوعية القيادة وطرق تنظيم القوات المسلحة، وتنظيم عملية عسكرة الاقتصاد الإسرائيلي أي تحويل الاقتصاد لصالح المجهود الحربي.

إن إسرائيل تعتمد بشكل أساسي على " استخدام القوة " وتحويلها إلى عامل ذي هدفين، هما الحفاظ على الأمن الإسرائيلي، وتحقيق التوسع على حساب الأراضي العربية، وقد عبر عن هذه الحقيقة موشي شاريت أحد رؤساء الوزراء السابقين بقوله: (إنني أدعوا الشعب اليهودي في إسرائيل إلى العيش بمبدأ القوة، لأن الجيش مهما بلغت قوته لا يمكنه أن يحقق أهدافه ما لم يكن كل فرد في الدولة قويا، وعلى الشعب كله أن يكون قوة مدافعة ومستعدا للمعركة)[2] وعليه فكل ما في إسرائيل موظف لصالح دعم القوة الإسرائيلية لتأمين استمرارية نظرية الأمن الإسرائيلية.

[1]- محمود عزمي، **دراسات في الإستراتيجية الإسرائيلية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص 254.

[2]- هيثم الكيلاني، **المذهب العسكري الإسرائيلي**، بيروت: مركز الآيات، 1969، ص 421.

المطلب الثالث

قداسة الوجود والتوسع

نجحت الحركة الصهيونية في توظيف مقولات دينية عديدة في دعم نشأت الدولة وتوسعها الاستيطاني باعتبارها تحقيقا لوعد إلهي للشعب اليهودي، وعادت ما يقتبس الساسة الإسرائيليون من التوراة والتلمود ما يدلل على هذا المعنى خاصة التي تحث على التوسع، أما المعتقد المركزي الذي تعتمد عليه فيتمثل في الخلاص والعودة إلى أرض الميعاد، وينقل القادة الإسرائيليون نصوص من قبيل ذلك مثل (في ذلك اليوم ظهر الرب وقطع على إبراهيم ميثاقا، قائلا: لنسلك أعطي هذه الأرض)[1] أما عن التوظيف السياسي لهذه المعتقدات فبدأ مع تكوين الدولة، وتنقل المراجع عن " بن غوريون " قوله عقب حرب 1956 (هنا تكون الحدود حيث يصل الزحف الإسرائيلي وفق ما حدده الرب – ويقصد هنا شبه جزيرة سيناء–، كما ينقل عن جولدا نئير قولها (أن إسرائيل جاءت لوعد الرب، وهي حقا لنا)[2].

كما يتم توظيف المعتقدات الدينية للشحذ همم الجنود وإقناعهم بأنهم يقودون حرب مقدسة، حيث ينقل عن الحاخام قوله (إن الحروب التي خاضتها إسرائيل هي حروب مقدسة كانت لتحرير إسرائيل وتحقيق كلمات الأنبياء وهي من تدبير وأمر إلهي الذي أنزل التوراة والسيف والتابوت المقدس من السماء)[3]، على حد اعتقاهم بما يجعل الحرب والقتال قضية مركزية في ذهن المواطن الإسرائيلي نتيجة اندماجهم في المعتقدات الدينية.

[1] – منيب شبيب، **نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط**، بيروت: مركز باحث للدراسات، 2009، ص ص 34 – 45.

[2] – محمد عبد الله يونس، **أثر العلاقات المدنية العسكرية على السياسة الدفاعية الإسرائيلية بين عامي (2000 – 2007)**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2012، ص 179.

[3] – سالمة عبد الجبار، **الأبعاد الدينية للصراعات الحضارية، الصراع العربي نموذجا، في أمة بين الحصار والعدوان – قراءة في الدلالات الحضارية–**، القاهرة: مركز الحضارات للدراسات السياسية، 2010، ص ص 133 – 135.

المطلب الرابع

العمق الإستراتيجي

تعد المساحة بشكل عام عنصر من عناصر المكانية المعتمدة في معادلة كشف قوة الدول، لأنها تمثل المجال الحيوي للإقليم السياسي، طالما أن عامل المساحة يحدد إمكانيات الدول المادية بشكل خاص، كما أن الاتساع الكبير للدولة من وجهة النظر الجيوبوليتكية قد يكون عنصرا في قدرتها على مقاومة الاعتداء، أي توفر ميزة الدفاع في العمق التي تحقق استدراج العدو لكسب الوقت وإعادة تنظيم القوة ثم الهجوم المضاد[1].

يرى الإسرائيليون بأن وجودهم مهدد بالخطر، وأن إسرائيل تخوض صراع وجود ضد الأعداء، ومن هنا فإن عامل الجغرافيا السياسية يشكل ولا يزال أحد العوامل المهمة التي يتأثر بها الأمن الإسرائيلي بل تعتبر من التحديات الرئيسية التي واجهت الفكر الأمني الإسرائيلي من خلال غياب العمق الإستراتيجي فيها والذي يعني عدم وجود مكونات (الدولة) واختلال عناصرها الأساسية.

وهذا ما يشكل في نظر الإسرائيليين تهديدا حقيقيا لأمنهم نتيجة لضيق العمق الجغرافي الذي يجتمع فيه غالبية السكان في إسرائيل، وهو الذي ينتج خسائر بشرية كبيرة في حالة ما إذا تعرضت إسرائيل لهجمات تطول المنطقة الجغرافية منها، الأمر الذي يحد كثيرا من قدرتها على المناورة والحركة، حيث أن تجنب حرب تقليدية سوف يفيد إسرائيل على عكس الدخول فيها الذي يرتب نتائج وخيمة لأمنها مقارنة بالدول العربية[2].

[1] – محمد المصري، **نظرية الأمن الإسرائيلي**، مرجع سابق، ص 57.

[2] – جهاد عودة، **مقدمة في الدراسات الإستراتيجية الشرق أوسطية**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، (د.ت)، ص 120.

المبحث الثالث

أهداف الأمن الإسرائيلي وإستراتيجية تنفيذه

تسعى إسرائيل إلى تحقيق أهدافها على كافة المستويات العالمية وخاصة على الدول العربية وذلك بمختلف الطرق والوسائل، وسنحاول توضيح بعض الأهداف الأساسية التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها عبر جملة من الإستراتيجيات.

المطلب الأول

أهداف الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

حددت الغايات والأهداف القومية لدولة إسرائيل على النحو الآتي:

1. الهدف القومي الأعلى لإسرائيل: وهو إقامة دولة إسرائيل الكبرى ذات الهوية اليهودية النقية كقوة إقليمية عظيمة مهيمنة في منطقة الشرق الأوسط، من خلال معاهدات السلام وترسيم الحدود وضم ما تستطيعه من المناطق التي احتلتها في عام 1967[1].

2. الهدف السياسي: ضمان بقاء الدولة العبرية في الشرق الأوسط داخل حدود آمنة معترف فيها دوليا، وفي ظل تفوق حضاري، وعلاقات يؤمن سيادة إسرائيل على المنطقة سياسيا.

3. الهدف العسكري: احتفاظ إسرائيل بتفوقها العسكري الكمي والنوعي على جميع الدول العربية، وبما يمكن إسرائيل من تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية، وتفعيل سياسة الردع ببعديها النفسي والمادي، وفرض إرادتها على المنطقة.

[1] – الصادق جراية، مرجع سابق، ص 88.

4. الهدف الاقتصادي[1]: استقرار وتنمية الاقتصاد الإسرائيلي باستثمار الإمكانيات الذاتية والمساعدات الخارجية على الوجه الأمثل، مع بسط السيطرة على اقتصاديات دول المنطقة بأساليب مباشرة وغير مباشرة وفتح أسواق جديدة لإسرائيل في جميع دول العالم.

5. الهدف الإيديولوجي: إحياء الحضارة اليهودية بإعادة بعث الروح اليهودية الدينية في المجتمع الإسرائيلي، وتقوية التقاليد اليهودية بين الشباب، وإثراء فكرة الصهيونية كمبدأ أساسي عنصري.

6. الهدف التكنولوجي: تطوير البنية الأساسية القومية المقاومة في مجالات العلوم والاتصالات والتقنية خاصة في مجال غزو الفضاء وأنظمة المعلومات[2].

المطلب الثاني

إستراتيجية تنفيذ الأمن الإسرائيلي

تسعى إسرائيل إلى فرض إستراتيجيتها بكل الطرق والوسائل من أجل ضمان أمنها واستقرارها وفرض منطقها والتهام العديد من الأراضي الفلسطينية وتشييد المزيد من المستوطنات لذلك تسعى إسرائيل إلى تحقيق أهدافها على كافة المستويات العالمية وخاصة على الدول العربية، وذلك بمختلف الطرق والوسائل، وسنحاول في هذا المبحث توضيح بعض الأهداف الأساسية التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها.

أولا: تكثيف الاستيطان

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تكريس الاحتلال الإسرائيلي في الضفة وجنوب غزة والجولان، واستكمال تهويد الأراضي في هذه المناطق، وهو ما يخلق أمرا واقعا يصعب تغييره في المستقبل، أو حتى التفاوض بشأنه، وبحيث تشكل هذه المستوطنات أرضا رحبة لاستيعاب المزيد من المهاجرين اليهود، وبما يخفف وطأة المشكلة الديموغرافية التي تعاني منها إسرائيل

[1] – عبد الوهاب المسيري، **إنهيار إسرائيل من الداخل**، القاهرة: دار المعارف، 2002، ص 150.

[2] – علاء طاهر، **حرب الفضاء ونظرية الأمن الإسرائيلي**، باريس: الصلاح للدراسات الإستراتيجية والإنتاج العلمي، ط1، 1991، ص 51.

ويخلق حافزا للتدخل العسكري الإسرائيلي مستقبلا ضد المناطق العربية حتى في حالة انسحاب القوات الإسرائيلية منها في إطار التفاوض حول مستقبل الأراضي المحتلة ويرتبط بهذا الهدف هدف آخر وهو تفريغ المناطق المحتلة المناطق المحتلة التي تقرر ضمها لإسرائيل من سكانها العرب بأساليب الترغيب والترهيب، وبالتالي إقامة إسرائيل كبرى ذات الهوية اليهودية النقية، كقوة إقليمية عظمى مهيمنة في منطقة الشرق الأوسط.

ثانيا: بلقنة المنطقة

والهدف منه تكريس حالة التجزئة الحالية للوطن العربي وتعميقها نحو مزيد من تفتت الدول العربية إلى دويلات صغيرة على أسس عرقية، وطائفية ومذهبية وذلك باستغلال مشاكل الأقليات المنتشرة في العالم العربي والتي تدعو إلى الانفصال والاستقلال، وعجز بعض الحكومات العربية عن حل هذه المشاكل، هذا بالإضافة إلى استغلال إسرائيل لتلك الخلافات العرقية والطائفية وتغذيتها بإثارة النعرات الانفصالية التي تؤدي إلى حروب أهلية، وأبرز الأمثلة على الدور الذي تلعبه إسرائيل في هذا الخصوص: الحرب الأهلية في لبنان، والحرب الانفصالية في جنوب السودان، وثورة الأكراد في شمال العراق، ومحاولات الفتنة الطائفية في مصر وغيرها، حيث تسعى إسرائيل إلى بسط نفوذها كقوة إقليمية عظمى مهيمنة، كما تسعى إسرائيل من خلال معاهدات السلام وترسيم الحدود إلى ضم ما تستطيعه من المناطق التي احتلتها في عام 1967، والتي تحقق متطلبات أمنها من وجهة النظر الجيو إستراتيجية، ويكفل لها الحصول على مصادر مياه إضافية، وفرض شرعيتها على تلك الأراضي، على أن تعمل الإستراتيجية العسكرية على تحقيق ذلك من خلال الردع، وتأمين عمليات الضم والاستيطان والتحكم في المنطقة سياسيا واقتصاديا[1].

وهو نفس المخطط الذي دعا إليه " عوريد بنيون " مستشار بناحيم بيجين رئيس وزراء إسرائيل سابقا في دراسته المعروفة " إستراتيجية إسرائيل في الثمانينات "، كما نجد لهذا المخطط

[1] – حسام سويلم، الأهداف القومية والإسرائيلية وإستراتيجية تنفيذها، موقع الجزيرة نت، www.aljazeera.net/knowledgefate/opinions/2004L10/3، تاريخ آخر زيارة 2018/07/20.

أساسا في كتاب (بن جيلين) لـ " لبريجنسكي " مستشار الأمن القومي في إدارة الرئيس الأسبق جيمي كارتر تحت عنوان (قوس الأزمات)[1].

وتعالج إسرائيل مشاكل أمنها من خلال إستراتيجية تطلق عليها إستراتيجية " اللاءات العشر "، تتقيد بتنفيذها كل من السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية للدولة وتعكس الثوابت الأمنية لإسرائيل وتتمثل في الآتي[2]:

- لا للانسحاب الكامل إلى حدود 1967.
- لا لتقسيم القدس.
- لا للسيادة عربية كاملة.
- لا للدولة فلسطينية ذات استقلال كامل.
- لا لإيقاف عمليات الاستيطان أو تفكيك الاستيطان.
- لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين.
- لا لتحالف عربي يضم بعض أو كل دول المواجهة.
- لا للامتلاك أي دولة عربية لبرنامج نووي.
- لا لأي خلل في الميزان العسكري القائم حاليا بين العرب وإسرائيل.

وحيث تهدف في الوقت نفسه على زرع ونشر الفرقة والتشتت الفكري في البلدان العربية بما يؤدي إلى زيادة التطرف الديني والطائفي العرقي والقضاء على فكرتي القومية العربية والتضامن الإسلامي وإحلالهما بفكرة التعاون الإقليمي الشرق أوسطي، وتوظيف الأصولية الإسلامية وإيديولوجيات الأقليات في المنطقة لصالح إسرائيل، وذلك في تعاون وثيق مع قوى التطرف الصليبي في العالم، مع ضمان بقاء الدولة العبرية في الشرق الأوسط داخل حدود آمنة معترف بها دوليا.

[1] – حروز سامية، **دور اللوبي الإسرائيلي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015، ص 60.

[2] – حسام سويلم، مرجع سابق، ص 05.

ثالثا: شد الأطراف

عمدت الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية إلى توظيف مبدأ شد الأطراف أو مبدأ المحيط في مواجهة التهديدات المحتملة من جانب الدول العربية من خلال تكوين شبكة تحالفات مع الدول المركزية في الأقاليم المحيطة بالمنطقة العربية ودفعها للضغط على الدول العربية بإثارة قضايا خلافية وتأجج بؤر جديدة للصراع لا تكون إسرائيل طرفا فيها بحيث يتم تشتيت انتباه الدول العربية عن الصراع مع إسرائيل، وتعتبر العلاقات الإسرائيلية بدول حوض النيل والتغلغل في القارة الإفريقية مثالا عن تطبيق إستراتيجية شد الأطراف[1].

وفي الواقع فإن هذا المبدأ لا يعتبر من مستجدات الإستراتيجية الإسرائيلية إلا أن توظيفه اكتسب أبعاد جديدة عقب الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 لما ترتب عليه من اختراق لمنظومة الأمن الإقليمي في المنطقة العربية، وتهدف إسرائيل من تطبيق هذا المبدأ إلى تحقيق عدة أهداف وهي:

– احتواء سياسة المقاطعة العربية لإسرائيل بتوسيع نطاق سياستها الإقليمية لتأكيد شرعية وجودها الدولي وتقليص فرص الدول العربية في تعزيز علاقتها مع دول جوارها الإقليمي في إطار سياسة التحالفات المتعارضة ومنطق المباراة الصفرية الذي يجعل من تحالف إسرائيل مع دول المحيط فرصة مفقودة للدول العربية وهو ما يوفر قيمة مضافة إلى مكانة إسرائيل الإقليمية[2].

– دعم تدفق الهجرة اليهودية لإسرائيل من دول الأطراف مع تحسين وضع الجاليات اليهودية داخليها، وتأمين الممرات الملاحية الحيوية لإسرائيل خاصة في البحر الأحمر والمتوسط والمحيط الهندي، وتلبية متطلبات الاقتصاد الإسرائيلي من المواد الخام وتوفير الأسواق للمنتوجات الإسرائيلية.

[1] – مصطفى شفيق علام، **التغلغل الإسرائيلي في حوض النيل من شد الأطراف إلى البتر**، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2010، ص 32.

[2] – محمد عبد الله يونس، مرجع سابق، ص 193.

- منع الدول المعادية لإسرائيل من اختراق الجوار الجغرافي للمنطقة العربية خاصة إيران التي أثار تغلغلها في القارة الإفريقية مخاوف إسرائيل باعتبارها تهديدا لمصالحها الإستراتيجية.

- التحكم في وتيرة التفاعلات بين الدول العربية ودوائرها الإقليمية من خلال تطويق الدول العربية بحزام من الدول الإقليمية المعادية.

خلاصة الفصل

وفي ختام هذا الفصل يمكن القول أن إسرائيل منذ نشأتها في سنة 1948 وإلى غاية الوقت الراهن تسعى من خلال إستراتيجيتها الأمنية إلى ضمان بقاء الدولة العبرية في الشرق الأوسط داخل حدود آمنة معترف بها دوليا في ظل تفوق حضاري وعلاقات عميقة مع دول الجوار وبما يؤمن سيادة إسرائيل على المنطقة سياسيا واقتصاديا مع العمل على زرع ونشر عوامل الفرقة والتشتت في البلدان العربية.

الـــفصـــل الثـــانـي

الفصل الثاني

المحددات الداخلية للإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

صاغ رواد الفكر الإسرائيلي تصورهم للأمن من منطلقات عدّة مبنية على اعتبارات دينية وتاريخية وبشرية وجغرافية واقتصادية وسياسية وعسكرية شكلت بذلك المحددات الداخلية للفكر الأمني الإسرائيلي.

وفي ظل تفاقم وتطور المشكلات الناجمة عن تنامي المتناقضات الداخلية ومع تراجع التهديدات الأمنية التقليدية بات لزاما على إسرائيل تطوير إستراتيجيتها الأمنية بما يتناسب مع معطيات البيئة الداخلية لإسرائيل.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل الثاني من الدراسة إلى أربعة مباحث رئيسية، وهي:

المبحث الأول: المحددات الدينية والتاريخية

المبحث الثاني: المحددات البشرية

المبحث الثالث: المحددات الجغرافية والاقتصادية

المبحث الرابع: المحددات السياسية والعسكرية

المبحث الأول

المحددات الدينية والتاريخية

يتأثر أي مفهوم سياسيا أو عسكريا بالمنظومة الفكرية السائدة في مجتمعه، والأمن الإسرائيلي كأحد هذه المفاهيم تأثر إلى حد كبير بالخبرة التاريخية والمنطلقات الدينية والقومية التي آمن بها اليهود، وعملوا بكافة الوسائل والأساليب على تحقيقها.

وعليه ينصرف هذا المبحث إلى تحليل المحددات الداخلية التي تواجه الفكر الأمني الإسرائيلي، وذلك بالتطرق إلى المنطلقات الدينية والتاريخية على النحو الآتي:

المطلب الأول

الجذور الدينية

لقد تشكل الفكر الإسرائيلي عموما داخل الإطار الديني الذي يؤكد أن إسرائيل هي وعد الّرب لنبيّه إبراهيم عليه السلام (في ذلك اليوم قطع الرب مع أبرم ميثاقا قائلا لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات)[1].

إذ يعتقد اليهود، وفقا للشرائع اليهودية، بأن الّرب قد اصطفاهم دون غيرهم من بني البشر وملكهم الأرض بما فيها ومن عليها، ومكّنهم على غيرهم من الأمم الأخرى،وبهذا المعنى فإن أرض الميعاد شملت – حسب رواية التوراة – ما يسمى بالهلال الخصيب وهي الأرض التي وعد بها إبراهيم عليه السلام في عبوره من " أور " إلى أرض كنعان بأمر الّرب لتشمل أيضا كل ما يقع شرقي نهر النيل، أما فلسطين فهي أرض الميعاد وعد الّرب بها شعب الله المختار من بني إسرائيل[2].

[1] – سفر التكوين (الأصحاح 15): 18، ص 132، www.smcFag.org/html/pdf/genesis/، تاريخ آخر زيارة للموقع يوم: 2018/04/05.

[2] – حسين فوزي النجار، **أرض الميعاد دراسة علمية للوعد الإلهي لبني إسرائيل بأرض الميعاد على ضوء الكتب السماوية**، القاهرة: دار المعارف (د.ت)، ص 19.

لكن التعريف الجغرافي الدقيق لمصطلح (أرض إسرائيل) لا يزال موقع خلاف بين الصهاينة أنفسهم فبعضهم يرى أن أرض إسرائيل تشتمل (بالإضافة إلى فلسطين نفسها) كامل سيناء والأردن وسوريا ولبنان وأجزاء كبيرة أيضا من تركيا، ومنهم من يضع الحدود الشمالية (فقط) عند منتصف الطريق عبر سوريا ولبنان، وكان بن غوريون يؤيد وجهة النظر هذه[1].

ومن هذا المنطلق، فإن تنامي مفهوم الأمن من وجهة النظر الإسرائيلية يعود إلى عاملين أساسيين: الأول من الإسرائيلية التي تشكلت داخل إطار الدائرة الدينية، والتي تؤكد أن إسرائيل هي وعد الّرب لنبيه إبراهيم عليه السلام، وهي أيضا حلم الصهاينة، وأن هذا الحلم الذي توارى في سنوات الشتات والاضطهاد بفعل ظلم وطغيان قوى القهر والبغي لم يكن غائب عن بني إسرائيل[2].

بينما نتج العامل الثاني عن الوضعية التي أنشئت فيها إسرائيل، فقد ساعدت الظروف السياسية للعالم عامة ولمنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بما في ذلك الحربين العالميتين الأولى والثانية، وخضوع الدول العربية للاستعمار على تسلل يهود العالم إلى فلسطين يدفعهم في ذلك معتقدهم الديني في (أرض الميعاد) وشعب الله المختار، حتى تحقق حلمهم بإقامة دولة لهم عام 1948[3].

ويقول دايان: " بما أننا نملك التوراة، ونعتبر أنفسنا شعب التوراة، لابد أن نملك كذلك الأرض التوراتية، وأرض القضاة والحاخامين والقدس والهبرون وأريحا، ومناطقها أخرى أيضا ".

وهكذا يستعد القادة الصهاينة الإسرائيليون باستمرار، سواء اعتبروا أنفسهم من اليمين أو من اليسار، أعضاء في حزب العمل أو في " الليكود " ناطقين باسم الجيش أم باسم الحاخامية حجة توراتية لإسناد المطالبة بالأرض، وحقا " إلهيا " بملكية فلسطين.

فالإيديولوجية اليهودية ترى أن أي أرض حكمها أي حاكم يهودي في العصور القديمة، أوعد الله بها اليهود سواء كان ذلك في التوراة أو وفق التفسير الديني للتوراة والتلمود، يجب أن

[1] – إسرائيل شاحاك، **الديانة اليهودية وتاريخ اليهود**، ط2، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1997، ص 150.

[2] – روجيه غارودي، **إسرائيل اليهودية والصهيونية** (ترجمة حسين حيدر)، ط1، بيروت: دار التضامن للطباعة والنشر، 1990، ص 86.

[3] – نفس المرجع، ص 88.

تعود إلى إسرائيل ما دامت دولة يهودية، لكن يؤجلون الغزو إلى حين تصبح إسرائيل أقوى مما عليه الآن[1]، وتدعو التوراة أن اليهود ليس فقط للاستيلاء على أرض فلسطين وحسب، بل لقتال سكانها وقتلهم إن أمكن.

لقد ترسّخت تلك المعتقدات في عقلية وفكر القادة الإسرائيليين والمفكرين، ولأدل على ذلك من قول بن غوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول: " إن أورشليم ليست فقط عاصمة إسرائيل واليهودية العالمية، إنها تفوق لتصبح المركز الروحي للعالم " كما صوّرها الأنبياء، وفي الميثاق ذاته يقول مناحيم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي عام 1977، في كتابه ثورة اليهود: " لقد أتى اليهود إلى فلسطين ليبقوا ويؤسسوا وطنهم الذي يمتد من النيل إلى الفرات "[2]، واعتبر العقيد إيجال ألون وزير الدفاع الإسرائيلي إبان السبعينات أن الوسائل التي تتبعها إسرائيل في تحقيق مصالحها الحيوية وفي التعامل مع الآخرين لها مرجعية دينية من التوراة[3].

وذهب المفكر الإستراتيجي الإسرائيلي لاينر إلى أبعد من ذلك حينما قال بأن الهجوم الاستباقي مأخوذ من التوراة[4]، أما شارون فقد طالب رسميا أثناء انعقاد مؤتمر حزب الليكود عام 1993 بضرورة تبني إسرائيل (الحدود التوراتية) في سياستها الرسمية[5].

ولهذا نجد أن زعماء الحركة الصهيونية الأوائل قد تمسكوا بهذا الحلم، بل رأوا أن من يصادر أحلامهم أو يقف أمام طموحاتهم إنما يصادر حقا أصيلا لهم شرّعه الرّب.

ومن هنا يمكن القول أن الفكر الأمني الإسرائيلي خاصة في شقه العسكري قد استمدّ شرعيته السياسية من الأفكار والتعاليم التي جاءت بها الديانة اليهودية، بل أن الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية ما هي إلا الإطار الفكري والتطبيقي في العقيدة الدينية في الدعوة إلى الاستيلاء على الأرض تنفيذ الوعد " الرّب " في اعتقادهم.

[1] – حسين فوزي، مرجع سابق، ص 35.

[2] – ضياء أيغور، **الصهيونية حركة عنصرية** (ترجمة إبراهيم الداقوقي)، بغداد: وزارة الثقافة والإرشاد، 1996، ص 17.

[3] – إيجال ألون، مرجع سابق، ص 31.

[4] – إسرائيل شاحاك، مرجع سابق، ص 303.

[5] – نفس المرجع، ص 304.

والقداسة لدى اليهود تتضمن إقصاء الآخر الذي ينظر له بأنه في منزلة أدنى من منزلة "بني إسرائيل"، كما جاء في التلمود:

" إن الله خلق الأميين (يقصد بهم النصرانيون والوثنيون والمسلمون) ليركبهم شعب الله المختار"[1]، فأسطورة شعب الله المختار تنطلق من قداسة العرق اليهودي، كما تناولتها التوراة (قدسية الرب والشعب والأرض).

وقد ارتبط تاريخ الحركة الصهيونية بالعامل الديني بشكل كثير، حيث ظهرت هذه الحركة كرد فعل على حملات الاضطهاد التي عانى منها يهود أوروبا، فهي حركة تحرير الشعب اليهودي من عقيدة الاضطهاد ومحاولة لجمع شتاتهم عبر العالم[2] متخذة من التاريخ والدين غطاء محكما لتمرير خططها.

وقد جاء في موسوعة الصهيونية وإسرائيل (1971)[3] " صيغت كلمة الصهيونية في العام 1890 للدلالة على الحركة التي حددت لنفسها هدفا هو عودة الشعب اليهودي إلى أرض إسرائيل (فلسطين) منذ عام 1896، وارتبطت كلمة صهيونية بالحركة السياسية التي أسسها " تيودور هرتزل" .

وقد كتب في مذكراته سنة 1895 مؤكدا على دور العامل الديني[4]: " سيكون الحاخامون دعائم مشروعي ... فهم بمثابة بنية رفيعة المستوى ستبقى بالتأكيد ملحقة بالدولة ".

[1] – إسرائيل شاحاك، مرجع سابق، ص 305.

[2] – محمد بوروايح، " **حوار الأديان** "، سلسلة محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2012.

[3] – روجيه غارودي، **محاكمة الصهيونية الإسرائيلية** (ترجمة حسين قبيسي)، ط1، بيروت: د.د.ن، 1998، ص 31.

[4] – – روجيه غارودي، المرجع السابق، ص 34.

المطلب الثاني

الجذور التاريخية

إن المتتبع لتاريخ اليهود القديم والحديث يوضح بجلاء أن القضية الأساسية التي واجهت بني إسرائيل منذ التشتت الأول كانت هي البحث عن " الأمان " وظل هذا البحث هو محور التفكير اليهودي لمئات من السنوات بلغت قرابة الألفي عام ظهرت خلالها مجموعة من الحلول لهذه القضية، وتباشر المعتقدات والتراث الديني التاريخي اتفقت هذه الحلول على أن الخلاص هو الاضطهاد لن يكون إلا على أرض فلسطين.

لقد عاش اليهود في مراحل تاريخية معينة نوعا من الاضطهاد، كان الأول في ألمانيا مع بدايات القرن الحادي عشر، خاصة بعدما انتقل أحد القساوسة المسيحيين إلى اعتناق الديانة اليهودية وهو " ويكلنوس " على إثر ذلك قام الإمبراطور " هنري الثاني " بطرد اليهود من مدينة " ما يس " ووقعت في ذلك الوقت مواجهة بين الصليبيين واليهود[1].

وقد طبع هذا الاضطهاد حياتهم طيلة هذه الفترات بشعور عميق بعدم الاستقرار فعاشوا في مجتمعات مغلقة عليهم " الجينو" ولم يمتزجوا بطريقة طبيعية بشعوب الدول التي آوتهم وحاولوا أن يجدوا أمنهم في تكوين وحدات لحراسة أحياء " الجينو " وفي تنظيم قوى داخلية يمارس من خلال سلطة الحفاظ على أمنه، ويطبق قانونه المبني على الأعراف الدينية والاجتماعية، وكانت السيطرة في هذا التنظيم لرجال الدين بالأساس.

في القرن التاسع عشر نشأت في أوروبا حركة موجهة ضد اليهود عرفت باسم " مناضهة السامية"، وكانت الحركة في مبدأها تقوم على أساس كره اليهود الذي يرجع إلى القرون الماضية، لكن زعماء هذه الحركة زعموا أنهم يقصدون بها منع الأجناس السامية من التغلب على الأجناس الآرية[2].

[1] – روجيه غارودي، المرجع السابق، ص 35.

[2] – عبد الله حسين، **المسألة اليهودية**، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2004، ص 114.

ونظرا للاضطهاد الذي تعرض له اليهود من قبل أوروبا المسيحية، كان واجبا على زعماء الصهيونية إيجاد حل لتشردهم، فكانت فلسطين هي هدفهم، حيث اتخذتها كنقطة ارتكاز للعمل المشترك ضد الأمة العربية[1]، فبرزت بذلك الحركة الصهيونية إلى الوجود كحركة سياسية وذلك في نهاية القرن 19 م[2].

انطلق مفكرو الحركة الصهيونية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في أوروبا لتحديد معالم الوطن القومي الذين يريدون، على بعض الركائز الشرائعية التي اعتمد عليها بعض الباحثين اليهود لتحديد الأرض المقدسة، وكما ورد في كتاب التوراة، وفي هذا يقول تيودور هرتزل الذي يعتبر الأب الروحي لهذه الحركة في مذكراته: " إن الشعار الذي يجب أن نرفعه هو فلسطين داوود وسليمان " وأن المساحة التي يريدها هرتزل بذلك تمتد من النيل إلى الفرات[3].

وبذلك ارتبطت الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر بهدف سياسي علني يتمثل في العودة إلى فلسطين من أجل إقامة دولة يهودية[4]، وقد استندت في مطالبها بتحديد دولة إسرائيل إلى الحجج التاريخية وتأثرت بالنزعة القومية العنصرية التي سادت أوروبا في القرن التاسع عشر.

ففي القرن التاسع عشر وفي عام 1896 وضع تيودو هرتزل كتابه المعروف عن الدولة اليهودية، والذي ظهر بالألمانية والفرنسية والإنجليزية، ووضع عبارته " المسألة اليهودية "، وبعد أن اقتنع جميع اليهود وحيثما كانت مواطنهم أنهم كانوا هدفا للاضطهاد من جانب غير اليهود في وسط وشرق أوروبا وروسيا القيصرية، وقد حدد هرتزل الذي انتخب رئيسا للمؤتمر هدف الصهيونية التي تسعى إلى تحقيقه بقوله: " إن غاية الصهيونية هي خلق وطن للشعب اليهودي

[1] – إبراهيم حمد العدوي، **الصراع بين الأمة العربية والاستعمار الجديد**، القاهرة: دار النهضة المصرية، 1969، ص 155.

[2] – ألن تايلر، **تاريخ الحركة الصهيونية " تحليل للدبلوماسية الصهيونية 1887 – 1994** (ترجمة بسام أبو غزالة)، بيروت: دار الطباعة، 1966، ص 18.

[3] – محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل "الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية"**، ج1، ط1، القاهرة، 1996، ص 59.

[4] – سهيل حسين الفتلاوي، **جذور الحركة الصهيونية**، عمان: دار وائل، 2002، ص – ص 153 – 154.

في فلسطين يضمنه القانون العام"[1] واستمر سعي الحركة الصهيونية للحصول على براءة الاستيطان في فلسطين وتأمين الاعتراف الدولي بوجودها وبالأهداف التي تعمل من أجلها حتى عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى[2]، وهكذا كان التوجه الأساسي لهذه الحركة هو بناء الدولة اليهودية، كما ادعت الحركة الصهيونية أن تحل المسألة اليهودية، فكانت الأرض الفلسطينية هي الهدف الأساسي، حيث روجت دعايتها التي تقول: " أرض بلا شعب لشعب بلا أرض "، وقد نجحت في تجسيد الفكرة الصهيونية بإشراك يهود العالم في القيام بعمل مشترك واحد يعتمد على التمويل الذاتي[3]، وعلى هذا الأساس عملت الحركة الصهيونية على تحويل العقيدة الدينية اليهودية إلى رؤية سياسية تطالب " بالحق التاريخي " لليهود في الأرض وتستند إلى وعد إلهي يعيد جمع شمل هذا الشعب فوق " أرض الميعاد " المزعومة.[4]

ومن أجل تجسيد تلك الرؤية إلى واقع اتخذت الحركة من قواعد ومبادئ الانغلاق على الذات منها حالها ومن العنف والتوسع مسلكا وفيما يلي عرض مختصر لهذه القواعد:

أولا: الانغلاق على الذات (الجينو)

إن الحافز الأقوى للحركة الصهيونية هو تمكين الأمة اليهودية من تحقيق ذاتها عن طريق تجميع اليهود في دولة خاصة بهم كما يقول وايزمن[5]: " إن هدف الصهيونية بناء قومية تكون يهودية بقدر ما هي الأمة الفرنسية فرنسية، وبقدر ما هي الأمة البريطانية بريطانية "[6].

وحتى تستطيع الأمة اليهودية تحقيق ذاتها يجب عليها الانغلاق على ذاتها والتميز والتفوق على غيرها، فالانغلاق على الذات يحول دون اندماج اليهود في المجتمعات الأخر وفقا للعقيدة الصهيونية، يعني فقدان الهوية اليهودية وبالتالي الاتجاه نحو الزوال[7].

---

[1] – يوسف أيوب حداد، **الصهيونية**، مجلة كنعان، العدد 115، مركز أحياء التراث العربي، فلسطين، 2003، ص 05.

[2] – منير الهور، طارق الموسى، **مشاريع**، ص 10.

[3] – محسن محمد صالح، **الحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية**، 2003، المركز الفلسطيني للإعلام، ص 05.

[4] – سيد القمني، **إسرائيل التوراة... التاريخ التضليل**، القاهرة: دار عباد للطباعة والنشر، 1998، ص 15.

[5] – أشهر شخصية صهيونية بعد " تيودور هرتزل" (27 نوفمبر 1874 – 09 نوفمبر 1952).

[6] – هيثم الكيلاني، **دراسة في العسكرية الإسرائيلية**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1969، ص 113.

[7] – ستيفان غورانوف، **الصهيونية والعنصرية** (ترجمة عدنان كيالي)، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1976، ص 33.

فالشعب اليهودي لا يستطيع تحقيق ذاته إلا عندما يتم تجميعه في وطن خاص به.

والملاحظ هنا أن الصهاينة يركزون على مفهوم الخصوصية لدى اليهود، ومما تقدم يتبين أن الحركة الصهيونية تسعى إلى إقامة دولة يهودية ضمن المنطلقات التالية:

1. لا يستطيع اليهود بفطرتهم أن يتعايشوا مع غير اليهود.
2. لكي يحافظ اليهود على أنفسهم لابد لهم من التجمع في وطن خاص بهم دون سواهم، وهذا يعني ضرورة التخلص من سكان فلسطين الأصليين.
3. العناصر اليهودية يجب أن تستبعد من الدولة اليهودية وأن تعيش منعزلة عن اليهود بحيث تفصل بين الجانبين حواجز قانونية وسيكولوجية.

ثانيا: العنف

مارست المنظمات الصهيونية سنّة العسكرية سياسة العنف ضد العرب الفلسطينيين في المدن والقوى الفلسطينية، فارتكبت العديد من المجازر لإرهاب الفلسطينيين ودفعهم إلى ترك قراهم ومدنهم، ومن هذه المجازر مجزرة " دير ياسين " ومجزرة " صلاح الدين "[1]، والسجل الصهيوني حافل بالعنف والإرهاب، ومثال ذلك: مجزرة صبرا وشتيلا في عام 1982 بقيادة شارون ناهيك عن رابين صاحب سياسة تكسير العظام خلال انتفاضة 1987 وغيرهم، تحت شعار " بالدم والنار سقطت يهودا وبالدم والنار ستقوم يهودا "[2].

ويرجع الكثير من الدارسين " الهاجس الأمني " للإسرائيليين إلى تجربة الإبادة النازية التي تركت أثرا كبيرا، حيث شكلت " عقدة تاريخية " تجذرت في العقل الجمعي اليهودي، وبالتالي

[1] – فايز الصايغ، **الاستعمار الصهيوني في فلسطين**، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1965 ص 40.

[2] – إيان لوستيك، **العرب في الدولة اليهودية: سيطرة إسرائيل على أقلية قومية** (ترجمة غسان عبد الله وراضي عبد الجواد)، القدس: وكالة أبو عرفة للنشر والتوزيع، 1984، ص 12.

تحول اليهودي – الضحية النازية – إلى معتدي يقتل بلا من أن يقتل[1]، وأن مشروع إقامة الدولة الصهيونية سوف يواجه الكثير من العقبات لذا وجب عليه الاستناد إلى القوة والعنف[2].

ثالثا: النزعة التوسعية

تسعى الحركة الصهيونية منذ نشأتها في أعقاب مؤتمر بازل عام 1897 لإقامة الدولة اليهودية على أرض فلسطين، فجوهر الصهيونية هو الطابع العرقي والتوسع الإقليمي، وبوسائل اتبعت فيها أشرس أساليب التمييز العنصري ضد العرب، فسياسة التوسع في الفكر الأمني الإسرائيلي تستند إلى ذرائع تاريخية عنصرية لتبرير احتلال فلسطين[3]، ومن هنا اتجهت الحركة الصهيونية لتأمين الهجرات اليهودية إلى فلسطين ومن كافة أماكن تواجدهم في دول العالم لضمان استمرار المجتمع الإسرائيلي وتكريس هويته.

كما تهدف السياسة التوسعية الإسرائيلية إلى[4]:

- زرع وجود إسرائيل عل الأراضي العربية.
- جلب المزيد من المهاجرين من أجل الحد من التغير الديموغرافي الآخذ في التحول تدريجيا لصالح العرب وهو ما يهدد أمن إسرائيل.
- قطع التواصل بين المراكز السكانية الفلسطينية الرئيسية للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية متواصلة ومتصلة جغرافيا في المستقبل.
- تهيئة الفرصة لوجود عسكري إسرائيلي، سواء من خلال قوات الجيش الرئيسية أو عن طريق الاستعانة بمستوطنين مسلحين يتبعون هذه القوات يتم نشرها حينما تقتضي الضرورة الأمنية لذلك.

[1] – الصادق جراية، مرجع سابق، ص 76.

[2] – صلاح زكري أحمد، **نظرية الأمن الإسرائيلي**، بيروت: دار الوسام، ط1، 1986، ص 24.

[3] – عدنان السيد حسن، **التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية**، بيروت: دار النفائس، ط1، 1989، ص 17.

[4] – منيب عبد الرحمن شبيب، **نظرية الأمن الإسرائيلي في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة (1991– 2002)**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات درجة الماجستير في الدراسات العليا في كلية الاقتصاد، قسم التخطيط والتنمية السياسية، نابلس، فلسطين، 2003، ص 78.

المبحث الثاني

المحددات البشرية

سنتطرق بالدراسة في هذا المبحث إلى الهجرة اليهودية والهجرة المعاكسة في (المطلب الأول)، وفي المطلب الثاني سنتطرق إلى التصدعات الاجتماعية داخل إسرائيل في (المطلب الثاني).

المطلب الأول

الهجرة اليهودية والهجرة المعاكسة

لقد اعتمدت الصهيونية منذ أن كانت فكرة، ثم حركة، فدولة على العنصر البشري، واعتبرته أحد المقومات الرئيسية لتنفيذ مخططاتها، فالعنصر البشري هو المحرك الأساسي لنشاطاتها، لذلك قدمت الإغراءات والتسهيلات الكبيرة لكل مهاجر يهودي، كما قامت في الوقت ذاته بتأمين الغطاء الدولي لمسعاها في هذا الاتجاه[1]، ومن هنا اتجهت الحركة الصهيونية لتأمين الهجرات اليهودية إلى فلسطين ومن كافة أماكن تواجدهم في دول العالم لضمان استمرار المجتمع الإسرائيلي وتكريس هويته.

ومن هنا احتلت الهجرة اليهودية إلى فلسطين مكانا فريدا في الفكر الأمني الإسرائيلي، حيث اعتبرت حجر الزاوية في المخطط العام للحركة الصهيونية منذ تأكيد " تيودو هرتزل " على دور " الوكالة اليهودية " في تجهيز اليهود وتوطينهم في فلسطين[2].

هذا ولم يسر المشروع الصهيوني للاستيطان على وتيرة واحدة، بل بالعكس اتخذ منحى تصاعديا تبعا لاعتبارات سياسية وعسكرية، اقتضتها طبيعة المرحلة التي مرت بها الحركة.

[1] – تيم سعيد، **البعد الديموغرافي في الصراع العربي – الإسرائيلي**، مجلة شؤون فلسطينية ، العدد 156، 1986، ص 36.

[2] – السيد علوة حسن، **القوى السياسية في إسرائيل 1948 – 1967**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1973، ص 25.

وحيث شهدت إسرائيل خمسة موجات متتالية من الهجرة قبل قيامها في سنة 1948 بمساعدة من بريطانيا في تسهيل الهجرات اليهودية والتي أحدثت .... كبير جملة من التغييرات في التركيبة السكانية.

وفي سبيل تحقيق ذلك استندت الحركة إلى العديد من المفاهيم الأساسية لتحفيز اليهود على الهجرة[1].

1. إعادة بعث التراث الديني اليهودي وكذا التاريخي، من خلال تذكير اليهود باضطهادهم، والتأكيد على أن اليهود من خلال تماسكهم الحضاري والتاريخي هم شعب واحد بتراثه الديني وحضارته وتقاليده.
2. التأكيد على أنه ما دام اليهود شعبا واحد سيكون من حقه أن تكون له قومية مستقلة ووطن مستقل على غرار القوميات الأوروبية.
3. تؤكد الحركة الصهيونية على الحقوق التاريخية لليهود في فلسطين كونها (أرض الميعاد) وبالتالي العمل على ضمان استمرارية الهجرة اليهودية بشتى الطرق والوسائل.

إن هذا التوجه جسد في قانون " العودة " عام 1950، والذي ينص على حق كل يهودي بالهجرة إلى أرض فلسطين والعودة إلى وطنه التاريخي، وعلى الرغم من استيعاب الفكر الأمني الإسرائيلي لأهمية العامل البشري ودوره في الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، إلا أن الواقع أوجد نتائج مغايرة تصب في مصلحة الجانب الفلسطيني لتجد إسرائيل نفسها أمام خطر ديمغرافي يتصدر أولوية المهددات الداخلية للأمن الإسرائيلي ويرجع ذلك إلى:

- تطور حجم الهجرة المضادة، حيث أصبحت إسرائيل أقل جذبا، وهي التي تبذل كل الجهود الممكنة لزيادة سكان اليهود، خاصة وأن الغالبية من المهاجرين من ذوي الكفاءات العالية، وقد برزت أولى موجات " الهجرة المعاكسة " أو ما تسمى بـ " اليورديم " مبكرا في السنوات الأولى التي عقبت إقامة إسرائيل، وكان السبب سياسة التقشف الاقتصادي التي

[1] – غازي حسين، **الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية**، دمشق:إتحاد الكتّاب العرب، 2003، ص 16.

انتهجتها إسرائيل، وبعد حرب أكتوبر 1973 ومذ ذلك الوقت ظاهرة الهجرة العكسية في تزايد خاصة مع تصاعد تهديد المقاومة الفلسطينية واللبنانية للأمن الذاتي اليهودي[1].

وتعود أسباب الهجرة العكسية إلى:

- تعاني إسرائيل من أزمة وجود حقيقية خاصة بعد فشلها في ترسيخ وجودها والرفض العربي والإسلامي لها.
- تغلغل اليأس في نفوس المستوطنين من مستقبل كيانهم نتيجة شعورهم بأن الدولة في طريقها للتفكك والزوال، الأسباب عدّة من أهمها المقاومة الفلسطينية والتي استطاعت خلخلة الجبهة الداخلية للدولة العبرية.
- إضافة إلى الذائقة الاقتصادية، وارتفاع معدّلات البطالة والفقر وعدم قدرة الحكومة على دفع خدمات المجتمع.
- اختلال التوازن السكاني داخل إسرائيل بسبب زيادة سكان العرب مقابل نقصان نسبة اليهود بسبب النمو الديمغرافي للعرب الإسرائيليين داخل الخط الأخضر والذي هو أعلى النسب في العالم[2].
- التخوف من عودة اللاجئين الفلسطينيين واعتمدت إسرائيل ضد المطلب الفلسطيني بتطبيق قرار الأمم المتحدة 194 القاضي بحق العودة، على اتهام الفلسطينيين بالعمل على القضاء على وجود دولة إسرائيل.
- الاختلافات العميقة في السمات الإيديولوجية والثقافة اللغوية والدينية والمكانية، من خلال التمركز الجغرافي والسكني المنفصل بين المجتمعين العربي واليهودي.
- التزايد الملحوظ في الفجوة الطبيعية على أساس تزايد الفجوة بين الأجور وتقسيم العمل.
- ارتباط التصدع التطبيقي بالتصدعات الاجتماعية الأخرى ولاسيما التصدع الداخلي والقومي بين ثلاث فئات، وهي: الأستكناز والسفارديم والعرب.

[1] – جورج كرزم، **الهجرة اليهودية المعاكسة ومستقبل الوجود الكولونيالي في فلسطين**، حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية، 2015، ص 13.

[2] – فراس الخطيب، **البروفسور أرنون سوفير: لأجل بيتنا، إسرائيل قد تصبح دولة ديكتاتورية**، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد16، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ص 73.

- العلاقات الفلسطينية اليهودية في إسرائيل ليست عادية، وإنما هي علاقات صراعية جذورها ضاربة في التاريخ، فهي نتيجة لعداء متأصل[1].

وعليه فالانقسامات تعني وجود حواجز اجتماعية تجزئ المجتمع وتهدد أمنه واستقراره الداخلي وتقسمه إلى معسكرات مختلفة يظهر بينها التوتر وأهم هذه الانقسامات نذكر:

- التصدع الديني – العلماني والقائم بين الأستكناز والسفارديم[2]: والذي يتمحور حول مكانة الدين اليهودي والجدل حول علاقة الدين بإسرائيل[3]، ومسألة الهوية اليهودية.
- التصدع الإثني بين اليهود والسفارديم:

المطلب الثاني

التصدعات الاجتماعية داخل إسرائيل

أقيمت إسرائيل في ظروف استثنائية تمثل ذلك في إدعاء فئة دينية التفوق العرقي، ثم انغلاقها على نفسها، ثم ادعاء هذه الفئة القومية ملكيتها لوطن شعب آخر هو الشعب الفلسطيني، وقد احتاجت إسرائيل لتحقيق إدعائها باستعادة فلسطين إلى تجميع اليهود من معظم دول العالم، مما أدى إلى تباين اجتماعي وتنوع طائفي فظهرت الانقسامات والتصدعات الاجتماعية العميقة والتي عبرت عن نفسها على مستويات الهوية والتنظيم الاجتماعي والسياسي.

يحتل الصراع بين العرب واليهود موقع الصدارة يليه التصدع الديني بين المتدينين والعلمانيين، ثم التصدع الأثني الناشئ عن الطبيعة الاستيطانية لإسرائيل وأخيرا التصدع الطبقي، وترجع أسباب هذه الانقسامات إلى ما يلي[4]:

---

[1] – محمد إمارة، **اللغة العربية في إسرائيل: سياقات وتحديات**، الأردن: دار الفكر، ط1، 2010، ص 26.

[2] – جلال الدين علي، **الصراع الداخلي في إسرائيل، دراسة استكشافية أولية**، مجلة الدراسات إستراتيجية، العدد 30، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999، ص 21.

[3] – رشاد عبد الله الشامي، **القوى الدينية في إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1994، ص 44.

[4] – عبد القادر عبد العالي، **التصدعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي الإسرائيلي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010، ص 133.

– أن إسرائيل مجتمع تشكل عبر الهجرات اليهودية التي أسست لمجتمع استيطاني، ظل مغلقا في وجه السكان الأصليين الفلسطينيين وأن المجتمع المشكل من الهجرة يتسم بالحراك الاجتماعي وتنامي الصراع بين المجموعات المختلفة، والصراع بين المهاجر والسكان المحليين.

– أنه مجتمع استيطاني تطور عبر عملية استعمارية شملت سياسة[1] منهجية لاقتلاع وتهجير قطاع كبير من الفلسطينيين من أراضيهم إضافة إلى التمييز بين المهاجرين وبين المستوطنين اليهود مما أدى إلى التمييز العنصري وهو ما كرّس سياسة الفوارق بين اليهود الشرقيين الذين اسكنوا في مدن التطوير، واليهود الغربيين الذين اختاروا الأماكن الأكثر تطورا.

– تنامي التحديات ذات الطابع الاجتماعي الناجمة عن إمكانية التفوق العددي للفلسطينيين مقابل اليهود، مع تزايد حدّة التصدعات الاجتماعية خاصة مع تجاه المنظومة الأمنية الإسرائيلية للتحديات الاجتماعية، إضافة إلى ظهور أزمة تعدد الهويات في إسرائيل بفعل تنامي التناقضات القومية والثقافية، وإشكالية المواطنة التي باتت تهدد أمن إسرائيل الداخلي بسبب العنصرية التي يمارسها قانون التجنس[2].

كما انعكست هذه الانقسامات بشكل واضح على تشكيلة الأحزاب السياسية الإسرائيلية، وهذا بفعل الانقسام العرقي بين شرقيين وغربيين، وأخرى تشكلت بفعل الاستقطاب بين المهاجرين القدامى والمهاجرين الجدد مثل حزب (إسرائيل بيتنا) وأخرى تشكلت بفعل الانقسامات الإيديولوجية بين اليهود العلمانيين والمتدينين[3].

[1] – يوسف إبراهيم، **التحول الديموغرافي القسري في فلسطين**، بيروت: دار باحث للدراسات، 2004، ص 56.

[2] – إيليا زريق، **الديموغرافيا والترانسفير طريق إسرائيل إلى اللامكان**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 55، 2003، ص 16.

[3] – عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص 70.

المبحث الثالث

المحددات الجغرافية والاقتصادية

تأثر الفكر الإسرائيلي بالعامل الجغرافي ليس فقط في مساحة إسرائيل وشكل الحدود، بل وفي مناطقها الداخلية أيضا وهو ما انعكس على فكر الدفاع الإسرائيلي ليكون دفاعا تعرضيا ذا قدرة عالية على السيطرة على محاصر التحرك في العمق من خلال مواجهة تحديات العامل الجغرافي، وهو ما سنتطرق إليه على النحو الآتي:

المطلب الأول

المحددات الجغرافية

تتميز إسرائيل بموقع جغرافي متميز فإسرائيل جسر إستراتيجي بري وبحري وجوي يربط بين ثلاث قارات، وهي حلقة وصل بين بحرين بالغي الأهمية (المتوسط والأحمر) وهو ما يتضح لها من القدرة على التأثير في مجريات الأمور بالمنطقة عند الضرورة، لذا تستغل الولايات المتحدة الأمريكية هذه المزايا الجغرافية لموقع إسرائيل والتي تجعلها نقطة ارتكاز لنفوذها في الشرق الأوسط[1]، ويوضح شيمون بيريز ذلك في قوله[2]: (يجب أن تهتم أوروبا بسبب ما تملكه أيدينا، فموقعنا الممتاز يعتبر قوة تمكننا من أن نسد الطريق في وجه القومية العربية، وأن نكون بديلاً لقناة السويس، وأن نشكل ضغطا على الدول المنتجة للنفط وتلك التي تنقله)، وهو ما يتيح لها فرصة إقامة تحالفات مع القوى المحيطة من خارج الدول العربية لجذبها في صراعات بعيدة عنها، وهو ما يعرف بنظرية " جذب الأطراف " كون إسرائيل في قلب المحيط العربي وقد عدد " جربون " مزايا الموقع فيقول[3]: (إن الأمن يعني أيضا غزو البحر والجو، كما يعني الأرض، ويجب أن تتحول إسرائيل إلى قوة بحرية هامة، وقد أكدت هذه الحاجة تلك المقاطعة الاقتصادية التي فرضها العرب، وغلق قناة السويس في وجهنا)، فموقع إسرائيل في قلب العرب يحمل جملة من المزايا الكامنة في إسرائيل وأهمها:

[1] – محمود عزمي، **دراسات في الإستراتيجية الإسرائيلية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص 23.

[2] – شيمون بيريز، **الشرق الأوسط الجديد** (ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ)، ط1، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994، ص 47.

[3] – محمود عزمي، مرجع سابق، ص 24.

أولها: تمزيق أواصل الوطن العربي وفصل مشرقه عن مغربه عند نقطة التقائهما في فلسطين.

ثانيا: ينتج الموقع للقوات المسلحة الإسرائيلية للانقضاض السريع من قلب الدولة نحو أطرافها الخارجية شمالا أو شرقا، أو جنوبا لتوجيه الضربات الشديدة ولأعدائها، مثلما حدث في حروب (48، 68، 73)[1].

وعليه فالموقع وهنا تظهر أهمية الموقع الجغرافي المتميز والفريد والذي ساعد في وضع نظرية محكمة للدفاع الشامل عن إسرائيل عن طريق شق " الحرب الوقائية " بأقل جهد ووقت ممكن، هذا الموقع أكسب إسرائيل العديد من الامتيازات من خلال إطلالها على ساحل البحر الأحمر بحوالي 2 كلم ولها جبهة أخرى على البحر الأبيض المتوسط بطول 200 كلم والذي يمثل امتداد لمياه المحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق، كما يرتبط بالبحر الأحمر من خلال قناة السويس ويرتبط بالمحيط الهندي عن طريق باب المندب[2].

وبالرغم من الجوانب الإيجابية لموقع إسرائيل والتي ساعدتها في رسم سياستها الأمنية إلا أن هناك جوانب أخرى سلبية كانت بمثابة التحدي الذي واجه الفكر الأمني الإسرائيلي، وأهم هذه التحديات نذكر:

أ. محدودية مساحة الدولة: وهذا ما جعلها تسعى جاهدة لنقل المعارك لأرض الخصم وذلك من خلال منظومة قوية للمعلومات تتيح إحراز المبادرة مع نظام قوي للتعبئة مع قدرات هجومية كبيرة وخفة حركة عالية.

ب. الحدود الطويلة: فقد رسمت إسرائيل خريطتها الأولى في حرب 1948، فجاءت على شكل مثلث بالغ الطول، شديد التحول، جملة مساحته 20700 كلم^2، كما يبلغ أقصى طول إسرائيل حوالي (415) كلم وأقصى عرض لها (110) كم وهو ما أعطى إسرائيل شكل غير

[1] - David. Ben Gurion, **Israel Years of Challenge O**, Thomas Yoseiot F, London, 1956, P29.

[2] – عبد الحميد القيسي، عبد علي الحفاف، **البحر الأحمر: أهميته الاقتصادية والإستراتيجية**، البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، 1986، ص 23.

طبيعي فهي شريط طويل قل عرضه في بعض الأجزاء إلى حد كبير[1]، الأمر الذي لا يؤمن لها العمق الكافي ويتيح الفرصة لشطرها إلى قسمين عند أي هجوم مفاجئ عليها، لذلك كان لزما عليها إنشاء شبكة من المستعمرات المحصّنة في مناطق الحدود داخلها والمناطق الحيوية الإستراتيجية.

ج. وجود إسرائيل بين مجموعة من الدول العربية المعادية لها وهي (مصر، الأردن، سوريا، لبنان).

لقد خلق هذا التناقض بين المساحة الإجمالية وطول الحدود، العديد من المشاكل الأمنية الإستراتيجية وهو ما أثر بصورة مباشرة على عقيدة إسرائيل العسكرية، نظرا لافتقارها " للعمق الإستراتيجي " والذي حرمها من حرية المناورة الواسعة والسريعة وإمكانية ضربها في العمق بسهولة وهو ما دفع بإسرائيل إلى رفع قدراتها الميكانيكية والإدارية والتقنية مع العمل في إطار مفهوم الجيش الذكي من خلال المعدات والذخائر الذكية، مع الالتزام بأساليب الاقتراب غير المباشر والاعتماد على حركات الالتفاف والتطويق السريع للوصول إلى عمق العدو[2]، ونقل الحرب إلى أرض العدو، ولهذا السبب دخلت إسرائيل في حرب جديدة عام 1967 بهدف كسب حدود جديدة وتغيير الوضع الإقليمي للصراع العربي الإسرائيلي، حيث استطاعت السيطرة على مساحات من الأراضي العربية كصحراء سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية وهضبة الجولان مما وفر لها جزء مهم من العمق الإستراتيجي[3] للخروج من هذا الاختناق الجغرافي، وهذا بنقل الحرب إلى أرض العدو، وحيث تستطيع قواتها المسلحة ممارسة هجومها دون قيود.

– ضف إلى هذا فقد خلق طول الحدود جبهات واسعة كان يمكن أن يثقل كاهل الدفاع لو اتبعت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية النمط التقليدي.

[1] – الصادق جراية، مرجع سابق، ص 48.

[2] – نواف بن وآخرون، **العقيدة الإستراتيجية الإسرائيلية، مشروع أبحاث رائد** (ترجمة مركز الدراسات الإستراتيجية)، القاهرة، 1987.

[3] – مجموعة باحثين، **العسكرية الصهيونية: العقيدة الإستراتيجية الحربية الإسرائيلية**، المجلد الثاني ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1974، ص 28.

- شح الموارد المائية وتأثيره على نمط الفكر الأمني الإسرائيلي، حيث أدى هذا الشّح إلى محاولة إسرائيل السيطرة على موارد المياه من خلال احتلال هضبة الجولان السورية واحتلال جنوب لبنان عام 1882 بهدف الاستيلاء على المياه اللبنانية[1].

- صغر إسرائيل وقلة مواردها، وانعزالها من الناحية الجغرافية[2].

المطلب الثاني

المحددات الاقتصادية

نشأ الأمن الإسرائيلي نشأة غير طبيعية، شأنه في ذلك شأن الكيان نفسه الذي أقيم في ظروف إقليمية ودولية استثنائية، فالاقتصاد الإسرائيلي لم يكن وليد العدم أثناء وجودها سنة 1984، ولم تكن منجزاته ثمرة اليهود إلى فلسطين وتشكيل وجودها هناك، وإنما هو وليد اقتصادي قامت به المؤسسات الاستيطانية الصهيونية[3].

ونتيجة للمتغيرات الاقتصادية والتي فرضت نفسها على الأوضاع الأمنية من خلال ما تعرض له من أزمات في الفترة 1952 – 1953، وكذلك في بدايات التسعينات والتي أدت إلى انحسار الهجرة اليهودية في فلسطين[4].

وبعد حرب 1973 طرأت زيادة تدريجية على تخصيص موارد الدولة لأغراض الأمن حتى وصلت إلى الحد الأقصى في هذا المضمار، فقد فضّلت اعتبارات الأمن في المدى القصير على اعتبارات النمو الاقتصادي في المدى البعيد، وبناءا على هذا فالاقتصاد الإسرائيلي تميّز بسمات عامة حددتها مجموعة من الظروف والعوامل المتصلة بالرقعة التي قامت عليها الدولة، وبالقوة البشرية فيها، وبالظروف التي سادت خلال نشأتها واستمرارها، ولعل

[1] – ظافر بن خضراء، **إسرائيل وحروب المياه القادمة**، دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، 2000، ص 83.

[2] – محمد المصري، مرجع سابق ص 140.

[3] – الصادق جراية، مرجع سابق، ص ..

[4] – عبد الغفار الدويك، **العسكريون والدولة: دراسة تحليلية في بناء قوة المجتمع الإسرائيلي 1948 – 1988**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1987، ص 82.

أبرز هذه السمات، أن الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد على الخارج بالدرجة الأولى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وأبرز مظاهر ذلك يتمثل في حجم الدعم المادي الأجنبي لإسرائيل من جباية وتعويضات وسندات وهبات وقروض، وحجم الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل والخبرات الفنية الوافدة من الخارج والاتفاقات التي تعقدها إسرائيل في هذا الشأن مع بعض الشركات الصهيونية الكبرى.

ويمكن بصفة عامة القول إن الاقتصاد الإسرائيلي له أوجه ضعف حاولت إسرائيل باستمرار أن تخفض من آثارها، وخاصة ما تعلق بالأمن الإسرائيلي وتؤشر عليه وأبرزها[1]:

1. الموقع الجغرافي وتأثره بالحصار العربي الذي فرض على إسرائيل عند قيامها، ضف إلى هذا المقاطعة العربية وانعكاساتها خاصة في السنوات الأولى.
2. نقص القوة البشرية.
3. قلة الموارد الطبيعية متمثلة في ضيق الرقعة الزراعية وصعوبة توسيعها لنقص موارد المياه لأزمة المياه وانعكاسها على الإستراتيجية الأمنية، وعدم توفر الثروات والمواد الأولية التي تمكن من خلق صناعات ثقيلة.
4. ضيق السوق المحلي.
5. قلة الاستثمارات المحلية.
6. عدم قدرة إسرائيل على التحرر من المنح والمساعدات الأجنبية وفي مقدمتها الأمريكية.

لذلك سعت إسرائيل ضمن إستراتيجيتها الأمنية إلى وضع خطط اقتصادية نتيجة لانعكاس الظروف الاقتصادية على الأوضاع الأمنية، فراحت إسرائيل في تخطيطها الصناعي إلى إقامة صناعات تخدم المجهود الحربي لصناعة عسكرية حربية، والاهتمام بكفالة مستوى معيشي مرتفع يكون عنصر جذب للمهاجرين من الخارج، وعامل منع لنزوح السكان إلى الخارج (الهجرة العكسية) والذي أدى إلى اهتمام إسرائيل به إلى الوقوع في مشكلات اقتصادية داخلية كان أبرزها الضخم المستمر.

[1] – محمد المصري، مرجع سابق، ص 38.

ضف إلى هذا فإن إسرائيل في حاجة إلى أن ينتمي اقتصادها إلى المنطقة المحيطة بها، بمعنى الاستعانة من الأسواق العربية الواسعة، وخفض تكاليف الإنتاج في إسرائيل بضمان الحصول على الطاقة التي تفتقر لها بتكلفة رخيصة، وتوفير المواد الأولية من الدول المحيطة بها بدلا من استيرادها من دول خارج المنطقة وانتقال العملية الإنتاجية في إطار سوق إقليمية وهو ما ينادي به " شمعون بيريس " في كتابه " الشرق الأوسط الجديد " حيث يرى فيه أن " السلام " هو الذي يمكن إسرائيل من اختراق المجتمعات العربية وبالتالي الاستفادة من إمكانياتها الاقتصادية، وعلى كيفية تأمين الموارد الاقتصادية والحيوية والتأكيد على الوظيفة الاقتصادية للحرب والتنمية كجوهر للأمن.

المبحث الرابع

المحددات السياسية والعسكرية

واجهت إسرائيل في إستراتيجيتها الأمنية عددا من التحديات، كان أبرزها إعادة الحسابات السياسية والعسكرية في ظل ظروف أزمة القيادة والصراعات الحزبية وتبادل الاتهامات والإخفاقات في الجاهزية والقيمة التي كشفت عنها الحروب، كما بات الدفاع عن الجبهة الداخلية الإسرائيلية أحد أهم أسس الفكر الأمني الإسرائيلي منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، وتعاظم قوة حماس.

المطلب الأول

تأثير المقاومة الفلسطينية على الأمن الإسرائيلي

كان للمقاومة الفلسطينية تأثير كبير على إستراتيجية الأمن الإسرائيلية والتغييرات التي طرأت عليها، وعليه سنتطرق في هذا المطلب لدراستها على النحو الآتي:

أولا: انتفاضة الأقصى

لم يأخذ قادة إسرائيل الأوائل في اعتبارهم عند صياغة نظريتهم الأمنية وجود الشعب الفلسطيني ومصالحه على اعتبار أن لا وجود لهذا الشعب كما كانوا يرددون[1]، وقد كان من أهم عناصر نظرية الأمن الإسرائيلية ألا تحارب إسرائيل داخل حدودها وذلك إما بتوجيه ضربة مبكرة فور توفر أية ظواهر أو تحركات عسكرية غير اعتيادية على أية جبهة من الجبهات العربية المحاذية لها، ونقل المعركة إلى أرض العدو إذا ما تعرضت إسرائيل للهجوم، ولتجد إسرائيل نفسها مسرحا للعمليات الفدائية سواء في القدس أو الضفة الغربية أو قطاع غزة.

[1] – عبد الوهاب المسيري، **أسرار العقل الصهيوني**، ط1، القاهرة: دار الحسام للنشر والتوزيع، 1996، ص 85.

لقد أثبتت انتفاضة الأقصى هشاشة الأمن الإسرائيلي أمام العمليات الفدائية من خلال الوصول إلى عمق التجمعات الإسرائيلية غم الإجراءات الأمنية المشددة داخل البلاد وعلى طول الخط الأخضر الفاصل بين الضفة الغربية وإسرائيل رغم الحصار المفروض، الأمر الذي يؤكد هشاشة السياسة الأمنية الإسرائيلية أمام هذا الأسلوب الجديد من المواجهة.

ومن أهم محطات المقاومة الفلسطينية نذكر:

أ. **انتفاضة عام 1987:** حيث بدأت أحداث الانتفاضة داخل الأرض المحتلة في 08 ديسمبر 1987 وقد مثلت حدثا من أضخم الأحداث التي عرفها الصراع العربي – الإسرائيلي منذ حرب أكتوبر 1973 وهي تأتي كحلقة في سلسلة كفاح الشعب الفلسطيني ضد الغزو الصهيوني منذ أكثر من مائة عام[1].

لقد أسقطت الانتفاضة السلمية الفلسطينية العديد من الإستراتيجيات الأمنية الإسرائيلية من منطلق أنها لن تحارب داخل حدودها، ونقل المعركة إلى أرض العدو وإذا ما تعرضت للهجوم بالاعتماد على القوات الجوية والمدرعة[2].

لقد أثرت استمرارية الانتفاضة في التوصل إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية وصياغة نهائية للنظريات الأمنية، مع تناقض مواقف العديد من القيادات الإسرائيلية، فعدم التوصل إلى حل أو تصفية للقضية الفلسطينية دليل واضح وصريح على عدم اكتمال مرحلة حرب الاستقلال الإسرائيلية، وتأكيد على أهمية العودة إلى مرحلة الحسم العسكري للسيادة على العمق الإستراتيجي، وأوضح " أرسيل شارون " في أحد خطاباته إلى أن " حرب الاستقلال لم تنته، وأننا لم ننجز المهمة في حرب الاستقلال .

ب. **انتفاضة الأقصى عام 2000:** تفجرت انتفاضة الأقصى في 28 سبتمبر 2000 إثر الجولة الاستفزازية التي قام بها زعيم حزب الليكود " رائيل شارون " إلى باحات المسجد

[1] – محمد خالد الأزعر، **المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة**، ط2، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1991، ص 95.

[2] – نفس المرجع، ص 96.

الأقصى في مدينة القدس، بعد التشاور والتنسيق مع رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك " إيهود باراك " الذي وفر له الحماية اللازمة، وقد جاءت هذه الجولة تأكيد للسيادة الإسرائيلية وبعد فشل قمة كامب ديفيد[1] عام 2000 والتي حاول من خلالها الجانب الإسرائيلي والأمريكي ممارسة الضغوط على الجانب الفلسطيني من أجل القبول بحل مؤقت ينهي حالة الصراع بين الطرفين الفلسطيني و الإسرائيلي.

وما لبثت أن تحولت هذه الحادثة إلى ثورة عارمة ضد الاحتلال وسياسته القائمة على توسيع المستوطنات وسلب الأراضي ومحاولة طمس الهوية الفلسطينية، وقوبلت الانتفاضة الفلسطينية بعنف شديد من قوات الاحتلال الإسرائيلي، ورفع درجة التصعيد العسكري إلى حده الأقصى.

لقد نجحت الانتفاضة والمقاومة باستنزاف الكيان الإسرائيلي سواء من خلال إلحاق ضربات بقواه البشرية وأمنه الداخلي، أو من خلال إحداثهما لشرخ عميق في ثقته بنفسه بإجراءاته الدفاعية على النحو الآتي:

- أصبحت الجبهة الداخلية الإسرائيلية عرضة للاستهداف وغير آمنة.
- أوقعت هذه العمليات خسائر فادحة بين الإسرائيليين، مما دفع البعض إلى وصفها بأنها حرب استنزاف ثانية، فقد أدى تصاعد وتيرة الانتفاضة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية داخل إسرائيل بشكل ملحوظ.

ثانيا: الحرب على غزة

لقد وضع الفشل ونتائج الحرب المتشعبة المؤسسة الأمنية الإسرائيلية في حالة من التوتر والحرج والقلق، حيث قاد هذا الفشل إلى تشكيل الكثير من لجان التحقيق لدراسة عوامل الإخفاق

[1] – قسم الأرشيف والمعلومات، **الموقف الأوروبي من مبادرة التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012، ص 10.

في الحرب ووضع الحلول، وحيث كان الإخفاق الإسرائيلي واضحا في جملة واسعة من القضايا المتعلقة بنظرية أمنها وعقيدتها العسكرية ومن أبرزها:

1. **فشل سياسة الردع:** من خلال[1]:

– الفشل في نقل المعركة إلى " أرض " وفي تحقيق أي إنجاز في أي معركة برية خاضها الجيش الإسرائيلي، وفي وقت قصف العمق الإسرائيلي طيلة أيام الحرب بالصواريخ، الأمر الذي شكل ضربة قوية لهيبة الجيش الإسرائيلي والمؤسسة الأمنية وسياسة الردع رغم استخدام إسرائيل لمعظم ترسانتها العسكرية وأحدث الذخائر المحرّمة دوليا، وهذا من أجل ردع المقاومة ووقف انطلاق الصواريخ من قطاع غزة باتجاه المستوطنات (حرب 27 ديسمبر 2008) المحيطة بالقطاع[2].

إضافة إلى تهيئة المسار الفلسطيني للتسوية السلمية بالقضاء على المقاومة والمحافظة على الانقسام الفلسطيني جغرافيا وسياسيا بين الضفة وقطاع غزة[3].

– أثبتت المقاومة وبما لا بدع مجالا للشك أن لها تأثيرا كبيرا على المشهد السياسي (الإسرائيلي) والذي يمكن رصده في " خطة فك الارتباط "* حيث استطاعت المقاومة الفلسطينية أن تقنع شارون بمنظر المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة بضرورة الرحيل عن غزة، لتنتهي الحرب في 18 جانفي 2009، وكان من أهم نتائجها:

إجبار حماس على منع إطلاق الصواريخ من قطاع غزة وتحميلها مسؤولية الأمن فيها، وإجبار مصر على اتخاذ خطوات لضبط الحدود، وعلى الرغم من اتفاق الهدنة الذي أعقب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نهاية 2008/ مطلع 2009، فقد استمت الاعتداءات الإسرائيلية على القطاع، رغم ذلك فقد حصلت موجات تصعيد ومواجهة محدودة ومتقطعة لتبدأ

[1] – الصادق جراية، مرجع سابق، ص 209.

[2] – وليد سكرية، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009، ص 31.

* – **خطة فك الارتباط**: هي خطة الإسرائيلية تقدم بها آنذاك ارئيل شارون وكانت تقتضي بانسحاب إسرائيل من قطاع غزة، وأربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية، وقد نفذت هذه الخطة يوم: 2005/09/12، حيث خرجت القوات الإسرائيلية من القطاع بعد أن دمرت المستوطنات.

[3] – أمل جمال، **المشهد الأمني**، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2010، ص 89.

عمليات " عمود السحاب " حسب التسمية الإسرائيلية في 2012/11/14 باغتيال عدد من القادة العسكريين في حركة حماس وعلى رأسهم أحمد الجعبري قائد كتائب عزّ الدين القسام، حيث حدد وزير الدفاع الإسرائيلي " إيهود باراك " أربعة أهداف للعدوان على غزة، وهي:

" تعزيز قوتنا الرادعة، وإلحاق ضرر كبير بشبكة إطلاق الصواريخ، وتوجيه ضربة مؤلمة لحماس والمنظمات الإرهابية الأخرى وتقليص الأضرار بجبهتنا الداخلية" [1].

ويرى عدد من المحللين الإسرائيليين أن عملية الردع الكاملة، التي ادّعت ين أن عملية الردع الكاملة، التي ادّعت إسرائيل أنها استهدفتها لم تتحقق بسبب عدم نجاحها في استهداف أهداف حيوية لحركة حماس في غزّة، ولذا ظهرت دعوات للسلطات الأمنية الإسرائيلية إلى تطوير منظومة موحدة وقوية لـ " ردع " حماس مستقبلا، خاصة أن التردد في قرار تفعيل القوات البرية أدى إلى زعزعة إمكانية تحقيق الردع الحقيقي[2]، حيث برزت ملامح للتوجهات الأمنية الإسرائيلية للتعامل مع ملف قطاع غزة من خلال الدعوات إلى تعزيز الردع بطرق مختلفة، كرفع الحصار ومعاملة غزة كدولة تديرها وتوجهها حماس، أو توجيه ضربات قاسية لحماس وتدعيم السلطة في رام الله مع تجنب العودة لاحتلال القطاع، ومكافحة تهريب الأسلحة إليه، وضرورة حفاظ إسرائيل على قدراتها في احتواء المواجهات العسكرية وهو ما دعا إليه " غيورا آيلند " الرئيس الأسبق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، كما يرى " غاموس يادلين" الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) " أنه نظرا إلى أن سلوك حماس في غزة يشبه سلوك الدولة فإنه يتعين على إسرائيل أن تستغل ذلك لمطالبة الحركة بتحمل مسؤولياها" إلا أن يادلين يدعو إلى أسلوب معاكس لتحقيق ذلك.

وفي 07 جويلية 2014 شنّت إسرائيل حربها الثالثة على قطاع غزة، أسمتها " الجرف الصامد "فيما أطلقت عليها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) اسم " العصف المأكول " حيث تعرض قطاع غزة لعدوان عسكري إسرائيلي جوي وبري تسبب بمقتل 2322 فلسطينيا بحسب

[1] – مركز دراسات الشرق الأوسط، **المشهد الإستراتيجي بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في عام** 2012، عمان، الأردن، www.mess.com.jo/studies.16html.، تاريخ آخر زيارة للموقع يوم: 2018/08/10.

[2] – نفس المرجع.

وزارة الصحة الفلسطينية، وتأتي هذه الحرب في مقدمة الأهداف التي سعت إسرائيل إلى تحقيقها بتوجيه ضربة قوية للمقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لقد استطاعت المقاومة الفلسطينية بإمكانياتها البسيطة أن تخترق الجبهة الداخلية الإسرائيلية حيث بات الدفاع عن هذه الجبهة أحد أهم أسس الفكر الأمني الإسرائيلي حيث أثبتت المقاومة الفلسطينية التي تقودها (حماس) التأثير في كل نواحي الحياة الإسرائيلية من خلال التأثير العسكري والذي يظهر في اتجاهات عدّة هي:

الأول: قدرة المقاومة على تحطيم بعض ركائز ومبادئ نظرية الأمن الإسرائيلية والمتمثلة في نقل المعركة إلى أرض العدو فللمرة الأولى منذ حرب عام 1948 (تجبر إسرائيل) على خوض الحرب داخل حدود فلسطين التاريخية من خلال (حرب غزة).

الثانية: لم يعد لإسرائيل حدود آمنة، بعد أن فقدت مبدأ الردع والمفاجأة لإرباك العدو وإجباره على الاستسلام وانتهاء عصر الحروب الخاطفة.

الثالث: قدرتها على إنهاك الجيش الإسرائيلي مما أدى إلى تآكل قدرات القوات النظامية له.

الرابع: ارتفاع حالات رفض الخدمة الإلزامية في المجتمع الإسرائيلي.

الخامس: ارتفاع الخسائر البشرية في صفوف الجيش الإسرائيلي.

وقد اعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن أخطر نتيجة للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة تدني مكانة (إسرائيل) الدولية بعد أن نجح الفلسطينيون في التأثير بشكل واضح على الرأي العام.

المطلب الثاني

الانقسامات السياسية داخل إسرائيل

تعتبر التعددية الأثنية من أبرز سمات المجتمع الصهيوني مجتمع المستوطنين المهاجرين الذين قدموا من مختلف أصقاع العالم حاملين معهم موروثاتهم الاجتماعية والثقافية والسياسية، وتحت تأثير هذه العددية المستقطبة، ظهرت التعددية الحزبية والتي جسدت واقع الانقسامات السياسية في الكيان الصهيوني، فهناك أحزاب تشكلت بفعل انقسام اليهود عرقيا بين شرقيين وغربيين مثل تشكل " حزب شاسر " وأحزاب تشكلت بفعل الاستقطاب الذي تعيشه إسرائيل بين المهاجرين القدامى والمهاجرين الجدد مثل " حزب إسرائيل بيتنا " وأحزاب تشكلت بفعل الانقسامات الإيديولوجية والخلاف حول هوية الدولة والذي تجسد في الصراع بين المدينين والعلمانيين[1]، وأخرى تشكلت من خلال مواقفها من الصراع مع الفلسطينيين ومشاريع التسوية فالاعتبارات الإيديولوجية تؤثر بشكل كبير على مجمل مناحي الحية السياسية والحزبية في إسرائيل، وتلعب دورا بارزا في الانشقاقات والاندماجات وكثرة الأحزاب على الساحة الإسرائيلية[2].

ويلاحظ المتابع للشأن السياسي الإسرائيلي أن ثمة خصائص أساسية بارزة للنظام الحزبي الإسرائيلي، وفي مقدمتها كثرة الانقسامات والاندماجات الحزبية وتشكيل تكتلات قبل كل انتخابات إسرائيلية عامة للاستحواذ على مقاعد أكثر من أصل 120 مقعد في البرلمان (الكنيست) وتحصل الائتلافات والتكتلات عادة بين أحزاب من طيف سياسي واحد له أهداف ومواقف متقاربة من الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وحيث باتت الخارطة السياسية تتشكل من أربعة أطياف رئيسية وهي: تكتل حزب العمل وحلفاؤه وتكتل حزب الليكود وحلفاؤه، والأحزاب الدينية الغربية والشرقية وتكتل الأحزاب العربية.

[1] – الصادق جراية، مرجع سابق، ص 76.

[2] – مركز دراسات الشرق الأوسط، **المشهد الإستراتيجي بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في عام** 2012، مرجع سابق.

لقد أثبتت هذه الانقسامات في مجملها وجود عناصر خلاف جوهرية رغم محاولة إسرائيل صهر النسيج الاجتماعي في بوتقة واحدة من خلال تعميم الإيديولوجية الصهيونية بتياراتها المختلفة (الدينية، العلمانية، الاشتراكية، والليبرالية) إلا أن النتائج كانت مخيبة للآمال، حيث تبدو الروابط الصهيونية المفروضة في حالة اضمحلال تدريجي وهو ما يهدد أمن إسرائيل، ويرتفع بدلا منها الصوت الأثني والديني اللاصهيوني والقطاعي والمصلحي والقومي العربي والإسلامي التقليدي بحيث تتغير التوازنات الحزبية والسياسية منذرة بتحولات شاملة في البنية القومية الإسرائيلية ولتتحول إلى ساحة صراع واختلاف بين تيارات حزبية واثنية تعيش التضارب والتناقض بين انتماءاتها الإيديولوجية السابقة وواقعها الاستيطاني الجديد ولتبرز معها أزمة هوية سياسية متصاعدة عبرت عنها توجهات الأطراف المنقسمة مجسدة في أربع تيارات، هي[1]:

- الهوية اليهودية الإسرائيلية العلمانية، والتي تعبر عنها الصهيونية القومية اليمينية المتطرفة.
- الهوية اليهودية الدينية والتي تعبر عنها التشكيلات الحزبية وغير الحزبية التي تعارض الصهيونية.
- الهوية اليهودية الدينية القومية والتي تعبر عنها الصهيونية الدينية القومية المتطرفة.
- الهوية الطائفية السفاردية والتي تمثل طائفة السفارديم وأصل تركيبة المجتمع الإسرائيلي.

إن فشل إسرائيل في احتواء هذه التناقضات ينذر بتحولات شاملة في البنية القومية الإسرائيلية تتجلى في النقاط التالية[2]:

- فشل النظرية الصهيونية في إقامة المجتمع الموحد الخالي من التناقضات والمزاوجة بين الدين والدولة.
- افتضاح جوهر الصهيونية أمام الرأي العام العالمي والمحلي.

[1] – غازي نهار، مرجع سابق، ص 57.

[2] – إحسان مرتضى، **الخريطة الحزبية والسياسية في إسرائيل: ديناميكية الانقسامات والتحولات**، العدد 49، 2004، www.lebarmy.gov.lb، تاريخ آخر زيارة للموقع يوم: 2018/06/30.

- عدم مقدرة حزب واحد على تشكيل حكومة بمفرده وحتمية دخول الأحزاب الصغيرة في مختلف الائتلافات الحكومية مما يعطيها القدرة على حرية المناورة والابتزاز المالي والسياسي.
- تزايد الأحزاب الطائفية والأثنية والقطاعية نتيجة الاستقطاب المتفاقم بين مختلف مجموعات المهاجرين القدماء والجدد من حيث تضارب المصالح في شأن تقاسم المنافع.

لقد أثّرت الانقسامات والصراعات الموجودة بين المتدينين والعلمانيين بشكل واضح على نمط التنظيم الحزبي ومواقف مختلف الأحزاب السياسية الإسرائيلية في القضايا الداخلية، خاصة علاقة الدين بالدولة أو القوانين الدينية ومسألة الهوية اليهودية[1].

ضف إلى هذا الجدل الواسع حول مشروع " قانون الدولة القومية اليهودية " والذي طرح في أواخر عام 2014 ومرده تعاظم دور وتغلغل اليهود المتدينين داخل تشكيلة الأحزاب اليمينية وخاصة حزب " الليكود " الحاكم وحزب البيت اليهودي الذين يركزون على " يهودية الدولة " كون أن هذا المشروع يتنافى مع القواعد التي أرساها " بن غوريون " بشأن سيادة القانون[2].

[1] – عبد القادر العالي، **التصدعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي الإسرائيلي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2010، ص 155.

[2] – نفس المرجع، ص 32.

خلاصة الفصل

وفي ختام هذا الفصل يمكن القول أن الفكر الأمني الإسرائيلي تشكل من جملة من المنطلقات الدينية والتاريخية والجغرافية والاقتصادية والبشرية، إضافة إلى السياسية والعسكرية، حيث تشكل الفكر الأمني الإسرائيلي داخل الإطار الديني حيث ساهمت الديانة اليهودية في بلورة جذور الفكر الأمني الإسرائيلي تحقيقا لوعد " الرب " حسب اعتقادهم.

وما شهدته البنية الاجتماعية من تصدع جراء الخطر الديموغرافي والهجرة العكسية والأوضاع الاقتصادية الخانقة نتيجة هشاشة الاقتصاد الإسرائيلي، إضافة إلى ضعف العمق الإستراتيجي ومحدودية المساحة، أما من الناحية العسكرية والسياسية وما شهدته من صراعات وانقسامات والتي أثبتت فشلها وعجزها عن مواجهة التهديدات الداخلية خاصة مع تطور أساليب المقاومة الفلسطينية وفشل نظرية الردع، ويمكن لهذه العوامل مجتمعة أن تساهم في تغيير المنظور الإسرائيلي للأمن الذي يقوم بالأساس على تطوير القوة العسكرية متجاهلا بذلك التحديات التي تفرضها البئية الداخلية الآخذة في التعاظم.

الـــفصـــل الثالـــث

الفصل الثالث

المحددات الخارجية للإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

سعت إسرائيل منذ البداية إلى التفكير في آليات إيجاد تحالفات دولية وإقليمية تسهم في تثبيت وجود إسرائيل وتعزيز قدراتها العسكرية من جهة وتطويق العالم العربي الذي يهدد أمنها.

لقد ركز الفكر الأمني الإسرائيلي على العلاقات الدولية كونها تشكل إحدى الدعائم الرئيسية التي تبني عليها سياستها الأمنية، لذلك سعت إسرائيل إلى ارتباطها بقوى عظمى تتمثل في أمريكا وروسيا وحلف الناتو والصين والهند.

وينصرف هذا الفصل إلى دراسة المحددات الإقليمية والدولية التي أثارت الفكر الأمني الإسرائيلي.

المبحث الأول: المحددات الإقليمية

المبحث الثاني: المحددات الدولية

المبحث الأول

المحددات الإقليمية

كان للاعتبارات الإقليمية تأثيرها على نمط تشكيل الفكر الأمني الإسرائيلي والذي تفوق في بعض الأوقات الاعتبارات الداخلية، حيث أصبحت البيئة الإقليمية هي المصدر الرئيسي للتهديدات العسكرية التي واجهت إسرائيل منذ قيامها سنة 1948 (إلى يومنا هذا) لذلك كان لزاما على إسرائيل تعريف وتحديد الدول في الإقليم ذات التأثير القوى على سياستها الأمنية والتي تمثل تهديدا لأمنها ولوجودها.

المطلب الأول

تأثير المقاومة اللبنانية والأوضاع العربية على الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

في هذا المطلب سنتطرق إلى تأثير المقاومة اللبنانية (حزب الله) أولا، ثم التطرق إلى تأثير الأوضاع العربية على الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية ثانيا.

أولا: تأثير المقاومة اللبنانية على الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية (حزب الله)

بدأت المقاومة في لبنان منذ مطلع السبعينات في القرن الماضي لمساندة الثورة الفلسطينية، ثم تحولت بعد عام 1982 إلى مقاومة لبنانية خالصة من فصائل مختلفة لمواجهة الكيان الصهيوني، فكانت مقاومة مشتت.

في هذا الخضم تشكل " حزب الله " كتنظيم سياسي شيعي والذي عمل في إطار جبهة المقاومة اللبنانية، ثم بدأ العمل منفردا، لاسيما وأن منطقة الجنوب كانت بيئته الحاضنة ومركز قاعدته الجماهيرية وساعد على تكريس دور حزب الله ما جرى من أحداث في لبنان عقب عام 1985[1]، حيث قامت سوريا بإعادة رسم خارطة القوة في لبنان بما يتناغم ورؤيتها للمتغيرات

[1] – طلال عتريسي، **المقاومة الإسلامية في لبنان، مركز الحضارة للدراسات السياسية**، ص 486، http://www.docudesk.com، أطلع عليه يوم: 2018/08/10، على الساعة: 11:30 صباحا.

الدولية والإقليمية، فاحتوت وهمشت من خلاله معظم القوى الوطنية اللبنانية التي كان لها الدور في مقاومة الاحتلال منذ أوائل السبعينات، وتكرس عزل دور هذه القوى بعد اتفاق الطائف عام 1990 الذي قضى بتجريد كل المليشيات من أسلحتها باستثناء حزب الله.

لقد تشكل الحزب في ظروف يغلب عليها طابع المقاومة العسكرية للاحتلال الإسرائيلي الذي اجتاح لبنان عام 1982، ولذلك فالحزب يبني ايديولوجية السياسة على أساس مقاومة الاحتلال[1]، حيث تميز حزب الله عن غيره من الأحزاب السياسية في الساحة اللبنانية بعملياته المسلحة التي جعلته يخرج بمنطلقاته السياسية والعقائدية النظرية في حيز التطبيق العملي، وهو ما يشكل عامل تهديد وقلق أمني للإسرائيليين، حيث كّبدت العمليات العسكرية الناجحة لحزب الله الجيش الإسرائيلي خسائر جّمة أسفرت عن مقتل حوالي 3000 من الجانب الإسرائيلي وهو ما أثار الرأي العام الإسرائيلي ودفعه نحو الانسحاب من جنوب لبنان في الأول من شهر ماي عام 2000[2] .

استخدم حزب الله في عملياته العسكرية ضد إسرائيل أسلوب حرب العصابات والعمليات الاستشهادية، والتي في الأغلب تستعمل الكمائن والعبوات الناسفة والمدافع بالإضافة إلى صواريخ الكانيوسا التي اشتهر الحزب باستعمالها ضد المستوطنات الإسرائيلية، كما تمّيزت أعمال المقاومة العسكرية لحزب الله بالدقة في تحديد الأهداف والمفاجأة، وتأمين خطوط الانسحاب، وساعدهم في كل ذلك جهاز استخباراتي مدّرب[3]، إضافة إلى التنظيم الاجتماعي المحكم نتيجة انتشاره في أوساط الجمهور اللبناني مما اكسبه شرعية وشعبية لدى الشارع اللبناني[4]، وحضور فاعل في الحياة السياسية.

[1] – دلال محمود السيد محمود، **الاستمرارية والتغير في سياسة الدفاعية الإسرائيلية: دراسة مقاومة لما بعد حربي أكتوبر 1973 وجوان 2006**: رسالة دكتوراه في فلسفة العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013، ص 134.

[2] – عبد الإله بلقزيز، **المقاومة وتحرير جنوب لبنان: حزب الله من الثورة العلمية إلى الجبهة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1: 2000، ص 20.

[3] – كريس هارمان، **انتصار المقاومة اللبنانية وتحديات المستقبل** (ترجمة نور منصور)، مركز الدراسات الاشتراكية، ص 10.

[4] – غسان العزي، **من أسباب نجاح المقاومة اللبنانية للاحتلال الإسرائيلي**، منشورات الدفاع الوطني اللبناني، العدد 34، لبنان، أكتوبر 2000.

لقد استطاعت المقاومة اللبنانية خوض حرب استنزاف متواصلة مع الاحتلال رفعت من قدراتها القتالية، وأصبحت تخوض المواجهات الواسعة مع القوات الإسرائيلية على كافة جبهات القتال، وهو ما مكنها من إفشال الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية في مواجهتها، مما دفع الكيان إلى إعداد عقيدة عسكرية تتواءم ومواجهات التهديد من فصائل المقاومة بإعلاء مبدأ الدفاع خاصة بعد إجبار إسرائيل على التراجع والانسحاب الأحادي من جنوب لبنان عام 2000 إلى الحدود الدولية، خاصة بعد فشل المفاوضات السياسية مع سوريا، إذن لم يكن الانسحاب من لبنان قرار تكتيكيا وإنما هو قرار استراتيجي يمتد إلى تبدل في عقيدة إسرائيل الأمنية، ويعكس التحولات التي طرأ على موقفها من محيطها العربي لاسيما بعد مؤتمر مدريد، ومفاوضات السلام وتوقيع اتفاق السلام مع الأردن واتفاقيات أوسلو مع الفلسطينيين[1].

وبعد تحرير معظم الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي تم التساؤل عن مدى شرعية احتفاظ المقاومة اللبنانية بسلاحها، وأن آن الأوان لنزع هذا السلاح وفقا لما نص عليه اتفاق الطائف عام 1989، وتبلور هذا الرأي بشكل جلي عندما صدر القرار 1559 بتاريخ 02 سبتمبر 2004 عن مجلس الأمن الدولي وما تبعه من قرارات لاحقة متعلقة بتفكيك ونزع سلاح المقاومة اللبنانية من خلال عبارة " نزع سلاح الميليشيات اللبنانية " ومن قرار 1559 إلى القرار 1680 الصادر في 17 أيار 2006 ويدعو هذا القرار في مقدمته إلى استكمال تنفيذ القرار 1559[2].

كشفت حرب لبنان 2006 مدى ضعف الجبهة الداخلية الإسرائيلية وهشاشتها وحجم التناقض الكبير بين دعم المجتمع الإسرائيلي لهذه الحرب وبين استعداده المتدني جدًّا لدفع ثمنها من الخسائر البشرية في صفوف جيشه، كما أظهرت عمق المأزق الذي وقعت فيه النظرية الأمنية الإسرائيلية، وعقيدتها العسكرية، حيث واجهت إسرائيل عددا من التحديات كان أبرزها إعادة الحسابات السياسية والعسكرية والأمنية بعد حرب لبنان 2006 في ظروف أزمة القيادة والصراعات الحزبية، وتبادل الاتهامات، لقد دفعت حرب لبنان 2006 إسرائيل إلى

[1] – رندة حيدر، **إسرائيل... ما بعد الانسحاب من جنوب لبنان**، www.aljazeera.net، تاريخ آخر زيارة للموقع يوم: 2018/08/25.

[2] – عارف زين الدين، **القرار 1559 وسلاح المقاومة اللبنانية**، مجلة الرأي الآخر، www.rai-akhar.com/ar/index.h تاريخ آخر زيارة للموقع يوم: 2018/08/26.

معاودة مراجعة عقيدتها العسكرية خاصة أنها أطول الحروب التي خاضتها إسرائيل، وأعقدها وأصعبها، لاسيما أنها فوجئت بأنها في مواجهة معطيات مثل ضعف قدرة جيشها النظامي الثقيل على مواجهة حرب عصابات ذات قوة متحركة تفتقد لقواعد ثابتة، وأنها غير قادرة على السيطرة على ميدان المعركة في الزمان والمكان ونوعية التسلح، وهو ما أدى إلى نقص الإستراتيجية السابقة، حيث تم التأكيد على ضرورة زيادة عدد الجيش الإسرائيلي بدل تقليصه، والابتعاد عن نظرية الاعتماد على سلاحي الطيران والصواريخ، وتقليل أيام الاحتياط لصالح تعزيز سلاحي المشاة والمدرعات، والاعتماد على قوات الاحتياط، وبناء منظومة دفاعية فعالة لاعتراض الصواريخ من كافة الأنواع، وهو ما تم تطبيقه في الحروب التي شنّها فيما بعد على غزّة.

كما يجمع المعلقون والخبراء العسكريون الإسرائيليون على أن هذه الحرب كانت حافلة بالمفاجآت غير المتوقعة، والتي توضح مبلغ كفاءة الطرف الآخر وجاهزيته خاصة مع تطور الوسائل القتالية لحزب الله، حيث يرى يوفال شطاينيتس، وهو عضو في الكنيست اليهودي ورئيس لجنة الخارجية والأمن البرلماني السابق، والذي اعتبر فشل حرب لبنان الثانية هو فشل ثقافة الحرب الجديدة[1]، أما المفاجآت الأخرى التي انطوت عليها هذه الحرب فهي تندرج ضمن العناوين الرئيسية التالية:

الصواريخ المتطورة المضادة للدبابات، صواريخ أرض – بحر، كمية ... الصواريخ نحو العمق الإسرائيلي، طريقة محاربة مقاتلي " حزب الله "، ومنظومة القيادة والاتصال والسيطرة وما إلى ذلك.

[1] – أنطوان شلحت، **الفشل الإسرائيلي في لبنان: آراء إسرائيلية حول الأداء العسكري** (ترجمة هدلر)، سلسلة أوراق إسرائيلية ، العدد 36، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، سبتمبر 2006، ص 116.

لقد تركزت إستراتيجية حزب الله في حروبه ضد إسرائيل على مفهوم حرب الاستنزاف حيث تم التعبير عنها من خلال معادلة ثلاثية الأبعاد التزم بها حزب الله منذ بداية الحرب، وهي[1]:

- امتصاص الضربات العسكرية الإسرائيلية الموجهة ضد قادة وعناصر ومنشآت الحزب.
- التصدي للهجمات البرية الإسرائيلية في حدود قدرات الحزب.
- مواصلة عمليات القصف الصاروخي ضد العمق الإسرائيلي.

لقد خرجت إسرائيل من حروبها على لبنان بفشل سياسي ذريع، فالحرب التي استهدفت استعادة هيبة الجيش وقدرة الردع أسقطت النسبة المتبقية من تلك الهيبة لقد فقدت إسرائيل " قدرة الردع " التي شكلت طيلة عقود الحصن الذي يحمي الدولة والمجتمع، الذي فقد الثقة في قدرة قيادته السياسية والعسكرية على تحقيق الانتصار.

وبهذا تكون الحرب الإسرائيلية على لبنان قد شكلت نقطة تحول رئيسية بالنسبة لإسرائيل، فقد خرجت إسرائيل من هذه الحرب وهي تحتاج إلى إعادة بناء مفاهيمها العسكرية والسياسية والأمنية في ضوء نتائج الحرب وتداعياتها على المؤسسة السياسية والعسكرية ومفهوم ومقومات الأمن الإسرائيلي، ودون أن نغفل بطبيعة الحال علاقة حزب الله بإيران سواء على مستوى العلاقة مع المرجعية أو على مستوى الدعم والتأييد الرسمي والمباشر للمقاومة.

لقد استطاعت المقاومة من خلال اندفاعها الديني، ومن خلال الأساليب النفسية والمادية والإعلامية التي استخدمتها بالإضافة إلى نجاحها في توجيه ضربات مباشرة ومتلاحقة ضد جيش الاحتلال أن تصبح جزءا أساسيا من التعقيدات التي تصطدم بها العقيدة الأمنية الإسرائيلية وعمليات " التسوية " في المنطقة.

[1] – طلال عتريسي، مرجع سابق، ص 480.

ثانيا: تأثير الأوضاع العربية (الحراك الشعبي) على الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية

شكلت الثورات العربية الشعبية التي انطلقت من تونس وانتقلت إلى مصر وليبيا ودول عربية أخرى واهتزت لتداعياتها كافة الدول الإقليمية والعالمية نظرا لتداعياتها في تحديد مستقبل المنطقة[1]، ونظرا لأن إسرائيل من الدول التي تابعت الأحداث في المنطقة العربية بعين الخوف والفزع مما ستترتب عليه من آثار، وخصوصا مع الدول التي ترتبط معها بعلاقات دبلوماسية ومعاهدات سلام خاصة في كل من سوريا ومصر.

وتتبلور السياسة الأمنية الصهيونية من خلال ما يحدث من ثورات للحركات السياسية العربية، التي نتجت عن التبعية والاستبداد والفساد والانقسام[2].

مما أتاح الفرصة لتدخل السياسات الإسرائيلية بشكلها المباشر وغير المباشر، فهذه الحركات العربية من منظور الفكر الصهيوني ليست إلا حركات إرهابية أو " رجعية " أو " يسارية متطرفة " ، أو " ليبرالية " على نطاق ضيق، تحركها قوى خارجية (روسيا وإيران).

كان للفكر الصهيوني آمال عديدة في الثورات العربية التي تحدث على أساس التصعيد الذي يريحها من التنازع مع هذه الدول وتقسيمه على النحو الذي تراه[3] من خلال تطبيق نظرية " الفوضى الخلاقة " والتي ابتدعتها الإدارة الأمريكية والإسرائيلية وسعت إلى انتشارها في مجمل الأقطار العربية، بما يسمح لها بالسيطرة التامة على ثرواتها ومنعها من تحقيق وحدتها حماية لأمن الكيان الصهيوني، فاستغلت إسرائيل انشغال العرب والعالم بالثروات فزادت من وتيرة الاستيطان في الضفة والتهويد في القدس[4].

وقد ساهم الحراك الشعبي الذي تشهده بعض الدول خاصة سوريا ومصر في تغيير الواقع الأمني الإسرائيلي خاصة في المجال الإقليمي حيث فرضت مجموعة من التحديات لم تكن

---

[1] – وضاح مصطفي حسن الأسمر، **أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل**، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2013، ص 40.

[2] – وضاح مصطفي حسن الأسمر، مرجع سابق، ص 41.

[3] – المرجع نفسه، ص ص 42 – 43.

[4] – إبراهيم ابرش، **استشراق مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي ما بعد الربيع العربي**، www.ahewar.org، تاريخ آخر زيارة للموقع يوم: 2018/07/27.

مطروحة من قبل كمستقبل اتفاقيات السلام مع بعض الدول العربية، ونشوء واقع أمني إقليمي مغاير وصعود الإسلاميين إلى الحكم، وهو ما يؤدي إلى خلق محيط إقليمي متوتر وغير آمن مع إمكانية تعاون الإسلاميين مع إيران، حيث تنظر إسرائيل إلى الوضع في سوريا كأزمة أمنية متعددة الأبعاد[1]، ورغبتها في تقليص النفوذ الإيراني وتضييق النطاق على مصالح غيرها، وحفاظا على أمنها الجيوسياسي في خضم حالة الفوضى التي انتهجتها الأزمة السورية خاصة فيما يخص منطقة الجولان تعد مكسبا تاريخيا.

كما أن زوال نظام الأسد في سوريا سيدخل إسرائيل في حالة من الغموض بسبب عدم معرفتها بتكوينات المعارضة[2]، كما قد تلجأ سوريا إلى شن هجوم على إسرائيل ردًّا على الضربات العسكرية الإسرائيلية ونقل التوترات الموجودة على الساحة السورية إلى إسرائيل، إضافة إلى خشية إسرائيل من انتقال الحكم في سوريا إلى الإخوان المسلمين[3]، وبالتالي نشوء واقع أمني – إقليمي مغاير عكس التوقعات الإسرائيلية، وبالتالي فإن استمرار الأزمة السورية من شأنه أن يخلق تهديدا أمنيا لإسرائيل في ظل صعود قوى إسلامية راديكالية شديدة العداء لإسرائيل إلى الحكم سواء في سوريا أو في مصر من خلال تخوفها من فقدان السيطرة المصرية على شبه جزيرة سيناء، والتي تعرضت لسلسلة من الهجمات على يد " تنظيم ولاية سيناء "[4] التي استهدفت مواقع إسرائيلية، إضافة إلى التقارب المصري الإيراني والذي يشكل تهديد لأمنها خاصة بعد زيارة الرئيس الأسبق " أحمدي نجاد " إلى مصر، مما سيكون له تأثير كبير في طبيعة العلاقات وبروز تغيرات إقليمية جديدة تفرض جملة من التحديات على أمن إسرائيل.

[1] – وضاح مصطفي حسن الأسمر، مرجع سابق، ص 42.

[2] – فادي نحاس، **المشهد الأمني العسكري**، تقرير مدار الإستراتيجي، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2012، ص 160

[3] – عدنان عبد الرحمن أبو عامر، **منظومة الأمن الإسرائيلي والثورات العربية**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016، ص 137.

[4] – أحمد الغريب، **الموقف الإسرائيلي – الأمريكي – من تطورات المواجهة مع تنظيم " ولاية سيناء "**، المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات، www.euroarbet.com، آخر زيارة للموقع يوم: 2018/07/22.

المطلب الثاني

التنافس الإقليمي بين إسرائيل وإيران

يخفي الخطاب العدائي المتبادل بين إيران وإسرائيل تاريخا من الخلافات والمصالح، حيث كانت إيران من أوائل الدول التي اعترفت بدولة إسرائيل بعد تأسيسها عام 1948، كما وقاطعت المصالح الإستراتيجية بين البلدين خلال الحرب الإيرانية العراقية قبل أن تتدهور بشكل كبير خلال حكم الرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد.

فإيران وإسرائيل – كما يقول الكاتب الأمريكي تريتا بارسي – لسنا في صراع إيديولوجي كما يتخيل الكثيرون وذلك كون المصالح الإستراتيجية بين إيران وإسرائيل تتقاطع في أكثر من مفصل وتحكمها البراغماتية لا غير، بعيدا عن أي خطاب إيديولوجي.

وتظهر دراسة أعدّها مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية حول تاريخ العلاقات " الإيرانية _ الإسرائيلية " أن طهران استفادت من هذه العلاقات في العديد من المجالات، منها العسكرية حيث حصلت إيران على السلاح من دولة الاحتلال الإسرائيلي علاوة على إقامة المشروعات الزراعية والصناعية، وكان مقابل ذلك أن حصلت " إسرائيل " على النفط الإيراني كمصدر رئيسي أثناء عدوان 1967 وحرب 1973، الدراسة أوضحت أن العلاقة بين تل أبيب وطهران استمرت في هذا التحالف إلى أن قامت الثورة الإسلامية في إيران 1979، حيث ارتبطت هذه الأخيرة بنشوب حالة من العداء بين الجانبين بدءًا من " ....." وانتهاء " بنجاد "[1].

تنظر إسرائيل لإيران كدولة راعية للإرهاب تتجه إلى امتلاك قدرات نووية عسكرية، خلال المستقبل القريب وهو ما يهدد أمن إسرائيل، لذلك تخشى إسرائيل من نمو وتطور سباق التسلح الإيراني دون رقابة.

[1] – أحمد أبو دقة، **إسرائيل وإيران.. وجهان لعملة واحدة**، شؤون إيرانية، مجلة البيان، http://www.albayan.co.uk/Article2.aspx?id=917، تاريخ آخر زيارة للموقع يوم: 2018/08/19.

كما ترى إسرائيل أن إيران تؤدي دورًا محوريا في نشر الإسلام الراديكالي، فهي تستخدم العنف والإرهاب لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، حيث ترعى الجماعات الجهادية كحزب الله والحركات الفلسطينية والنظام السوري، عبر الإمداد بالأسلحة والتكنولوجيا وهو ما يشكل تهديد وجوديا لإسرائيل، وهي التي لا تفتأ أبدا عن التهديد في إزالة إسرائيل والسعي للهيمنة الإقليمية وهو ما يشكل أكبر تحديات أمن إسرائيل في المستقبل القريب، خاصة بعد صريحا الرئيس الإيراني الأسبق " محمد أحمدي نجاد " بتوجيه ضربة نووية لإسرائيل وهو ما اعتبره الكثير من الإسرائيليين أنه كشف عن نوايا إيران الحقيقية تجاههم، وبدأ البحث عن مخرج لحالة التوتر التي يعيشها المجتمع الإسرائيلي ومصيرهم في حالة التزام إيران بهذه التصريحات[1].

وعليه، فإن إسرائيل تعتبر أن امتلاك إيران للسلاح النووي تهديد إقليمي له أبعاد عالمية لأنه سيعزز الدافع لدى الدول الأخرى في المنطقة إلى امتلاك الأسلحة النووية[2].

كما يمثل الخطر النووي الإيراني في قدرة إيران بمواجهة إسرائيل في أي مفاوضات مصيرية تتعلق بقضية فلسطين أو هضبة الجولان ومزارع شبعاني في لبنان، كما يؤثر على مكانتها الإستراتيجية ومخططاتها المستقبلية، ضف إلى هذا يخشى الإسرائيليون على وجه التحديد من صواريخ " فجر " التي زوّدت بها إيران حزب الله والتي تؤرق سكان شمال إسرائيل، وصواريخ " شهاب " الإيرانية البعيدة المدى لأنها قادرة على الوصول إلى المدن الإسرائيلية، كما أن إيران اختبرت صاروخا يتجاوز مداه المسافة بين إيران وأوروبا، تحت غطاء إطلاق أقمار صناعية.

فمنذ الكشف عن الجوانب السرية للبرنامج النووي الإيراني عام 2002، وإسرائيل توليه أهمية قصوى، وفي سياق سعيها إلى حشد جهود المجمع الدولي لوقفه، كون المشروع النووي الإيراني يمثل خطر على وجودها، وهددت مرارا باستعمال القوة العسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، كوسيلة للضغط على المجتمع الدولي للتحرك عسكريا ضد إيران، أو على الأقل فرض

[1] – الصادق جراية، مرجع سابق، ص 225.

[2] – رندة حيدر، **المشروع النووي الإيراني: الرؤية الإسرائيلية لأبعاده وأشكال مواجهته**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1: 2012، ص 02.

مزيد من العقوبات عليها، حيث سعى نتنياهو إلى فرض رؤيته المتمثلة بإزالة البنية التحتية للمشروع الإيراني كلية، وخصوصا بعد تحريرها من عزلتها الدولية، فقد عارضت حكومة نتنياهو بشدة اتفاق جنيف التمهيدي الذي تم التوصل إليه في نوفمبر 2013، كما عارضت اتفاق فيينا في 2015 والاتفاق النهائي الذي تم التوصل إليه أخيرا مع مجموعة " 5+1" [1].

ويضم رفع العقوبات المفروضة على طهران منذ عقود، ويسمح لها بتصدير واستيراد الأسلحة، مقابل منعها من تطوير صواريخ نووية، وقبولها لزيارة مواقعها النووية، والذي يحدد مسار البرنامج النووي الإيراني الذي سيكون تحت رقابة صارمة يضمن ابتعاده عن الطابع العسكري وتشمل البنود الرئيسية في الاتفاق.

ضف إلى هذا تكون إسرائيل قوة نووية بحكم الأمر الواقع، فهي تمتلك ترسانة كبيرة من القنابل النووية والهيدروجينية والغواصات... إلخ.

لذلك فالجهد الذي تبذله إسرائيل في إستراتيجية الأمنية ليس فقط لإحباط المشروع النووي الإيراني الذي يهدد وجودها، وإنما سعيها إلى الاحتفاظ على احتكارها للسلاح النووي في الشرق الأوسط ومنع إيران وأي دولة أخرى للحصول عليه، مما يساهم في الحفاظ على مكانتها بصفتها أقوى دولة إقليمية في المنطقة، ويتفق الإسرائيليون على أن هذا الاتفاق يدخل إيران والمنطقة في مرحلة جديدة تحمل بين ثناياها تحديات وتهديدات لأمن إسرائيل لذا عليها الاستعداد لمواجهتها.

[1] – (هي مجموعة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن في الأمم المتحدة وهي (الولايات المتحدة – فرنسا – بريطانيا – روسيا – الصين)).

المطلب الثالث

العلاقات الإسرائيلية التركية

تشكل تركيا عنصرا مهما من عناصر الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية، فهي تمثل ثقلا مضادا لإيران والعراق على السواء، وفي حالة الضرورة ثقلا مضادا لسوريا، فتركيا حليفة مخلصة للولايات المتحدة وحلف الأطلسي، وفيها مؤسسة عسكرية ضخمة أصبحت محررة من الخطر السوفياتي، ولتركيا مشاكلها مع إيران وعداء مذهبي لها، كما أنها قادرة على الضغط على سوريا وبين تركيا وإسرائيل مصالح كثيرة مبادلة[1].

وتمتد جذور هذا التحالف إلى سنة 1950 حين ساعد إسرائيل تركيا في مجالات التدريب التقني والاستخباراتي والخدمات الأمنية، حيث أقامت الموساد محطة لها في تركيا.

وقد تعزز هذا التحالف بعد الزيارة السرية التي قامت بها غولدا ما تير وزيرة الخارجية الإسرائيلية آنذاك إلى تركيا، حيث تم التوقيع في أعقاب هذه الزيارة على اتفاق سري بين رئيسي وزراء الجانبين ودعا فيه الجانبان إلى التعاون فيما بينهم للوقوف في وجه الراديكالية والنفوذ السوفياتي وذلك في سنة 1958[2].

ومنذ عام 1975 بدأ الجيش التركي يستخدم في وحداته العسكرية معدات عسكرية إسرائيلية الصنع مثل صواريخ جو – جو وقذائف " هانز " المضادة للدبابات وغيرها.

وقد أشارت صحيفة " معاريف " الإسرائيلية بتاريخ 1987/02/13 أن هناك اتفاقا بين إسرائيل وتركيا يفضي بتبادل المعلومات الاستخبارية بين الدولتين، وأضافت الصحيفة تقول أن إسرائيل زودت الأتراك بمعلومات كثيرة خلال سنة 1982 بعد أن استولت على أرشيف منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت.

---

[1] – هيثم الكيلاني، **التعاون العسكري العربي – العربي في ظل تنامي القدرات العسكرية لدول الجوار الجغرافي**، ط2، باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي، 1991، ص 45.

[2] – هيثم الكلاني، **التعاون العسكري العربي – العربي في ظل تنامي القدرات العسكرية لدول الجوار الجغرافي** ، ص 47.

ضف إلى هذا تنامي الدور الإقليمي لتركيا وتبنيها لما يسمى بـ " العثمانية الجديدة " كونها، دولة محورية مستقلة وليست تابعة[1] هذا من جهة ومن جهة أخرى التحالفات الإستراتيجية التي ترتبط بها خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والتي تعد أحد الركائز الأمنية لها، إذ ليس من السهل التخلي عن تحالفاتها الإستراتيجية خاصة أن عامل المصلحة العليا هو من يتحكم فيها[2] ويتضح ذلك من خلال توقيع تركيا لاتفاق المصالحة مع إسرائيل في 27 جويلية 2016 وإزالة التوتر القائم بين الطرفين منذ سنة 2010.

حيث تميزت العلاقات الإسرائيلية التركية منذ عام 1949 بالتوتر نتيجة الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين رغم أن تركيا كانت من أولى الدول اعترافا بإسرائيل في عام 1949، كما توصل الطرفين إلى توقيع اتفاق التعاون العسكري الإستراتيجي في عام 1996[3]، كما شهدت نوع من التوتر والنزاع في عام 2006 بسبب حرب لبنان لتزداد حدّة التوتر بين عامي 2008 و2009 بسبب التعدي الإسرائيلي على أسطول الحرية الذي كان أغلبه أتراك[4]، ويبدو جليا أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني قد لعب دورا بارزا في مسار العلاقات الإسرائيلية التركية خاصة في فترة حكم " رجب طيب أردوغان "، إضافة إلى الاختلاف في بعض المسائل الإقليمية خاصة مسألة الدولة الكردية التي تعارضها تركيا.

يبلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل ما معدله 3 مليارات دولار سنويا، وازداد في السنوات الخمس الأخيرة رغم التوتر السياسي، وعليه فبالرغم من أن العلاقات التركية الإسرائيلية قد تبدو في الحضيض إلا أن التعاون العسكري والتجاري بين الدولتين مستمر، فالتوترات الظاهرية لا تفسر العلاقة الإستراتيجية بينهما والتي تعتمد إلى نحو 60 عاما.

[1] – الصادق جراية، مرجع سابق، ص 305.

[2] – هيثم الكلاني، **التعاون العسكري العربي – العربي في ظل تنامي القدرات العسكرية لدول الجوار الجغرافي** ، ص 50.

[3] – الصادق جراية، مرجع سابق، ص 307.

[4] – طلعت مسلم، **ورقة عمل: تفعيل وتطوير اتفاقية الدفاع العربي المشترك ومشروع تأسيس قوة عربية 1 مشتركة**، مجلة المستقبل العربي، العدد434، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أفريل 2015، ص 127.

حيث أشار تقرير المعهد الإسرائيلي للتصدير عام 2014 إلى ارتفاع حجم الصادرات مع تركيا والذي شهد نموا سريعا[1].

ومن جهة أخرى هناك اهتمام في إسرائيل بتأثير الرأي العام التركي الإسلامي ووسائل الإعلام الشعبية خاصة أن الوجود " الإسلامي الرديكالي " في الشرق الأوسط والدول العربية خلال العقد الماضي يمثل تهديدا لأمن إسرائيل خصوصا[2].

ومن هنا نجد أن العلاقات التركية الإسرائيلية قد مرت بمراحل مختلفة تداخلت فيها المصالح الثنائية الاقتصادية والعسكرية والثقافية والإستراتيجية مع متغيرات إقليمية ودولية متعددة، حيث نمت وتطورت العلاقة في آخر ستة عقود عبر شركات اقتصادية وعسكرية وسياسية بحكم العلاقة الوثيقة التي جمعت الدولتين مع الغرب، ووجود الخصوم المشتركين خاصة سوريا وإيران (في مرحلة ما) ليصل التبادل ذروته إلى الاتجار بالسلاح والمعدات القتالية ومصادر الطاقة.

أما التشققات والتصدعات التي ظهرت مؤخرا فهي بفعل سياسات إسرائيل القائمة على التوسع والاستيطان، وتوسع القاعدة الشعبية المعارضة والمناوئة لإسرائيل وأمريكا في تركيا، وبروز أوجه الأسلمة في المجتمع التركي، وشكل موقف رجب أردوغان وحكومته المؤيد للحق الفلسطيني، وما أفضت إليه الأمور عقب الحرب الإسرائيلية على غزة وما تبعها من تداعيات، مجموعة عوامل ألقت بظلالها على العلاقات الثنائية بين تل أبيب وأنقرة[3].

[1] – طلعت مسلم، مرجع سابق، ص 128.

[2] – الصادق جراية، مرجع سابق، ص 309.

[3] – هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص 51.

المبحث الثاني

المحددات الدولية

سعت إسرائيل إلى البحث عن حليف إستراتيجي قوى، يحميها ويحقق أهدافها، ويقدم لها الدعم والتأييد السياسي والاقتصادي، وهذا من خلال شبكة من التحالفات الدولية والإقليمية تساهم في تثبيت وجودها وتعزيز قدراتها العسكرية من جهة وتطويق العالم العربي من جهة أخى، وهذا ما سوف يتضح من خلال تحليلنا للمحددات الدولية وشبكة العلاقات الإسرائيلية مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو والقوى الصاعدة (روسيا، الهند، الصين).

المطلب الأول

علاقة إسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الإستراتيجي الذي ساند إسرائيل في تحقيق مصالحها وأهدافها القومية، سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، وذلك من خلال تقوية مكانتها بالمحافل السياسية والاقتصادية، علاوة على زيادة إمكانياتها الإنتاجية بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، ودعم سياستها في التغلغل بالقارة الإفريقية لتحقيق مصالحها الأمنية.

وعرضت الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار أن يكون أمن دولة إسرائيل وبقاؤها وتفوقها على دول الجوار العربية إحدى الأسس الرئيسية للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وفي المقابل فإن قادة إسرائيل كان لديهم نفس الحرص على تحقيق هذا التقارب الذي بدا حثيثا من خلال الضغوط الصهيونية على الإدارات الأمريكية المتعاقبة ثم وصل إلى ذروته خلال عقد الستينات واستمر بعد ذلك في وتيرة متصاعدة دون مراعاة لأي متغيرات أو مصالح دول المنطقة، ودون النظر إلى ما يمكن أن تتعرض له المصالح الأمريكية[1].

وشمل هذا التعاون كافة الجوانب الإستراتيجية التي تؤثر على أمن إسرائيل، حيث انعكس هذا التعاون بشدة على ضمان بقاء إسرائيل نفسها وأصبح هناك ارتباط وثيق بين مختلف

[1] – جمال عبد الجواد، **العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية 1948 – 1982**، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العدد 13، 24 جانفي 2007، ص 19.

المؤسسات الأمريكية لصالح إسرائيل، فالتعاون العسكري بدأ بضغوط على الدول الغربية لإمداد إسرائيل بالسلاح، ثم شراء صفقات أسلحة بأموال أمريكية لصالح إسرائيل وإمدادها بالأسلحة والتكنولوجيا الأمريكية علنا دون أي اعتبار، وهو ما أدى إلى اختلال التوازن العسكري بين إسرائيل ودول المواجهة العربية.

وتستمد إسرائيل قوتها من أمريكا بمساندتها بكل إمكانياتها السياسية والاقتصادية والعلمية والعسكرية، كما تتميز العلاقات الأمريكية الإسرائيلية بأنها علاقات فريدة، ويمكن وصفها بأنها مساندة غير مشروطة من الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل ووفقا لتقرير قسم البحوث بالكونغرس فإن العلاقات الإسرائيلية الأمريكية تشكل شراكة غير مألوفة، فالولايات المتحدة الأمريكية هي الحامية العسكرية الرئيسية لإسرائيل، وأبعد من هذا المساهمة المالية والإمداد دون تحفظ بالأجهزة العسكرية، وتشكل الولايات المتحدة الأمريكية الضمان لأمن إسرائيل[1].

فمنذ إنشاء دولة إسرائيل وهي تحظى بدعم أمريكي من كل الإدارات ومجالس الكونغرس المتعاقبة، ففي 1975 أعلن عن التزام واشنطن بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية حتى تعترف أولا هذه الأخيرة بحق إسرائيل في الوجود[2]، ومنذ عام 1982 استخدمت واشنطن الفيتو 32 مرة في مجلس الأمن ضد قرارات تنتقد إسرائيل، بما يتجاوز مجموع " الفيتو " الذي استخدمه الأعضاء الآخرون مجتمعين، وعطلت الولايات المتحدة جهود الدول العربية لوضع ترسانة إسرائيل النووية على أجندة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما تقف إلى جانبها في مفاوضات السلام من خلال فرض التصور الإسرائيلي في المفاوضات الذي يضمن استمرار إسرائيل في تحقيق أهدافها ونمو المشروع الصهيوني في المنطقة[3].

إضافة إلى تأييد إسرائيل في المحافل الدولية، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بدولة " إسرائيل " بعدد فائق من إعلان نشأتها في 1948/05/15، وكذلك ساعدتها في الحصول على العضوية في الأمم المتحدة في سنة 1949، وأصدرت إعلان بالاشتراك مع

[1] – جمال عبد الجواد، المرجع السابق، ص 20.

[2] – الحسن يوسفي، **البعد الديني في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2000، ص 25.**91**

[3] – عبد الله الأشعل، **هولوكست غزة في نظرة القانون الدولي**، دمشق: دار الفكر، ط1، 2010، ص 68.

بريطانيا وفرنسا في سنة 1950، وأقروا فيه حدود دول منطقة الشرق الأوسط بعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ورفض أية محاولة لتعديلها بالقوة، الأمر الذي يعد انتهاكا للحدود التي نص عليها قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة[1]، كما يظهر التأييد الأمريكي لإسرائيل من خلال رفض الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، ورفض قيامها، فقد رفضت التوقيع على الوثيقة التأسيسية للمحكمة، كما وقعت اتفاقيات ثنائية للحيلولة دون منح ملفات اعتداءات الإسرائيليين الذين يرتكبون مخالفات في الأراضي الفلسطينية[2].

كما تخبي إسرائيل العديد من وجوه الدعم الاقتصادي والعسكري غير المباشر وذلك من خلال العديد من السبل، منها: السماح للسلع الإسرائيلية بدخول السوق الأمريكية دون رسوم جمركية، وبرنامج المعونات الخارجية خاص بتقديم المعاونات المالية للمنظمات الصهيونية العاملة في مجال تهجير الجماعات اليهودية إلى " إسرائيل " وتسهيل القروض من البنوك التجارية الأمريكية[3].

وأدى التحالف الإستراتيجي الإسرائيلي الأمريكي منذ بداية الثمانينات وحتى الآن إلى دعم البرنامج النووي الإسرائيلي، ومع أن واشنطن لم توافق على إعلان إسرائيل دولة نووية قدمت لها المساعدات الكافية في هذا الشأن مما أدى إلى تطوير قدراتها النووية إلى حد كبير، حتى أنها أصبحت تعتبر الترسانة النووية الإسرائيلية جزء من ترسانتها النووية، إذ تجد واشنطن في امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية دعما لوظيفتها الإستراتيجية وحماية لأمنها، كما فتحت الباب " لإسرائيل " على مصرعيه للحصول على معلومات استخباراتية[4].

غير أن العلاقات الإسرائيلية الأمريكية شهدت تراجع واضح بسبب سياسة حكومة بنيامين نتنياهو حيث إسرائيل التأثير على الولايات المتحدة الأمريكية لإفشال الاتفاق النووي مع إيران في 2015، إضافة إلى محاولة التأثير على الرأي العام الأمريكي والرئيس السابق " باراك أوباما" وأن البرنامج النووي الإيراني من شأنه أن يؤدي إلى تكثيف الممارسات العدوانية

[1] – محمد سامي عبد الحميد، **أصول القانون الدولي العام**، ج1، ط4، (د.د.ن)، 1986، ص 25.

[2] – المصري حسن عبد ربه، **إسرائيل ديمقراطية للإرهاب والعنصرية**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2009، ص 345.

[3] – بترس جيمس، **أسطورة إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية** (ترجمة: حسن البستاني)، بيروت: الدار الغربية للعلوم ناشرون، 2007، ص 68.

[4] – باسكال بونيفاس، **من يجرؤ على نقد إسرائيل** (ترجمة: أحمد الشيخ)، القاهرة: المركز العربي للدراسات الغربية، 2004، ص 22.

والإرهابية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن محاولاتها للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية فشلت[1]، وهو ما اعتبرته إسرائيل خطورة مهددة لأمنها، فحسب التحليلات الإسرائيلية فإن هذه العلاقة تشهد أزمة عميقة منذ سبع سنوات تقريبا، فخلال هذه الفترة تصادم البيت الأبيض بالكنيست عدة مرات بسبب الخلافات حول القضية الفلسطينية والجمود السياسي من الجانب الإسرائيلي، وتمسك حكومة نتنياهو باستمرار بناء المستوطنات، وفرض واقع الدولة الواحدة والسعي لتحويل " حل الدولتين " لمشروع غير قابل للتطبيق "[2].

وفي هذا السياق فإن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تمر بحالة من التدهور المستمر.

المطلب الثاني

علاقة إسرائيل مع حلف الناتو (القوى الغربية)

اعتمدت إسرائيل في علاقاتها مع دول الغرب لتثبيت دعائمها في المنطقة على حلف الناتو، وكادت في عام 1950 أن تصبح عضو فيه، لكن ذلك لم يحدث بسبب مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من لجوء البلدان العربية إلى الكتلة السوفياتية للتسلح بقوة، بما في ذلك السلاح النووي لإحباط سياسة إسرائيل[3].

ولما كان من المتعذر ضم إسرائيل إلى الحلف لتكون كاملة العضوية، كون ذلك سيشعل مواجهة بين الدول العربية والحلف، فقد طالب " بن غويون " بما أسماها " الشراكة الإستراتيجية" معه بشكل يسمح لتل أبيب بإقامة تنسيقا متبادل فيما يخص السياسات الأمنية والدفاعية، لكن مجلس الحلف فض الطلب الإسرائيلي المقدم بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] – مهند مصطفى، **مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية: اخفاقات في المركز ونجاحات في الأطراف**، تقرير: مدار الإستراتيجي 2016، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2016، ص 111.

[2] – مصطفى عبد الواحد الولي، **أمن إسرائيل الجوهر والأبعاد**، ص 56.

[3] – عدنان أبو عامر، **إسرائيل في حلف الناتو**، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/5/19/، تاريخ آخر إطلاع للموقع يوم: 2018/07/23.

ليبدأ التعاون بين إسرائيل وحلف الناتو داخل إطار الحوار المتوسطي* المتعدد الأطراف، والذي ضم كل من إسرائيل والأردن والمغرب وتونس والجزائر وموريتانيا، وخلال المرحلة الأولى للحوار اقتصر النشاط على عقد اجتماعات على المستوى الرسمي، أما في عام 2002 فقد عقدت اجتماعات ثنائية بين الناتو والدول بشكل فردي، وظل التعاون الفعلي مقتصرا على الجزء الأكبر منه على إطار العمل المتعدد الأطراف.

وفي عام 2006 نفذت إسرائيل والناتو أول برنامج تعاون فردي، حيث تعد إسرائيل أول دولة خارج النطاق الأورو– أطلسي وأولى الأعضاء في الحوار المتوسطي التي قدمت مثل هذا الاتفاق[1].

ومن يراقب التقارب الحاصل بين إسرائيل وحلف الناتو، يلاحظ أن هناك أهداف مشتركة تجعل من فرضية انضمامها إليه أمرا بديهيا بالضرورة، ومن أهم تلك الأهداف نذكر[2]:

- رؤية الجانبين بأن ثمة تهديدات مشتركة يتعين التعاون لمواجهتها ابتداء بالقوى الإسلامية الصاعدة (الإسلام الراديكالي).
- انتشار أسلحة الدمار الشامل في أيدي دول معادية للجانبين وتحديدًا إيران.
- تطورات إقليمية عديدة تتمثل بفكرة الشرق الأوسط الكبير.
- ظاهرة التنظيمات القاعدية الجهادية (الإرهاب).
- الحروب الأهلية في بلدان شرق أوسطية، وللغرب مصالح حيوية بها.

وترى إسرائيل أن تعميق التعاون الأمني مع دول حلف الناتو سيؤدي بشكل تلقائي إلى تعزيز مكانتها السياسية في المنطقة والعالم، يأتي ذلك رغم أن معظم دول الحلف لا تتفق في سياستها تجاه الفلسطينيين، إلا أن ذلك لم يمنعها من الموافقة على التعاون معها في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية، حيث ترى إسرائيل أن تعزيز التعاون مع الناتو سيعظم من قوة ردعها في مواجهة أعداء محتملين يتربصون بها، ومن جهة أخرى ستتحسب كل الأطراف

[1] - David J.Ingel, **Prospects For Closer Israeli-Nato Cooperation**. California: Naval Postgraduate School, September 2015,p 31.

[2] – أشرف كشك، **إسرائيل والناتو.. من التعاون إلى الشراكة**، السياسة الدولية، 2007، ص 76.

المعادية لإسرائيل من تبعات تعميق تعاونها الأمني مع الحلف، أما على المستوى العسكري والتكنولوجي نجد أن التعاون بين الطرفين سوف يتيح الفرصة لإسرائيل للاطلاع على المنظومة التكنولوجية المتقدمة والأساليب العملياتية العسكرية والتي تمكنها من التصدي للتهديدات المستقبلية بطريقة أفضل، سواء على مستوى الحروب العسكرية أو التحديات الأمنية الآتية[1].

ضف إلى هذا فإن التدريبات المشتركة مع دول الحلف ستحسن من خبرة الجيش الإسرائيلي وقدرته على تفعيل قوته بشكل واسع لاسيما في مجال مكافحة العمليات المعادية، لأنه سيتمكن من الاطلاع على مصادر معلوماتية ووسائل عمل لا تزال غير متاحة أمامه، كما تطمح إسرائيل كذلك إلى تحقيق مكانة خاصة فيما يتعلق بصفقات السلاح واستيراد وتصدير المعدات الأمنية والقتالية مع دوله[2].

كل ذلك وغيره جعل إسرائيل تنظر إلى العلاقة مع الحلف حتى ولو لم تصل مرحلة العضوية الكاملة ليس باعتباره غاية بحد ذاته، لأنه لا يمثل تحالفا عسكريا فحسب بل أضحى مؤسسة سياسية دولية، وإن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بنوع خاص يشكل في المرحلة الراهنة عقبة بوجه انضمام إسرائيل إلى الحلف، ويرى خبراء إسرائيليين أن إسرائيل تمتلك ترسانة عسكرية هائلة وتتمتع بعلاقات وطيدة خصوصا مع الدول العظمى، وبالتالي فهي ليست بحاجة إلى هذه العضوية الدائمة في الحلف والتي تترتب عليها التزامات وقيود خاصة مع تراجع التهديدات العربية الإستراتيجية بعد انهيار العراق وانزواء مصر والأردن وتضعضع أوضاع سوريا مع إمكانية تعرض إسرائيل لضغوطات للتخلي عن سلاحها النووي أو المشاركة بتقديم مساعدات عسكرية إلى أي بلد عضو آخر قد يتعرض للهجوم، الأمر الذي يرفضه المجتمع الإسرائيلي[3].

[1] – إحسان مرتضى، **مجالات التعاون بين إسرائيل وحلف شمال الأطلسي وآفاقها**، قضايا إقليمية، العدد 250، 2006، http://www.lebarny.gov.lb

[2] – أشرف كشك، مرجع سابق، ص 77.

[3] – إحسان مرتضى، مجالات التعاون بين إسرائيل وحلف شمال الأطلسي وآفاقها، مرجع سابق.

باختصار يمكن القول، أن إسرائيل هي حالة أطلسية متقدمة من دون أن تتحول إلى عضو دائم في الحلف، لأنها في هذه العضوية تحرز الكثير من المكاسب والفوائد على الصعيد الدبلوماسي والإستراتيجي والعسكري والاقتصادي.

المطلب الثالث

علاقة إسرائيل مع القوى الدولية الصاعدة (الهند – الصين – روسيا)

أولا: الهند

كانت الهند هدفا رئيسيا للتحركات الصهيونية في آسيا، حيث عرفت محاولة إسرائيل التغلغل في هذه الدولة مرحلة متقدمة من التطور، وجاءت المساعي الصهيونية للتقارب مع الهند لتحقيق جملة من الأهداف الرئيسية التي تخدم مصالحها الأمنية، وهي[1]:

– إنشاء تحالف " هندي – إسرائيلي " في مواجهة باكستان التي تعتبرها تل أبيب دولة مواجهة مثل: إيران، وتعتقد أن مجالها الحيوي يمتد حتى الحدود الباكستانية، وتخشى مما تسميه " بالقنبلة النووية الإسلامية " وتقصد بذلك السلاح النووي الباكستاني حيث تحرص إسرائيل على منع أي دولة عربية أو إسلامية لها علاقات بالصراع العربي – الإسرائيلي من امتلاك السلاح النووي.

– الحصول على دعم الهند للموقف التفاوضي الصهيوني بالحد من تأثير العلاقات العربية – الهندية وهو نفس ما تأمله الدولة العربية من تطوير علاقتها بالصين، حيث تسعى إلى تحييد " الفيتو " الصيني، لتكون بذلك قد ضمنت دعم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن لتغطية إرهابها وممارساتها ضد الشعب الفلسطيني.

– الحصول على دعم الهند للدور " الآسيوي " وتقوية " إسرائيل " بعدد من الدول الآسيوية، والأهم من ذلك الحصول على موافقة الهند وعدد آخر من الدول الآسيوية في الأمم المتحدة كي تحظى في المستقبل بعضوية مجلس الأمن.

[1] – معين أحمد محمود، **إسرائيل واختراق جبهة آسيا رؤية جيو– إستراتيجية**، بيروت: باحث للدراسات، 2009، ص 22.

– ضف إلى هذا فالهند تشكل عمقا جيواسترتيجي حيوي لإسرائيل، وتبرز خطورته أثناء الأزمات والصراعات المسلحة المحتملة أن تقع في الشرق الأوسط والتي بدورها تهدد أمن إسرائيل.

– كما لا يمكن إغفال أهمية التعاون الإسرائيلي الهندي في باقي المجالات، إذ أنه يوفر فرصة لإفلات إسرائيل من الإدانة الدولية في المحافل المختلفة، كما يفتح السوق الهندي الكثير أمام المنتوجات الإسرائيلية، مما يمكنها من الصمود في مواجهة المقاطعة العربية[1].

لكل الأسباب التي سبق ذكرها، سعت إسرائيل إلى إقامة أوثق العلاقات مع الهند، وتمتين التعاون وتوسيعه خاصة في المجال الأمني والعسكري من خلال استخدام " إسرائيل " لمياه المحيط الهندي بالتعاون مع الأسطول الهندي، وهو ما يسند كل تهديد مباشر لجنوب شرق الوطن العربي، خاصة دول الخليج والعراق والدول الإسلامية جنوب غرب آسيا، وخاصة إيران وباكستان وبالتالي الوقوف في وجه الإرهاب الدولي ومكافحة " الأصولية الإسلامية "[2].

وخدمة لمصالح إسرائيل الحيوية في مشروعها التوسعي، وفي توفير أفضل الشروط السياسية والإستراتيجية لهذا المشروع وبما يخدم سياستها الأمنية وخاصة في مجال التجسس من خلال قبول الهند بتمركز الأجهزة الإستخباراتية الصهيونية على أراضيها بهدف محاصرة البرنامج النووي الباكستاني وتدمير منشآته وقدراته وبما يخدم الأمن الإسرائيلي خصوصا فيما يتعلق بالأهداف القومية العربية وأهداف الوحدة الإسلامية والتي تشكل تهديد لأمن إسرائيل.

ثانيا: الصين

كان لبروز الصين الهائل اقتصاديا وتسويقيا وتجاريا، نقطة جذب واستقطاب لإسرائيل حيث تسعى إسرائيل إلى ترجمة هذه المكانة الاقتصادية الهائلة للصين إلى نشاط سياسي وإقليمي وعالمي، يمكن أن ينعكس على الشرق الأوسط والعملية السلمية، لاسيما وأن الصين

[1] – معين أحمد محمود، مرجع سابق، ص 31.

[2] – أسعد عبد الرحمن، **التسلل الإسرائيلي في آسيا الهند**، بيروت: مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1967، ص 40.

الشعبية دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن وتحتفظ بعلاقات وثيقة مع معظم الدول العربية[1].

وبالرغم من التبادل التجاري الكبير بين الصين وإسرائيل والتعاون الثقافي والعلمي والأكاديمي والزراعي، إلا أن الشراكة الإسرائيلية الصينية لها أبعاد إستراتيجية عسكرية وأمنية، خاصة على صعيد تجارة المعدات العسكرية وتبادل المعلومات، ودور إسرائيل في العمل مع الصين على تحديث جيشها وما لإسرائيل من رغبة في محاصرة إيران بحكم علاقات الأخيرة المميزة مع الصين خاصة علاقة البترول والتسليح، وحضور المتغير الأمريكي، كعامل ضغط على هذه العلاقة بين البلدين.

تهدف إسرائيل من علاقتها مع الصين للخروج من عزلتها الدولية، فضلا عن هدفها من الاستعانة من سوق الين الضخم والضغط عليها من أجل عدم الاستمرار في بيع أسلحة محظورة ونقل التقنية النووية إلى دول الشرق الأوسط[2]، وبالتالي كبح التعاون العسكري الصيني العربي الذي يشكل تهديد لأمن إسرائيل.

كما شكلت واردات الصين من الأسلحة والمعدات العسكرية الإسرائيلية في الثمانينات والنصف الأول من التسعينات دفعة قوية لتجارة السلاح الإسرائيلي وبالتالي الصناعات العربية الإسرائيلية من خلال إقامة شركات ثنائية ومشروعات مشتركة للتطوير والإنتاج والتسويق خاصة في مجال الأسلحة، ولتتحول تل أبيب تدريجيا إلى المورد الرئيسي للتكنولوجيا المتقدمة في الصين.

ومع ذلك لا تزال إسرائيل قابعة في علاقاتها مع الصين في المجال الاقتصادي بالأساس، أما مجال التعاون العسكري والذي له اعتبارات اقتصادية أيضا ويتسم بالسرية، حيث لم تستطع

[1] – يوسف أيمن مهند مصطفى، **سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة: تركيا الهند الصين وروسيا**، رام الله، فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ط1، 2011، www.madarcentre.org، ص 197.

[2] – معين أحمد محمود، مرجع سابق، ص 66.

إسرائيل حتى الآن أن تحول السياسة الصينية بشكل يخدم مصالحها الإستراتيجية الكبيرة في المنطقة خصوصا في محاصرة البرنامج النووي الإيراني والقضية الفلسطينية.

ثالثا: العلاقات الإسرائيلية الروسية

يشكل التقارب الإسرائيلي الروسي الحدث الأبرز في الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية بحكم حالة التوتر التي شهدتها العلاقة بين الطرفين والتي تعود أسبابها إلى:

قضية الملف الإيراني، والملف السوري، حيث تعد من أبرز القضايا التي حددت وأثرت في طبيعة العلاقات الإسرائيلية الروسية من خلال مشاريع التعاون التكنولوجي – العسكري بين روسيا وإيران، حيث وقعت موسكو وطهران بروتوكول تعاون كانت الطاقة النووية إحدى جوانبه، كما عادت الشركات الروسية للعمل في إيران وفي مقدمتها الشركات النفطية[1]. ضف إلى هذا فموسكو لا تشعر بالقلق حيال الطموح الإيراني المتزايد، كونها أكثر اهتمام بما تمثله إيران من ثقل في المنطقة وما تحمله من أواق ضغط، كل هذا خدمة وتعزيزا لمصالحها الاقتصادية.

ويشكل التعاطف الروسي مع الملف الإيراني، وقضية الصواريخ الروسية التي بيعت إلى سوريا، مؤشرا كافيا لتوتر العلاقات بين موسكو وتل أبيب، ويرى الإسرائيليون بأن هذا التعاون الروسي الإيراني والتسلح الروسي لسوريا دعما ومساعدة لأعداء إسرائيل في المنطقة، فإيران دولة داعمة للإرهاب وتشكل خطرا على الأمن الإسرائيلي[2].

كما تعد سوريا حليفا تقليديا لروسيا، حيث تهدف من خلالها إلى جعلها نقطة ارتكاز إستراتيجية لعودتها للمنطقة من خلال إعادة تنشيط الوجود الروسي في مناطق كانت قد أهملتها

[1] – فيض اللاييف، **إيران القوية بين مصالح روسيا وهواجس العرب**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 28، بيروت: رشا ربيع، 2008، ص 56 – 57.

[2] – روسيا اليوم، **تنامي العلاقات الروسية – الإسرائيلية**، https://arabic.rt.com/press/970930 تاريخ آخر إطلاع يوم: 2018/06/03.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ولإيجاد قّواد جديدة لأسطولها، لاسيما بعد انضمام رومانيا وبلغاريا إلى حلف الأطلسي[1].

ولهذا تحاول إسرائيل وبدعم من واشنطن العمل دون تطور العلاقات السورية الروسية بسبب تخوفها من التوجهات الروسية الطموحة وعلاقتها بدول المنطقة (إيران وروسيا)، كما مرت هذه العلاقات بمراحل تأزم وتوتر بسبب السياسات العدوانية الإسرائيلية وتجاهل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومواصلة عمليات الاستيطان والحصار العدوان[2]، وبسبب تطلع روسيا إلى المنطقة كمصدر مهم للدخل بخاصية من ناحية تصدير الأسلحة، إذ تنفق دول المنطقة أموالا ضخمة على التسليح، كما تسعى روسيا إلى تأمين وحماية مصالحها الحيوية، وفي مقدمتها الاقتصادي ومحاولة استعادة مكانتها كقوة عالمية يمكن أن تؤدي دور بارزا في الحراك السياسي الدولي، وكانت عودتها إلى الشرق الأوسط عن طريق تفعيل علاقاتها مع دول المنطقة، وهذا ما يشكل عقبة على الأمن الإسرائيلي، فهذه الأخيرة لا ترغب بأن تكون روسيا قوية ومؤثرة دوليا، لهذا تتسارع إسرائيل دوما إلى إصلاح علاقاتها مع روسيا خدمة لمصالحها الأمنية وانطلاقا من المصالح الحيوية لكليهما وفي مقدمتها مصالحهما الوطنية والاقتصادية والأمنية المشتركة ومن مظاهر التعاون المشترك التوقيع على اتفاقية التعاون العسكري الإستراتيجي بين وزارتي الدفاع الروسية و الإسرائيلية كما عزز التعاون بين البلدين في مجال ما يسمى بمكافحة الإرهاب[3].

[1] – غسان علي العربي، **عودة روسيا إلى الشرق الأوسط: دخول إسرائيل على خط العلاقات العربية – الروسية**، مجلة شؤون مشرقية، العدد 1، بغداد، 2008، ص 261.

[2] – لمى مضر الإمارة، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 366.

[3] – نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 113.

خلاصة الفصل

تسعى إسرائيل إلى تغطية الاستفادة من متغيرات البيئتين الدولية والإقليمية لتعزيز متطلباتها الأمنية ومن خلال دعمها ماليا وعسكريا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتعزيز شراكتها مع القوى الغربية (حلف الناتو)، والقوى الصاعدة (روسيا، الهند، الصين).

وحيث يرتكز الأمن الإسرائيلي على قوة التحالفات الإستراتيجية، وبالتالي فإن أي توتر يصيب علاقتها مع أحلافها الدوليين أو الإقليميين يتحول إلى تهديد مباشر لأمنها.

الخـــاتـــمـــــة

شهدت الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية تحولات هيكلية نتيجة لتغير طبيعة التهديدات، حيث بدأت في استيعاب التغيرات الحاصلة على مستوى البيئة الداخلية والإقليمية والدولية.

ولقد تبين من خلال معالجة الإطار النظري والمفاهيمي للأمن في الفصل الأول، مايلي:

- يتعدى مفهوم الأمن الإسرائيلي التعريفات والحدود المتعارف عليها، كما أنه يتجاوز أمن الدولة الصهيونية، ليس فقط بقضية حماية الأراضي أو الحدود أو السيادة، وإنما هي قضية وجود.

- يعتبر مفهوم الأمن الإسرائيلي مفهوما مرنا، فهو مفهوم متحرك يواكب السياسة والمتغيرات الداخلية وكذلك البيئة الإقليمية والدولية.

- يعد مفهوم الأمن الإسرائيلي مفهوما مطلقا لا يتحقق إلا من خلال السيطرة الفعلية على المنطقة.

- إن المفهوم التقليدي للأمن يركز على إمكانيات الدولة العسكرية التي تمكنها من الردع وحماية حدودها، وهو ما ركز عليه رواد المدرسة الواقعية.

- قامت النظرية الأمنية الإسرائيلية على ركائز ثابتة وأخرى متغيرة، أهمها: نظرية الردع إلى جانب مفهوم الحدود الآمنة الذي يعد مفهوما متغيرا قابل للتعديل حسب متطلبات الأمن الإسرائيلي، إضافة إلى عامل العمق الإستراتيجي الذي يعد غيابه حتى الآن من أكبر التحديات التي تواجه الأمن الإسرائيلي نظرا للوضع الجغرافي.

كما يتبين من خلال تحليل المحددات الداخلية للفكر الأمني الإسرائيلي في الفصل الثاني، مايلي:

- الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية ما هي إلا الإطار الفكري والتطبيقي للعقيدة الدينية وذلك بتحقيق الوصول إلى الأرض الآمنة التي وعدها الرب " إبراهيم " حسب اعتقادهم.

- تستند سياسة الفكر الأمني الإسرائيلي إلى ذرائع تاريخية عنصرية لتبرير احتلال فلسطين " الحق التاريخي بالعودة ".

- الافتقار للعمق الإستراتيجي الذي حرمها من حرية المناورة الواسعة وإمكانية ضربها في العمق، لهذا ركزت في إستراتيجيتها على " نقل الحرب إلى أرض العدو " وجعلت من ذلك من أهم ثوابت إستراتيجيتها العسكرية، إضافة إلى شح الموارد المائية لهذا دخلت إسرائيل في حروب جديدة.

- يساهم الاقتصاد الإسرائيلي بشكل عضوي في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمسية، غير أنه يشهد نوع من التهور بسبب هشاشة وشح الموارد الأولية.

- على الرغم من أهمية العامل البشري ودوره في الصراع مع العرب إلا أن التباين في النمط الديموغرافي داخل المجتمع الإسرائيلي بات يشكل خطر للأمن الإسرائيلي.

- تطور إمكانيات وأساليب المقاومة الفلسطينية القتالية والدعم الإيراني لها، وهو ما أجبر إسرائيل على تضمين عنصر الدفاع في إستراتيجيتها الأمنية كبداية للتفكير الإسرائيلي في آليات جديدة لحماية الجبهة الداخلية.

- موقف الفكر الديني اليهودي، وصعود التيار الديني المتشدد.
- تداعيات حرب لبنان وانعكاساتها على تطوير نظرية الأمن الإسرائيلي.
- تعاظم قدرة حزب الله العسكرية.
- الثورات العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي.

من خلال الفصل الثالث الذي تطرق إلى المحددات الخارجية للإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية بشقيها الإقليمي والدولي، فق توضح ما يلي:

- أدى تصاعد وتيرة المقاومة اللبنانية وتطور أساليبها القتالية إلى تضمين عنصر الدفاع في إستراتيجيتها الأمنية.

- تنامي الدور الإقليمي في تركيا وبروز إيران كقوة نووية في المستقبل ما يعزز مكانتها الإقليمية خاصة في ظل الأزمات التي تمر بها المنطقة في سوريا والعراق ، لبنان، اليمن، فلسطين.

- بروز قوى دولية وإقليمية لها مشاريعها السياسية ومصالحها الاقتصادية كإيران وتركيا وروسيا والصين والهند كدول مؤثرة في الصراع، والتي تسعى إلى إعادة بلورة النظام الدولي القائم على هيمنة القطب الواحد وهو الولايات المتحدة الأمريكية، وتحويله إلى نظام متعدد الأقطاب.

- تغير مكانة الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الرئيسي لإسرائيل في المنطقة والتي أصبحت تشه توترات واضطرابات أمنية لم تشهد لها من قبل، كما باتت تشهد مزيدا من العداء وهو ما يؤثر مباشرة على أمن إسرائيل، إذ يرتكز الأمن الإسرائيلي على قوة التحالفات الإستراتيجية التي تقيمها مع الدول الفاعلة إقليميا ودوليا وبالتالي فإن أي توتر يصيب هذه العلاقات يتحول إلى تهديد مباشر لأمنها، خاصة مع تآكل مصادر القوة الأمريكية.

وعلى الرغم مما يحيط بالنظرية الأمنية الإستراتيجية من مواجهات، إلا أنها لم تستطع تحقيق أهدافها وغاياتها، ومن خلال الوصول إلى الأمن والسلام لإسرائيل، فالأمن لن يتحقق في ظل هيمنة العقلية الأمنية على تفكير واضعي هذه النظرية، فمبادرات السلام فشلت جميعها بسبب عقدة الأمن الإسرائيلي بل لم تستطع استثمار أي جهد لتحقيق السلام.

قـــــائمـــة المـــراجع

- **القرآن الكريم**
- الفيروز آبادي (محي الدين محمد بن يعقوب) ، **القاموس المحيط**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1: 1991.
- الجوهري (إسماعيل بن حماد)، **تاج اللغة وصحاح العربية**، بيروت: دار العلم، ط 2، 1979.
- الرازي (أحمد بن فارس) ، **معجم مقاييس اللغة** (تحقيق عبد السلام هارون)، ط2، مصر: شركة مصطفى الحلبي، 1969.

المراجع:

أولا: باللغة العربية

الكتب:

1. أيغور (ضياء)، **الصهيونية حركة عنصرية** (ترجمة إبراهيم الداقوقي)، بغداد: وزارة الثقافة والإرشاد، 1996.

2. ألن تايلر، **تاريخالحركة الصهيونية " تحليل للدبلوماسية الصهيونية 1887 – 1994** (ترجمة بسام أبو غزالة)، بيروت: دار الطباعة، 1966.

3. أليسون بيلزواندوركوتي، **التعاون الأمني الإقليمي في أوائل القرن الحادي والعشرين في التسلح ونزع السلاح وللأمن الدولي**، الكتاب السنوي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

4. إسرائيل شاحاك، **الديانة اليهودية وتاريخ اليهود**، ط2، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1997.

5. إمارة محمد ، **اللغة العربية في إسرائيل: سياقات وتحديات**، الأردن: دار الفكر، ط1، 2010.

6. إيان لوستيك، **العرب في الدولة اليهودية: سيطرة إسرائيل على أقلية قومية** (ترجمة غسان عبد الله وراضي عبد الجواد)، القدس: وكالة أبو عرفة للنشر والتوزيع، 1984.

7. إبراهيم (يوسف) ، **التحول الديموغرافي القسري في فلسطين**، بيروت: دار باحث للدراسات، 2004.

8. آلون (أيجال)، **إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي**، (ترجمة: ناجي علوش)، بيروت: دار الطليعة، 1971.

9. آلون(إيجال) وآخرون، **تطور العقيدة العسكرية خلال 35 عاما** (ترجمة: سمير جبور)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسفية، ط1، 1983.

10. المصري (محمد) ، **نظرية الأمن الإسرائيلي**، غزة: دنيا الوطن، 2009.

11. المصري حسن عبد ربه، **إسرائيل ديمقراطية للإرهاب والعنصرية**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2009.

12. المسيري (عبد الوهاب) ، **الموسوعة اليهودية**، القاهرة: دار الشرق، 1999.

13. المسيري (عبد الوهاب)، **إنهيار إسرائيل من الداخل**، القاهرة: دار المعارف، 2002.

14. المسيري (عبد الوهاب)، **أسرار العقل الصهيوني**، ط1، القاهرة: دار الحسام للنشر والتوزيع، 1996.

15. الكيلاني (هيثم) ، **المذهب العسكري الإسرائيلي**، بيروت: مركز الآيات، 1969.

16. الكيلاني (هيثم) ، **دراسة في العسكرية الإسرائيلية**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1969.

17. الكيلاني (هيثم) ، **التعاون العسكري العربي – العربي في ظل تنامي القدرات العسكرية لدول الجوار الجغرافي**، ط2، باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي، 1991.

18. الطوالبة (حسين) ، **نظام الأمن الجماعي في النظرية والتطبيق**، أربد: عالم الكتب الحديث، 2005.

19. النجار (حسين فوزي)، **أرض الميعاد دراسة علمية للوعد الإلهي لبني إسرائيل بأرض الميعاد على ضوء الكتب السماوية**، القاهرة: دار المعارف (د.ت).

20. الفتلاوي (سهيل حسين) ، **جذور الحركة الصهيونية**، عمان: دار وائل، 2002.

21. القمني (سيد) ، **إسرائيل التوراة... التاريخ التضليل**، القاهرة: دار عباد للطباعة والنشر، 1998.

22. الشامي رشاد عبد الله ، **القوى الدينية في إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1994.

23. الأزعر محمد خالد ، **المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة**، ط2، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1991.

24. الصايغ (فايز) ، **الاستعمار الصهيوني في فلسطين**، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1965.

25. السيد عليوة حسن، **القوى السياسية في إسرائيل 1948 – 1967**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1973.

26. السيد سليم (محمد) ، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات، 1989.

27. السيد حسن (عدنان) ، **التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية**، بيروت: دار النفائس، ط1، 1989.

28. العدوي (إبراهيم حمد)، **الصراع بين الأمة العربية والاستعمار الجديد**، القاهرة: دار النهضة المصرية، 1969.

29. القيسي عبد الحميد ، الحفاف عبد علي ، **البحر الأحمر: أهميته الاقتصادية والإستراتيجية**، البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، 1986.

30. الأشعل (عبد الله) ، **هولوكست غزة في نظرة القانون الدولي**، دمشق: دار الفكر، ط1، 2010.

31. الدويك (عبد الغفار) ، **العسكريون والدولة: دراسة تحليلية في بناء قوة المجتمع الإسرائيلي 1948 – 1988**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1987.

32. الولي مصطفى عبد الواحد ا، **أمن إسرائيل الجوهر والأبعاد**، (د.ن)، (د.ت).

33. الإمارة (لمى مضر) ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

34. بترس جيمس، **أسطورة إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية** (ترجمة: حسن البستاني)، بيروت: الدار الغربية للعلوم ناشرون، 2007.

35. الشيخ نورهان ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

36. بونيفاس (باسكال) ، **من يجرؤ على نقد إسرائيل** (ترجمة: أحمد الشيخ)، القاهرة: المركز العربي للدراسات الغربية، 2004.

37. برسيم (كريم عواد) ، **تطور المؤسسة العسكرية في إسرائيل وتأثيرها على الأمن القومي العربي**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2013.

38. بن خضراء (ظافر)، **إسرائيل وحروب المياه القادمة**، دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، 2000.

39. بلقزيز (عبد الإله) ، **المقاومة وتحرير جنوب لبنان: حزب الله من الثورة العلمية إلى الجبهة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1: 2000.

40. بيريز (شيمون) ، **الشرق الأوسط الجديد** (ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ)، ط1، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994.

41. تيد (روبرت غير)، **لماذا يتمرد البشر** (ترجمة مركز الخليج للدراسات)، دبي: مركز الخليج للدراسات، 2004.

42. حسين (عبد الله) ، **المسألة اليهودية**، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2004.

43. حسين (غازي) ، **الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية**، دمشق:إتحاد الكتّاب العرب، 2003.

44. حيدر (رندة) ، **المشروع النووي الإيراني: الرؤية الإسرائيلية لأبعاده وأشكال مواجهته**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1: 2012، ص 02.

45. جمال (أمل)، **المشهد الأمني**، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2010.

46. جورج (كرزم)، **الهجرة اليهودية المعاكسة ومستقبل الوجود الكولونيالي في فلسطين**، حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية، 2015.

47. هارمان (كريس) ، **انتصار المقاومة اللبنانية وتحديات المستقبل** (ترجمة نور منصور)، مركز الدراسات الاشتراكية، (د.ت).

48. زكري أحمد (صلاح)، **نظرية الأمن الإسرائيلي**، بيروت: دار الوسام، ط1، 1986.

49. قسم الأرشيف والمعلومات، **الموقف الأوروبي من مبادرة التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012.

50. طاهر (علاء)، **حرب الفضاء ونظرية الأمن الإسرائيلي**، باريس: الصلاح للدراسات الإستراتيجية والإنتاج العلمي، ط1، 1991.

51. عبد الجبار (سالمة) ، **الأبعاد الدينية للصراعات الحضارية، الصراع العربي نموذجا، في أمة بين الحصار والعدوان – قراءة في الدلالات الحضارية**–، القاهرة: مركز الحضارات للدراسات السياسية، 2010.

52. عزمي (محمود) ، **دراسات في الإستراتيجية الإسرائيلية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.

53. علام (مصطفى شفيق) ، **التغلغل الإسرائيلي في حوض النيل من شد الأطراف إلى البتر**، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2010.

54. عبد العالي عبد القادر ، **التصدعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي الإسرائيلي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010.

55. عبد الرحمن أبو عامر(عدنان) ، **منظومة الأمن الإسرائيلي والثورات العربية**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016.

56. عودة (جهاد) ، **مقدمة في الدراسات الإستراتيجية الشرق أوسطية**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، (د.ت).

57. عبد الرحمن (أسعد)، **التسلل الإسرائيلي في آسيا الهند**، بيروت: مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1967.

58. عبد الحميد (محمد سامي) ، **أصول القانون الدولي العام**، ج1، ط4، (د.د.ن)، 1986.

59. عبد السلام (محمد) ، **ترتيبات الأمن الإقليمي في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001: دراسات إستراتيجية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 127، 2003.

60. غازي (نهار)، **الأمن القومي العربي**، عمان: دار الأمل، ط1، 1993.

61. غارودي (روجيه) ، **إسرائيل اليهودية والصهيونية** (ترجمة حسين حيدر)، ط1، بيروت: دار التضامن للطباعة والنشر، 1990.

62. غارودي (روجيه) ، **محاكمة الصهيونية الإسرائيلية** (ترجمة حسين قبيسي)، ط1، بيروت: د.د.ن، 1998.

63. غورانوف (ستيفان) ، **الصهيونية والعنصرية** (ترجمة عدنان كيالي)، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1976.

64. نواف بن وآخرون، **العقيدة الإستراتيجية الإسرائيلية، مشروع أبحاث رائد** (ترجمة مركز الدراسات الإستراتيجية)، القاهرة، 1987.

65. منصور (ممدوح) ، **سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودو الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997.

66. مفيد محمود شهاب، **المنظمات الدولية**، ط4، القاهرة: دار النهضة العربية، 1978.

67. محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل "الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية"**، ج1، ط1، القاهرة، 1996.

68. محسن محمد صالح، **الحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية**، 2003، المركز الفلسطيني للإعلام.

69. معين أحمد محمود، **إسرائيل واختراق جبهة آسيا رؤية جيو- إستراتيجية**، بيروت: باحث للدراسات، 2009.

70. مجموعة باحثين، **العسكرية الصهيونية: العقيدة الإستراتيجية الحربية الإسرائيلية**، المجلد الثاني ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1974.

71. شبيب (منيب) ، **نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط**، بيروت: مركز باحث للدراسات، 2009.

72. سكرية وليد ، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009.

73. يوسفي (الحسن) ، **البعد الديني في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2000.

الدوريات:

1. أيوب حداد (يوسف) ، **الصهيونية،** مجلة كنعان، العدد 115، مركز أحياء التراث العربي، فلسطين، 2003.

2. العلوي (مصطفى) ، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن الدولي، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد 04، القاهرة، 2005.

3. الدبعي (سمير) ، **الأطروحات الإسرائيلية المناوئة لعملية السلام،** مجلة المناضل، العدد2801، بغداد، أكتوبر 1996.

4. الخطيب (فراس) ، **البروفسور أرنون سوفير: لأجل بيتنا، إسرائيل قد تصبح دولة ديكتاتورية،** مجلة قضايا إسرائيلية، العدد16، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

5. العزي (غسان) ، **من أسباب نجاح المقاومة اللبنانية للاحتلال الإسرائيلي،** منشورات الدفاع الوطني اللبناني، العدد 34، لبنان، أكتوبر 2000.

6. التسخيري (محمد علي) ، **الأمة وخيار السلام العالمي في إطار العلاقات المتوازنة بين الحضارات،** مجلة الاجتهاد، السنة الثالثة عشرة، العدد 52-53، بيروت: دار الاجتهاد، 2001-2002.

7. مسلم (طلعت) ، **ورقة عمل: تفعيل وتطوير اتفاقية الدفاع العربي المشترك ومشروع تأسيس قوة عربية 1 مشتركة،** مجلة المستقبل العربي، العدد434، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أفريل 2015

8. سعيد (تيم) ، **البعد الديموغرافي في الصراع العربي – الإسرائيلي،** مجلة شؤون فلسطينية ، العدد 156، 1986.

9. علي (جلال الدين) ، **الصراع الداخلي في إسرائيل، دراسة استكشافية أولية،** مجلة الدراسات إستراتيجية، العدد 30، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999.

10. علي العربي (غسان) ، **عودة روسيا إلى الشرق الأوسط: دخول إسرائيل على خط العلاقات العربية – الروسية،** مجلة شؤون مشرقية، العدد 1، بغداد، 2008.

11. عبد الجواد (جمال) ، **العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية 1948 – 1982،** مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العدد 13، 24 جانفي 2007.

12. شلحت (أنطوان) ، **الفشل الإسرائيلي في لبنان: آراء إسرائيلية حول الأداء العسكري** (ترجمة هدلر)،سلسلة أوراق إسرائيلية ، العدد 36، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، سبتمبر 2006.

13. زريق (إيليا) ، **الديموغرافيا والترانسفير طريق إسرائيل إلى اللامكان**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 55، 2003.

14. فيض اللاييف، **إيران القوية بين مصالح روسيا وهواجس العرب**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 28، بيروت: رشا ربيع، 2008.

الرسائل العلمية:

1. جراية (الصادق) ، **مفهوم الأمن في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017/2016.

2. عبد الله يونس(محمد)، **أثر العلاقات المدنية العسكرية على السياسة الدفاعية الإسرائيلية بين عامي (2000 – 2007)**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2012.

3. حروز(سامية)، **دور اللوبي الإسرائيلي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015.

4. شبيب (منيب) ، **نظرية الأمن الإسرائيلي في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة (1991- 2002)**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات درجة الماجستير في الدراسات العليا في كلية الاقتصاد، قسم التخطيط والتنمية السياسية، نابلس، فلسطين، 2003.

5. محمود السيد محمود(دلال)، **الاستمرارية والتغير في سياسة الدفاعية الإسرائيلية: دراسة مقاومة لما بعد حربي أكتوبر 1973 وجوان 2006**: رسالة دكتوراه في فلسفة العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013

6. مصطفى حسن الأسمر(وضاج)، **أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل**، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2013

التقارير:

1. نحاس (فادي) ، **المشهد الأمني العسكري**، تقرير مدار الإستراتيجي، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2012.

المؤتمرات والندوات:

1. الكيلاني (هيثم) ، **مفهوم الأمن القومي العربي**، ضمن ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، ط1، مركز الدراسات العربي الأوروبي.

2. محمد بورويح، " **حوار الأديان** "، سلسلة محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2012.

3. منير الهور، طارق الموسى، **مشاريع**، (د.د.ن)، (د.ت).

المواقع الإلكترونية:

1. حسام سويلم، الأهداف القومية والإسرائيلية وإستراتيجية تنفيذها، موقع الجزيرة نت، www.aljazeera.net/knowledgefate/opinions/2004L10/3.

2. سفر التكوين (الأصحاح 15): 18، ص 132، www.smcFag.org/html/pdf/genesis/.

3. إحسان مرتضى، **الخريطة الحزبية والسياسية في إسرائيل: ديناميكية الانقسامات والتحولات**، العدد 49، 2004، www.lebarmy.gov.lb.

4. طلال عتريسي، **المقاومة الإسلامية في لبنان، مركز الحضارة للدراسات السياسية**، http://www.docudesk.com.

5. إبراهيم ابرش، **استشراق مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي ما بعد الربيع العربي**، www.ahewar.org.

6. مركز دراسات الشرق الأوسط، **المشهد الإستراتيجي بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في عام** 2012، عمان، الأردن، www.mess.com.jo/studies.16html.

7. عدنان أبو عامر، **إسرائيل في حلف الناتو**، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/5/19/.

8. إحسان مرتضى، **مجالات التعاون بين إسرائيل وحلف شمال الأطلسي وآفاقها**، قضايا إقليمية، العدد 250، 2006، http://www.lebarny.gov.lb .

15. رندة حيدر، **إسرائيل... ما بعد الانسحاب من جنوب لبنان**، www.aljazeera.net.

16. عارف زين الدين، **القرار 1559 وسلاح المقاومة اللبنانية**، مجلة الرأي الآخر، www.rai-akhar.com/ar/index.h.

4. أحمد الغريب، **الموقف الإسرائيلي – الأمريكي – من تطورات المواجهة مع تنظيم " ولاية سيناء "**، المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات، www.euroarbet.com.

17. أحمد أبو دقة، **إسرائيل وإيران.. وجهان لعملة واحدة**، شؤون إيرانية، مجلة البيان، http://www.albayan.co.uk/Article2.aspx?id=917.

18. يوسف أيمن مهند مصطفى، **سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة: تركيا الهند الصين وروسيا**، رام الله، فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ط1، 2011، www.madarcentre.org.

19. روسيا اليوم، **تنامي العلاقات الروسية – الإسرائيلية**، https://arabic.rt.com/press/970930.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1. Robert Mcnamara, **The Essence of Security**. Harpert and Row. New Yourk. 1968.

2. Hans J. Morgenthau, **politics Among Nation: The Struggle for Power and Peace**. New York: McGraw-Hill Companies, 7th ed, 2006.

3. Richard N**. Rosecrance , International Relations : Peace or War ?**, New York: Macmillan, 1966.

4. David. Ben Gurion, **Israel Years of Challenge O**, Thomas Yoseiot F, London, 1956.

5. David J.Ingel, **Prospects For Closer Israeli-Nato Cooperation**. California: Naval Postgraduate School, September 2015.

الـــفـــهـــرس

الفهـرس	الصفحة
الإهداء	
الشكـر والعرفان	
مقدمــة	أ– ط
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للأمن الإسرائيلي	21
المبحث الأول: مفهوم الأمن الإسرائيلي	22
المطلب الأول: تعريف الأمن (لغة واصطلاحا)	22
المطلب الثاني: نظريات الأمن ومستوياته	25
المبحث الثاني: مرتكزات الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلىس	31
المطلب الأول: الحدود الآمنة	31
المطلب الثاني: سياسة القوة " الردع "	32
المطلب الثالث: قداسة الوجود والتوسع	34
المطلب الرابع: العمق الإستراتيجي	35
المبحث الثالث: أهداف الأمن الإسرائيلي وإستراتيجية تنفيذها	36
المطلب الأول: أهداف الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية	36
المطلب الثاني: إستراتيجية تنفيذ الأمن الإسرائيلي	37
الفصل الثاني: المحددات الداخلية للإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية	43
المبحث الأول: المحددات الدينية والتاريخية	44
المطلب الأول: الجذور الدينية	44
المطلب الثاني: الجذور التاريخية	49

المبحث الثاني: المحددات البشرية	54
المطلب الأول: الهجرة اليهودية والهجرة العكسية	54
المطلب الثاني: التصدعات الاجتماعية في إسرائيل	57
المبحث الثالث: المحددات الجغرافية والاقتصادية	59
المطلب الأول: المحددات الجغرافية	59
المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية	62
المبحث الرابع: المحددات السياسية والعسكرية	65
المطلب الأول: تأثير المقاومة الفلسطينية على الأمن الإسرائيلي	65
المطلب الثاني: الانقسامات السياسية داخل إسرائيل	71
الفصل الثالث: المحددات الخارجية للإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية	76
المبحث الأول: المحددات الإقليمية	77
المطلب الأول: تأثير المقاومة اللبنانية والأوضاع العربية على الإستراتيجية الإسرائيلة	77
المطلب الثاني: التنافس الإقليمي بين إسرائيل وإيران	84
المطلب الثالث: العلاقات الإسرائيلية التركية	87
المبحث الثاني: المحددات الدولية	90
المطلب الأول: علاقة إسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية	90
المطلب الثاني: علاقة إسرائيل مع حلف الناتو	93
المطلب الثالث: علاقة إسرائيل مع القوى الصاعدة (الهند – الصين – روسيا)	96
الخاتمة	102
قائمة المراجع	106
الفهرس	118
ملخص الدراسة	

ملخص الدراسة

بالرغم من المتغيرات التي شهدتها البيئتين الداخلية والخارجية الإقليمية الدولية والتي أثرت على طبيعة التهديدات الموجهة للأمن الإسرائيلي، إلا أن مضمون هذا الأمن بقي ثابتا، بل حاولت إسرائيل فقط أن تكيف آلياتها بما يتلاءم مع الواقع القائم، ولهذا ركز الفكر الأمني الإسرائيلي في جميع مراحله على أهمية القوة العسكرية، وسياسات الردع والحرب الاستباقية في تحقيق الأمن والذي يعني حماية حدود الدولة من أي اعتداءات خارجية والدفاع عن وجودها من خلال تعظيم إمكانياتها العسكرية والتركيز على عنصر الدفاع، خاصة مع عدم وضوح بيئتها الأمنية الإقليمية.

Despite the changes in the internal and external international environment that affected the nature of the threats to Israeli security, the content of this security remained constant. Israel only tried to adapt its mechanisms to the existing reality. Therefore, Israeli security thought at all stages emphasized the importance Military force, deterrent policies and preemptive war in achieving security, which means protecting the state borders from any external aggression and defending its existence by maximizing its military capabilities and focusing on the defense component, especially with the lack of clarity of its regional security environment.